" الرتبة الثالثة "
في النحو العربيّ
وأثرها في البِنْيَة والتركيب

من إعداد

مُحمّد إبراهيم حسنين عبد الفتاح

الأستاذ المساعد في قسم اللّغويّات

في كُلّيّة اللّغة العربيّة بالقاهرة

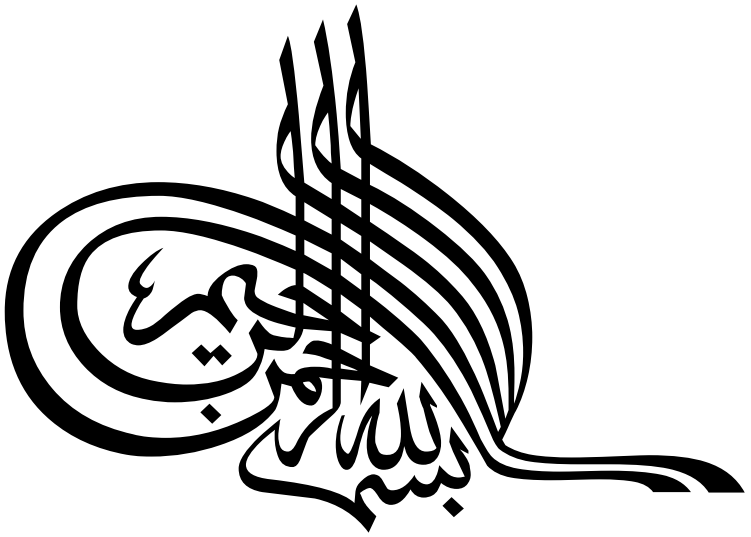

المُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، وقائد الغر المحجلين ، سيدنا ونبينا مُحمّد ، وعلى آله ، وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين ..

أمّا بعد ؛

فإن من أولى ما صُرفت إليه الهمم لتحصيله : علم النحو الذي به فَهْم كتاب الله – تعالى – وسُنّة رسوله الكريم ﷺ ، وبه ضبط الكلام العربيّ ، وقد وضع النحاة أسسًا صارمة ، ومعايير منضبطة ، ومقاييس هادية يسيرون عليها في قواعدهم ، وكانت لهم عناية فائقة بقضيّة " الأصل ، والفرع " التي انتظمت أحكامَ النحو ، وقضاياه ، فكان عند النحويين أصل أو حال أوّل لم يسبقه شيء من صور اللفظ مفردًا ، أو مركبًا ، وهذا الأصل يقيسون عليه ، ثم فرع يتفرع عنه ، ثم فرع فرع يصبح فيه هذا الفرع أصلًا لفرع جديد ، وهو ما يعرف بـ (الرتبة الثالثة) ، وهي ظاهرة من الظواهر التي يزخر بها النحو العربيّ .

وقد أردت أن أتتبعها فيه ، فأقوم بتحليلها ، وإلقاء الضوء عليها ، وأن أبرز جوانبها وأثرها في البنية الصرفية ، أو التراكيب النحوية .

وللرتبة الثالثة أهمية كبرى عند النحويين حتّى إن ابن عصفور ، وغيره يذهبان إلى أن ما كان في " الرتبة الثالثة " فلابد أن يختص بشيء بعينه ؛ إذ يقصر عن غيره ، ومن يتتبع ذلك يجده كثيرًا في هذه الصنعة مرعيًّا محافظًا عليه[١] .

---

(١) الممتع ص٣٥٠ ، والكافي ٦٢/١ .

ومما يدلّ أيضًا على أهمية هذا الموضوع : أن ابن أبي الربيع دعا إلى تتبع مواضع هذه الرتبة الثالثة ، فيقول : " وإذا تتبعت هذا النوع في كلام العرب وجدته كثيرًا "[1] .

ولذا قمت بجمع هذه المواضع ودراستها ، وتحليلها ، وإماطة اللثام عنها ، معتمدًا على المنهج التاريخي التحليلي ، فكان هذا البحث الذي أسميته : (الرتبة الثالثة في النحو العربيّ ، وأثرها في البنية والتركيب) ، واشتملت هذه الدراسة على مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة فصول ، وخاتمة .

فأما المقدمة فقد ذكرت فيها أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره .

ويأتي بعدها التمهيد ، وهو (مفهوم الرتبة الثالثة لغة واصطلاحًا) .

ثم الفصل الأوّل : الرتبة الثالثة – دراسة تاريخية تأصيلية ، تناولت فيه التأصيل التاريخي للمصطلحات التي عبر بها النحويون عن مفهوم " الرتبة الثالثة" .

ثم الفصل الثّاني : الرتبة الثالثة في التقسيمات ، والأنواع .

ثم الفصل الثالث : الرتبة الثالثة في التركيب النحوي ، وفيه مبحثان :

المبحث الأوّل : الرتبة الثالثة في العامل ، وما يتصل به .

المبحث الثّاني : الرتبة الثالثة في حروف القسم .

ثم الفصل الرّابع : الرتبة الثالثة في بنية الكلمة ، وفيه مبحثان :

المبحث الأوّل : الرتبة الثالثة في الجمع والتصغير والنسب .

---

(١) الكافي ٨٠١/١ .

المبحث الثّاني : الرتبة الثالثة في الإعلال والإبدال ، وفيه مطلبان :

المطلب الأوّل : الرتبة الثالثة في قلب حروف العلة ألفًا ثم همزة .

المطلب الثّاني : الرتبة الثالثة في إبدال حرف من آخر .

ثم تأتي الخاتمة ، ويتلوها ثبت بأهم المصادر والمراجع .

ويعلم الله- تعالى- أنني أنعمت النظر فيه وفي ترتيبه ، وجمعه ، وكتابته ، ولم آل جهدًا في ذلك ، فأسأل الله – عزَّ وجلَّ – أن يكون مرضيًّا عند أهل العلم ، وأن ينفع به ، وأن يحْظى بالقبول ، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم ، وهذا ما أرجوه ، وآمله ، والحمد لله على ما أعطى ، والشكر له على ما وهب ومنح ، ﴿رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾[1] .

(١) سورة الممتحنة – من الآية ٤ .

التّمهيد

مفهوم " الرتبة الثّالثة " لغة ، واصطلاحاً

(أ) الرتبة لغة :

تأتي " الرتبة " في اللّغة بمعنى : المنزلة عند الملوك ، ونحوهم ، ومثلها : (المرتبة) ، و" الرتبة " – أيضًا – : واحدة من رتبات الدرج ، ويقال : ترتب فلانٌ : علا رتبةً ، أي : درجة ، وتقول : رتبت الشيء ترتيبًا ، أي : أثبته[١] .

وهي مأخوذة من (رَتَب الشيء رتوبًا) ، أي : استقر ، ودام ، ولم يتحرك ؛ فهو راتبٌ ، كما أنها كالمنزلة والمكانة ، وعلى هذا – كما يقول الشهاب الخفاجي – " شبهت السور القرآنية بالمراتب المحسوسة ؛ لأن القارئ يترقى في تلاوتها واحدة بعد واحدة ، كما يرقى الصاعد للمراتب العلية"[٢] .

ونلحظ أن المعنى اللّغويّ للرتبة يحمل في أغلبه دلالة العلو ، والارتفاع[٣].

(ب) مفهوم " الرتبة الثّالثة " اصطلاحاً :

قبل أن نجلي هذا المعنى عند النحويين لابد أن نشير إلى شيء ضروري ، وهو أن " الرتبة "[٤] ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمصطلح (الأصل) ، وسنبيّن هذا فيما

---

(١) انظر : تاج العروس ٤٨٢/٢ ، ٤٨٣ ، ولها في اللّغة عدة مدلولات أخرى ، انظرها في : العين ١١٥/٨ ، والوظيفة الإبلاغية لأسلوبية الرتبة ، لأحمد عليّ حنيحن ص٢٤ .

(٢) حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي ٣٢/٢ – ط/ دار صادر – بيروت.

(٣) الوظيفة الإبلاغية لأسلوبية الرتبة ، لأحمد حنيحن ص٢٤ .

(٤) وقد يراد بالرتبة أن يكون للكلمة موقع معلوم بالنسبة لصاحبتها وفق البناء الأصلي للتركيب ، =

يأتي :

" الأصل " في اللّغة بمعنى : أسفل كُلّ شيء ، أو الحقيقة ، وتأتي بمعنى : أساس الشيء ، وقراره[١] .

وأما في الاصطلاح فإن النحاة يستعملونه بمدلولات متعددة ، الذي يعنينا في البحث منها معنيان ، هما :

١ – الأوّل : ما يستحقه الشيء بذاته ، أي : الاستحقاق في الأصل ، وعدمه في الفرع ، وأصل الاستحقاق هو الحكم الذي يستحقه الشيء بنفسه ، وحمل جميع وجوهه عليه[٢] .

٢ – الثّاني : المتقدم في الرتبة ، أي : يكون بمعنى : الأولوية ، والتمكن ، وهو قسمان بحسب نوع الرتبة :

أ – متقدم في الرتبة النفسية ، أي : ما يكون به التمييز والعقل ، وهو : ما كان أوقر في النّفس ، ومقدمًا في الإحساس على غيره[٣] ، كتقديم المرفوع

=

وذلك لما لها من دور كبير في حفظ الدلالة ، والترابط بين الكلمات في الجملة بما يحكمه من ضوابط وقواعد ؛ إذ جعل النحويون لمواقع الكلام رتبًا بعضها أسبق من بعض ، انظر في ذلك : مقالات في اللّغة والأدب ، لتمام حسان ٣٥٧/١ ، ٣٥٨ ، واللّغة العربيّة معناها ومبناها ص١٧٥ ، وضوابط الفكر النحوي ١٧٥/٢ .

(١) انظر في ذلك : تهذيب اللّغة ١٦٨/١٢ ، وتاج العروس ٤٤٧/٢٧ .

(٢) وهو معنى قولهم : حمل أصل على فرع ؛ ولذا ظهر عندهم ما يُسمّى بـ (أصل الباب) ؛ إذ استقر في الفكر النحوي أن كُلّ باب من أبواب النحو له أدوات ؛ ففيه أداة هي الأصل ، وباقي أدواته فروع ، انظر : ضوابط الفكر النحوي ٢٩٣/٢ ، ٢٩٩ .

(٣) الخصائص ٣٠/٢ .

على المنصوب ، والمخفوض[١] .

ب – **متقدم في الرتبة اللفظية** ، أي : أن يكون للّفظ الواحد مفردًا كان، أو مركبًا أكثر من صورة بعضها يسبق الآخر[٢] .

ويظهر هذا " الأصل " واضحًا في باب العمل ؛ فما كان فرعًا في العمل فإنه لا يُتَصرَّفُ في معمولاته من التقديم والتأخير تصرف الأصول ؛ لأن " الفروع أبدًا منحطة عن درجات الأصول "[٣] .

وكُلّ صورة من هذه الصور تُسمّى " حالًا " ، ويطلق (الأصل) على " الحال الأوّل " الذي لم يسبقه شيء من صور اللفظ ، ويطلق – أيضًا – على كُلّ حالٍ تالٍ باعتبار تاليه[٤] ، ولا يشترط في " الأصل " بهذا المفهوم أن يكون ملفوظًا به ؛ لأن الدليل – كما يقول ابن جني – " إذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به ، وإن لم يَجْرِ على ألسنتهم استعماله "[٥] . وبهذا ينشأ عن الأصل ، أي : " الحال الأوّل " فرع يكون بعده ، ثم فرع فرع يجيء بعدهما ، وهو ما يعرف – أيضًا – بـ " الرتبة الثالثة " .

ولم أجد من النحويين مَن حدد مفهوم " الرتبة الثالثة " في الاصطلاح ؛ إذ لم يذكروا له تعريفًا محدّدًا ، ولكن يمكن – في ضوء ما ذكرناه – أن نقول : إن "

---

(١) انظر : الإيضاح في علل النحو ص١٢٦ ، ١٢٧ ، والقياس في النحو ، لمنى إلياس ص٣٥ .

(٢) الاستصحاب في النحو العربيّ ، لتامر عبد الحميد أنيس ص٥ ، ٦ .

(٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٦ ، وضوابط الفكر النحوي ٣٢٦/٢ ، ٣٢٧ .

(٤) الاستصحاب في النحو العربيّ ص٧ ، وانظر : الخصائص ٣٤٤/٢-٣٤٧ .

(٥) الخصائص ٣٤٥/٢ ، ومثاله : (تولج) - كما سيأتي – ؛ إذ أصله : (وَوْلج) بواوين ، مع أنه غير مستعمل ، ولكنه في حكم الملفوظ به .

الرتبة الثالثة " يراد بها عند النحويين :

(أن تنشأ عن الأصل والفرع حالةٌ ثالثة يَؤُولُ إليها اللفظ مفردًا أو مركبًا) ، أي : يكون اللفظ ، أو التركيب متفرعًا بعد الأصل ، والفرع ؛ ليكون في الدرجة الثالثة بعدهما .

وقد عبَّر النحاة ، وغيرهم عن مفهوم " الرتبة الثالثة " بعدة مصطلحات ، سنبينها فيما يأتي .

الفصل الأول

" الرتبة الثالثة " دراسة تاريخية تأصيلية

تباينت عبارات النحويين والصرفيين واللغويين ، وغيرهم ، وتعددت أساليبهم في التعبير عن " الرتبة الثالثة " ، وتنوعت طرائقهم في الإبانة عن كون الكلمة أو الترتيب متفرعين عن أصل وبدل منه ؛ فكانت لهم عدة مصطلحات عبروا بها عن هذا المفهوم ؛ وقد تتبعت تراث أهل العلم في ذلك فوجدت عندهم مصطلحات تدل على معنى " المنزلة " ، كالرتبة ، والمرتبة ، والدرجة مردوفة بوصف " الثالثة " ، كما كانت هناك مصطلحات أخرى غيرها ، ويتبيّن ذلك فيما يأتي :

(١) الرتبة الثالثة

ورد هذا المصطلح عند أبي حيان (ت ٧٤٥هـ) في موضعين :

الأوّل : في إعراب ﴿ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾[١] قال : " الْأَفْصَحُ فِي النَّفْيِ – أي : في هذه الآية – الْبَدَلُ ، ثُمَّ النَّصْبُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ ، ثُمَّ الْوَصْفُ فِي رُتْبَةٍ ثَالِثَةٍ"[٢].

---

(١) سورة النساء – من الآية ٩٥ .

(٢) البحر المحيط ٣/٣٤٤ ، ٣٤٥ .

الثّـاني : فـي قولـه : " وجـاءت الحـال الثَّالِثَـةُ – أي : ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ﴾[١] جُمْلَةً ؛ لِأَنَّهَا فِي الرُّتْبَة الثَّالِثَة "[٢] .

وقد وجد هذا – أيضًا – عند ابن الفخار (ت ٧٥٤هـ) ؛ إذ يقول : " القول المشبه بالظن لما كان في رتبة ثالثة لم يعمل إلاّ بالشروط الأربعة المذكورة "[٣] ، كما يورده – أيضًا – في موضع آخر ؛ فيقول : " التاء في رتبة ثالثة ... و(ما) الحجازية في رتبة ثالثة ... وكذلك الصفة المشبهة ... في رتبة ثالثة"[٤] .

(٢) المرتبة الثالثة

و" المرتبة " – هنا – بمعنى " الرتبة " التي هي المنزلة ، كما ذكرنا ، واستخدمها النحاة في كتبهم بهذا المفهوم ، ويظهر هذا عند الباقولي (ت ٥٤٣هـ) في قوله : " المرتبة الثالثة هي مرتبة (لا) المشبهة بـ (ليس) تعمل في النكرات "[٥] ، كما استعمله – أيضًا – ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) حين قال عن تاء القسم : " واختصت " التاء " أضعفها بكونها في المرتبة الثالثة "[٦] ، وجاء بعده الأندلسي ، علم الدِّين اللورقي (ت ٦٦١هـ) ؛ ليذكره في قوله : "

---

(١) سورة آل عمران – من الآية ٤٦ .

(٢) البحر المحيط ٣/١٥٥ ، ١٥٦ .

(٣) شرح الجمل ١/٤٢٣ .

(٤) السابق ١/٤٢٣ ، ٤٢٤ .

(٥) شرح اللمع ١/٣٦٤ .

(٦) شرح المفصل ٥/٢٥٥ – ط/ العلمية .

الاسم بعيد عن الحرف جِدًّا ؛ لأنه في المرتبة الثالثة ، والاسم في الأولى ، والفعل متوسط "[١] ، كما استعمله المالقي (ت ٧٥٢هـ) ؛ إذ يقول : " علمنا أن للتاء – أي : تاء القسم – مرتبة ثالثة ضعفت بها "[٢] .

(٣) الدرجة الثالثة

أوّل مَن وجدته يستخدم هذا المصطلح هو الرضي (ت ٦٨٤هـ) ؛ إذ يقول في جمع (صحراء) : " والأَوْلَى بعد الانتقال إلى هذا الحال – أي : صحاري – الانتقال إلى درجة ثالثة ، وهي قلب الياء ألفًا "[٣] ، ثم يأتي بعده معاصر له ، وهو ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ) ؛ فيذكره في غير موضع ؛ فيقول عن (آل) : " فالألف – على هذا – بدل من بدل ؛ فهي في الدرجة الثالثة "[٤] ، ويقول ويقول عن نحو : (أين زيد ؟) : " فصار (أين) – على هذا – في الدرجة الثالثة"[٥] ، وقال عن الصفة المشبهة : " فلما كان عملها في الدرجة الثالثة كان عملها ضعيفًا "[٦] ، كما ذكر كذلك أن " (ما) المشبهة بـ (ليس) في في الدرجة الثالثة ؛ لذا كان عملها مقيَّدًا "[٧] ، ونلحظ أن ابن أبي الربيع من

---

(١) المباحث الكاملية ١/٤٥ ، ٤٦ .

(٢) رصف المباني ص١٧٢ .

(٣) أي : يُقال : (صحارَى) ، انظر : شرح الشافية ٢/١٥٨ .

(٤) الكافي ١/٦١ ، وانظر أيضًا ١/٦٢ .

(٥) الكافي ١/٣١٩ .

(٦) الكافي ١/١١٥٣ .

(٧) انظر : الكافي ١/٨٠٠ ، كما قال عنها أيضًا في ١/٨٠٤ : " فهي في الدرجة الثّالثة ، وما هو في الدرجة الثّالثة فعمله يكون مختصًّا " .

أكثر النحويين الذين ألحوا على " **الرتبة الثالثة** " ، ونبهوا على مواضعها ، بل دعا إلى تتبعها في كلام العرب[١] وقد وردت " **الدرجة الثالثة** " – أيضًا – عند ابن الفخار (ت ٧٥٤هـ) ؛ إذ قال : إن " النصب في الصفة المشبهة في **الدرجة الثالثة** "[٢] ، كما ظهرت " **الدرجة الرابعة** " عند أبي جعفر الرعيني (ت ٧٧٩هـ) ؛ إذ يجعل " (أفعل التفضيل) في **الدرجة الرابعة**"[٣] .

(٤) بدل البدل ، أو البدل من البدل

البدل المقصود – هنا – هو (قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه)[٤] ، ويكون ذلك الحرف المبدل – أيضًا – مبدلًا من غيره ، وأكثر ما ما يعبر به النحويون عنه هو (البدل من البدل) ؛ فنجده عند الوراق (ت ٣٨١هـ)[٥] ، وابن العريف (ت ٣٩٠هـ) الذي قال : " فلما كانت – تاء القسم بدلًا من بدل ضعفت "[٦] ، كما جاء – أيضًا – عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في غير موضع ؛ إذ يقول في (صنعاني) : " فالنون بدل من بدل من الهمزة "[٧] ، ويقول : " لأن الألف في (آل) كانت **بدلًا من بدل** ، كما كانت التاء في القسم

---

(١) انظر : الكافي ٦٢/١ ، ٨٠١ .

(٢) شرح الجمل ص٤٧٥ ، ٤٧٦ .

(٣) شرح ألفية ابن معط – السفر السّابع ص٣٥٢ .

(٤) توضيح المقاصد ١٥٦١/٣ ، ونود الإشارة إلى أن الذي يدخل في " الرتبة " أن يكون البدل حادثًا من غير إدغام ، أو نقل ، أو حذف في الحرف ، انظر : شرح ابن يعيش ٣٤٨/٥ .

(٥) علل النحو ص٢١٤ .

(٦) شرح الجمل ص٢٧٩ .

(٧) سر الصناعة ٤٤١/٢ .

بدلاً من بدل "[١] ، وقال في موضع آخر : " فأما (نووي) ونحوه , فواوه من الأصل ، وإحداهما **بدل من بدل** من الأصل "[٢] .

كما جاء – هذا أيضًا – عند تلميذه الثمانيني (ت ٤٤٢هـ) ؛ فيقول : " فخصّوا – أسنتوا – بهذا الجدب دون الخِصب لمّا كان **بدلاً من بدلٍ** "[٣] ، وقد امتد ذلك فوجدناه عند ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) ؛ فيذكره في حديثه عن الدال في (دولج) ، والنون في (صنعاني)[٤] ، ويأتي بعدهم ابن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ) ؛ ليستعمله في كتابه (النكت)[٥] ، وكذلك العكبري (ت ٦١٦هـ)[٦] ، وابن وابن القبيصي (ت ٦٢٦هـ)[٧] ، ومن بعدهما يأتي ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)[٨] ، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ؛ فيقول : " العرب تجعل اللفظ فيه بدل من بدل مختصًّا بشيء بعينه "[٩] ، ويقول في موضع آخر : " فإن العرب لمَّا لم تَجُرَّ بها بها إلَّا اسم " الله " – تعالى – ، دلَّ ذلك على أنها **بدلٌ من بدل** "[١٠] ، وممن استعمل هذا المصطلح – أيضًا – ابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) ، والبقاعي

---

(١) سر الصناعة ١/١٠٥ .

(٢) المنصف ١/٢١٥ .

(٣) شرح التصريف ص٣٥٤ .

(٤) المحكم ٧/٥٥٤ ، ١/٤٤٥ – تح / هنداوي .

(٥) في حديثه عن (آل) ص٢٨٦ .

(٦) في كتاب اللباب ٢/٢٩٩ .

(٧) استعمله غير مرّة في كتابه التتمة ص١٠٠ ، ١٠١ ، ١١٥ ، وذلك عند حديثه عن (رحويّ ، وأغزى) .

(٨) انظر : شرح الملوكي ص٢٩٨ .

(٩) الممتع ص٣٥٠ .

(١٠) الممتع ص٣٨٥ .

(ت ٨٨٥هـ)[١] ، ونجده كذلك عند المرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، والبجيرمي والبجيرمي (ت ١٢٢١هـ)[٢] ، وكان المصطلح الآخر (بدل البدل) حاضرًا عند المفسرين ، والفقهاء ، وغيرهم؛ فنجده عند السمعاني (ت ٤٨٩هـ) ؛ في قوله : " فَلَمَّا كَانَت – التاء – **بدل الْبَدَل** ضعفت عَن التَّصَرُّف "[٣] ، واستخدمه ابن ابن مودود الموصلي (ت ٦٨٣هـ)[٤] ، والطوفي الصرصري (ت ٧١٦هـ)[٥] ، والمرادي (ت ٧٤٩هـ) ؛ إذ يقول : " يا هناه ... بدل بدل "[٦] .

(٥) المبدل من المبدل

قد يعبر النحويون – أيضًا – بـ (المبدل من المبدل) ، وقد جاء ذلك عند ابن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ) ؛ فيقول : " تاء القسم ... فهي مبدلة من مبدل ؛ ولذلك قصرت على شيء واحد "[٧] .

---

(١) وكان حديثهما عن تاء القسم ، انظر : اللمحة في شرح الملحة ٢٦٥/١ ، ونظم الدرر ١٧١/١٠ .

(٢) انظر : التاج ٢٦٢/٦ ، وحاشية البجيرمي على الخطيب في الفقه الشافعي ٢٧٩/٥.

(٣) تفسير السمعاني ٥١/٣ .

(٤) الاختيار لتعليل المختار ٥٤/٤ .

(٥) الصعفة الغضبية ص٥٨٣ .

(٦) توضيح المقاصد ١١٠٣/٣ .

(٧) النكت ص٢٨٦ .

(٦) فرع الفرع

" الفرع " في اللّغة : أعلى كُلّ شيء[١] ، واصطلاحًا هو : ما اندرج تحت أصل كلي ، كـ (قام زيد) ، المندرج تحت قولنا : " الفاعل مرفوع " الذي هو الأصل الكلي[٢] .

ومن أنواع القياس عند النحويين : قياس " فرع على فرع " ، أو " فرع الفرع " ؛ فهذا النمط عندهم يصبح الفرع فيه أصلًا لفرع جديد ، وينبني عليه : إجماعهم على أن الأصل الأقوى والأوّل ، وما عداه فهو دونه في القوة والرتبة[٣].

ويظهر هذا المصطلح عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في غير موضع[٤]، وكذلك وكذلك مجد الدِّين ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)[٥] ، والكيذري (ت بعد ٦١٠هـ) الذي يقول : " وأما (لا رجُلَ أفضلُ منك) فمشبه بباب (إنَّ)، فهو فرع الفرع"[٦].

ويظهر هذا – أيضًا – فيما ذكره العكبري (ت ٦١٦هـ) ، وابن الخباز (ت ٦٣٧هـ) ، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)[٧] ، وكذلك ابن النحاس (ت ٦٩٨هـ) ؛

---

(١) ويطلق على عدة معانٍ أخرى ، منها : رأس المال ، ومجرى الماء ، والشَّعْر ، انظر : تاج العروس ٢١/٤٨٠ ، ٤٨١ .

(٢) أسنى المطالب في شرح روض الطالب ، لزكريا الأنصاري ١/١١ .

(٣) نظرية الأصل والفرع في النحو العربيّ ص١٦٨ .

(٤) سر الصناعة ١/١٠٢ ، ١٤٦ .

(٥) البديع ١/٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٦) الدرر في شرح الإيجاز ص٩٥ .

(٧) اللباب ٢/٢٩٩ ، وتوجيه اللمع ص١٥٨ ، والممتع ص٣٥٠ .

إذ يقول : " الحركة في نحو : (سَقَر) .. فرع على الحرف .. فهي فرع فرعٍ "[١] ، كما جاء عند القيسي (ت ق ٦)[٢] ، وأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) من بعده ؛ فقد ذكره في (لو) المشربة معنى التمني[٣] ، وأما (لا) النافية للجنس فهي فرعُ فرعِ فرعٍ[٤] .

وورد هذا المصطلح (فرع الفرع) – أيضًا – عند ابن الفخار (ت ٧٥٤هـ)[٥]، (ت ٧٥٤هـ)[٥]، والسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)[٦] ، وتلميذه ابن عادل (ت بعد ٧٧٠هـ)[٧] ، والخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ) في تفسيره[٨] ، والأشموني (ت ٩٢٩هـ) ، وكذلك الصبان (ت ١٢٠٧هـ) في حاشيته ، والقاضي الأحمد نكري (ت ق ١٢هـ)[٩] .

---

(١) التعليقة ٩١٩/٢ .

(٢) إيضاح شواهد الإيضاح ٣٣٤/١ ، ٣٣٥ .

(٣) البحر المحيط ٦٤٨/١ – ط/ العلمية .

(٤) أي : تكون في الرتبة الرّابعة ، انظر : التذييل ٢٢١/٥ .

(٥) فقد ذكره في مرموي وقاضوي ، انظر : شرح الجمل له ص١١٥٤ .

(٦) الدر المصون ٣٨٨/١ ، ٥٢٧/٦ .

(٧) اللباب في علوم الكتاب ١٤٧/٣ ، ١٦٤/١١ .

(٨) انظر : السراج المنير ١٣٩/٢ .

(٩) انظر : شرح الأشموني ٢٥١/٢ ، وحاشية الصبان ٢٤٩/١ ، ودستور العلماء ٥١/٣ ، وقد يستخدم " فرع الفرع " في مسألة لغوية تتعلق باللهجات ، كما في (عرتن) ؛ إذ جعله الرضي منه في شرح الشافية ٤٩/١ .

(٧) المشبه بالمشبه

ورد هذا المصطلح عند ابن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ) ، وذلك في قوله : " (لا) النافية للجنس ... لما كانت **مشبهة بالمشبه** قَصُرت على شيء واحد "[١] ، ويأتي بعده الكيذري (ت بعد ٦١٠هـ) ؛ ليستعمله – أيضًا – ؛ فيقول: فيقول: " وأما **المشبه بالمشبه** فقسمان ... "[٢] ، وكذلك الأندلسي (ت ٦٦١هـ) يذكره في الصفة المشبهة[٣] ، وابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ) يورده في (ما) المشبهة بـ (ليس)[٤] .

* * *

وبعد هذا العرض التاريخي لمفهوم (الرتبة الثالثة) ، وما يتصل بها من المصطلحات التي تطلق عليها ، نلحظ عدة أمور ، هي :

الأوّل : أن أكثر هذه المصطلحات شيوعًا في الكلام عند أهل العلم هو (بدل البدل ، وفرع الفرع) ، وبعدهما (الرتبة الثالثة)[٥] .

---

(١) النكت ص٢٨٦ .

(٢) الدرر في شرح الإيجاز ص٩٥ .

(٣) المباحث الكاملية ٨٦/٢ ، ٨٧ .

(٤) الكافي ٨٠٠/١ .

(٥) وإنما اخترت مصطلح " الرتبة الثّالثة " اسمًا لهذا البحث دون غيره ؛ لسببين :
الأوّل : استعماله في علوم أخرى ، كالبلاغة ، كما في باب الكناية مثلًا ، وفي الفقه ، والأصول ، وغيرها بهذا المفهوم نفسه ، انظر : مفاتيح العلوم ، للسكاكي ص١٢٧، والفجر الساطع على الصحيح الجامع ، للإدريسي ٨٩/٨ .

=

الثّاني : أن أكثر الأبواب التي ذكرها النحويون للتمثيل على مفهوم " الرتبة الثالثة " : هي تاء القسم ، ويليها أصل الألف في (آل) ، وبعدها (أسنتوا) ، و(ما) المشبهة بـ (ليس) ، و(لا) النافية للجنس ، والصفة المشبهة .

الثّالث : أن هذه المصطلحات لم تكن مقصورة على النحويين وحدهم ، وإنما كانت مستعملة عند المفسرين كالسمعاني ، وغيره ، وعند اللغويين كالمرتضى الزبيدي ، والفقهاء كابن مودود الموصلي ، والبجيرمي ، وغيرهما.

الرّابع: أن بعضهم يجمع بين أكثر من مصطلح منها في المسألة الواحدة، كما ظهر ذلك عند ابن جني حين جعل " تاء القسم " من (بدل البدل ، وفرع الفرع)[١] ، وكصنيع ابن عصفور ، والقيسي في حديثهما عن (آل)[٢] ، بل إننا نجد (ابن فضال المجاشعي) يعبر عن هذا المفهوم – أيضًا – في موضع واحد بثلاثة مصطلحات ، هي (بدل البدل، والمشبه بالمشبه ، والمبدل من المبدل)[٣]، وهذا يدلّ دلالة قاطعة على أنها كلها بمعنى واحد عند النحويين ، كما ذكرنا[٤].

=

الثّاني : أن " الرتبة الثّالثة " مستعملة عند أبي حيان ، وابن الفخار ، كما بيَّنَّا ، وهي يمكن أن تصْدُق – في نظري – على التراكيب النحوية والبنى الصرفية معًا أكثر من غيرها من المسميات الأخرى .

(١) سر الصناعة ١٠٢/١ ، ومثله العكبري في اللباب ٢٩٩/٢ .

(٢) إذ الألف عندهما من بدل البدل وفرع الفرع ، انظر : الممتع ص٣٥٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٣٤/١ ، ٣٣٥ .

(٣) النكت ص٢٨٦ .

(٤) ومن الجدير بالذكر ، قبل الدراسة التحليلية ، أنني لم أدرس إلاّ ما كانت الرتبة فيه واضحة منصوصًا عليها من النحويين ، أو غيرهم، وأن هناك أربعة مواضع لم يظهر لي أنها من " الرتبة الثّالثة " ، ولم أجد من أشار إلى ذلك إشارة صريحة ؛ ولذا لم أقم بدراستها ، وهي :

=

وقد وردت " الرتبة الثالثة " في النحو ، والصرف في مواضع كثيرة منهما، وكان بعضها فيما يتصل بالتقسيمات والأنواع التي ذكرها النحاة ، وسيظهر ذلك – إن شاء الله تعالى – من خلال الدراسة التحليلية ؛ لهذه المسائل .

=

١ – حذف (رُبَّ) وبقاء عملها بعد (بل) يوحي كلام النحاس ، والشيخ محيي الدّين عبد الحميد بأنها في الرتبة الثّالثة بعد " الواو " ، والفاء ، انظر : معاني القرآن للنحاس ١٤١/٦ ، وعدة السالك ٧٠/٣ ، ٧١ ، وانظر – أيضًا – : فاتحة الإعراب ٤١٩/٢، ٤٢٠ ، والتصريح ٢٢/٢ ، ٢٣ – ط/ الحلبي .

٢ – إجراء (رأي) الحلمية مجرى (رأي) العلمية في التعدي لاثنين ؛ إذ يومئ كلام الشيخ محيي الدّين إلى أنها من الرتبة الثّالثة ، انظر : أوضح المسالك ٤٥/٢ ، ٤٦ ، مع تعليق الشيخ محيي الدّين عليه .

٣ – إبدال الواو المفتوحة همزة في أوّل الكلام ، نحو : (أحد ووحد) ، وفي كلام ابن الضائع في شرح الجمل ٩٥٦/٢ ما يشير إلى أنه من الثّالثة تلميحًا، لا تصريحًا ، انظر : عنقود الزواهر ص٣٠٥ .

٤- ذهب الشيخ محمد محيي الدين في عدة السالك ١٦٨/٢ إلى أن أصل (هاؤم) هو : (هاكُمْ)، أبدلت الكاف واوًا ، ثم الواو همزة ، فكأنها في الرتبة الثالثة ، والذي وجدته في كتب التفسير هو أنها في الرتبة الثانية ، وأن ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ٤٢٠ يرى أن الهمزة تبدل من الكاف بعد حذفها ؛ وضعَّف ذلك أبو حيان في البحر المحيط ٣١٤/٨ ؛ لأن الكاف لا تبدل من الهمزة ، ولا الهمزة منها ، إلا إذا كان قصد ابن قتيبة أنها تحل محلها في لغة من قال : (هاك) ؛ فيمكن على أنه بدل صناعي ، وانظر أيضًا : فتح القدير للشوكاني ٣٧٧/٥ ط . عميرة .

الفَصْلُ الثَّانِي

" الرتبة الثالثة " في التقسيمات والأنواع النحوية والصرفية

وهي في ثماني مسائل :

(١) الحروف في الرتبة الثالثة بعد الأسماء والأفعال

تنقسم الكلمة ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف .

١ – تأتي " الأسماء " في الرتبة الأولى ، وذلك لأن الاسم يُخْبر به ، نحو : (زيدٌ قائمٌ) ، ويُخْبر عنه ، نحو : (أخوك زيدٌ)[١] ، والاسم هو الخفيف ، والأصل من هذه الأقسام الثلاثة ؛ للزومه كُلّ كلام ، ولأنه يستغني بنفسه ، نحو : (زيدٌ قائم)[٢] ، بخلاف الفعل والحرف ؛ إذ كُلّ واحد منهما ثقيل ، وفرع ، كما أنهما ليسا بلازمين في كُلّ كلام ، كالأسماء[٣] ، وإنما سمي الاسم بذلك ؛ لسموّه على قسيميه : الفعل ، والحرف ، ويكفي في الإشعار بانحطاط درجة الحروف عنهما: ترتيب ابن مالك ، وغيره لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ، وفي وقوعها طرفًا[٤] .

٢ – وتأتي " الأفعال " في الرتبة الثانية ، وذلك لأن الفعل يُخْبر به، كقولك : (قام زيدٌ) ، ولا يخبر عنه ؛ إذ لو أردت الإخبار عن الفعل (قام) لم يجز

---

(١) المحصول ، لابن إياز ص١٥ .

(٢) أسرار العربيّة ص١٧ .

(٣) المباحث الكاملية ٤٢/١ ، والمحصول ص٢٧ .

(٤) المحصول ص١٥ ، وحاشية الصبان ٣٦/١ .

ذلك[١] .

والفعل فرعٌ على الاسم اشتقاقًا ووجودًا ، أو لأنه لا يتحصل من جنسه كلام كالاسم[٢] ، ووجه فرعيته : أنه مشتق من ضَرْب من الأسماء ، وهو المصدر على الصحيح في ذلك[٣] ؛ ولذا فليس في الفعل المجرد ما هو أكثر من الرباعي؛ لأنهم حطوا الفعل عن درجة " الأسماء " ؛ لأصالتها وخفتها ، واستغنائها عنه، بخلاف الفعل في فرعيته ، وثقله وافتقاره إليها[٤] ؛ إذ الأسماء مستغنية عن الأفعال ؛ فجعلوا لها فضيلة عليها لقوتها[٥] .

٣ – أمّا " الحروف " فهي في " الرتبة الثالثة " ؛ لأنه لا يُخْبر بالحرف ، ولا يُخْبر عنه[٦] ، وما له حالتان ، وهو الاسم أعلى مرتبة مما ليس له إلاّ حالة واحدة ، وهو الفعل ، وما له حالة واحدة أعلى مما ليس له شيء ، وهو الحرف، بدليل أنه لا يستعمل إلاّ على وجه واحد ، بخلاف قسيميه ؛ فإنهما يدلان على معنيين في حالة واحدة[٧] ، فالحرف أبعد من الفعل في الأصالة ؛ لأنه لا يكون

---

(١) انظر : الأصول ٣٧/١ ، ٣٨ ، وأسرار العربيّة ص١٧ ، واللباب للعكبري ٥١/١ وما بعدها ، والمحصول ص١٥ ، ١٦ .

(٢) المباحث الكاملية ٤٢/١ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٠/١ .

(٣) المحصول ص٢٧ ، وهي مسألة خلافية مشهورة بين البصريين والكوفيين ، انظرها في : الإنصاف لأبي البركات الأنباري ١٩٠/١-١٩٦ .

(٤) انظر : شرح التعريف لابن إياز ص٣٥ – تح/ هادي ، وشرح التعريف في ضروري التصريف ، لأبي حفص عمر بن أحمد المقدسي (ت ٧٤٨هـ) ص٧٠، ٧١ .

(٥) المنصف ٢٧/١ ، ٢٨ .

(٦) المحصول ص١٦ .

(٧) السابق ص١٩ ، ٢٠ .

ركنًا في الكلام ، وإنما جيء به رابطًا لغيره[١] ؛ ولذا كان بعيدًا عن الاسم جِدًّا ؛ لأنه في المرتبة الثانية ، والاسم في الأولى ، والفعل متوسط بينهما[٢] .

والنحويون يقدمون " الفعل " على " الحرف " ؛ لأن الفعل يفيد مع " الاسم"، نحو : (قام مُحمّد) ، ويؤخرون " الحرف " عن " الفعل " ؛ لأنه لا يفيد مع اسم واحد ؛ لأنك لو قلت : (بزيد ، أو لزيد) من غير أن تعلق الحرف بشيء لم يكن مفيدًا ؛ فلما كان " الفعل " يفيد مع اسم واحد ، والحرف لا يفيد مع اسم ، كان " الفعل " مقدمًا عليه[٣] .

أثر الرتبة الثالثة في الحروف :

تجيء " الحروف " كثيرًا على حرف واحد ، كـ (واو) العطف ، ولام الجر، وعلى حرفين ، كـ (عَنْ ، وهَلْ ، ولم) ، وعلى ثلاثة أحرف ، كـ (نَعَمْ ، وأنَّ ، وليت) ، ويظهر أثر الفرعية ، وانحطاط الحروف عن رتبة الأسماء والأفعال في أنها لا تأتي على أربعة أحرف إلاّ ورابعها حرف لين ، نحو : (حتّى، وإلاّ، وأمّا)؛ لأن حرف اللين يجري مجرى الحركة ، والزيادة للإطلاق، فكأن ذلك – كما يقول ابن يعيش – لنقص الحروف عن درجة الأفعال ، كما نقصت الأفعال عن درجة الأسماء[٤] ، ولا ينتقض هذا الأثر بما جاء عن العرب من الحروف التي على

---

(١) المباحث الكاملية ٤٢/١ ، ومع أن الحرف قد ينوب عن الفعل ، كما في حرف النداء (يا) ، ولكن لم يظهر قط هذا الفعل ؛ فصار النداء كأنه لم يكن فيه فعل ؛ فصار لذلك كأنه مركب من الحرف والاسم على وجه المسامحة ، انظر : الكافي ١١٤٥/١ .

(٢) المباحث ٤٥/١ ، ٤٦ .

(٣) أسرار العربيّة ص١٧ .

(٤) شرح التصريف الملوكي ص٣٢، ٣٣، وانظر: شرح تصريف ابن مالك لابن إياز ص٧١ – تح/ هادي، وشرح التعريف بضروري التصريف ص٣٩ .

أكثر من ثلاثة أحرف ، وليس فيها حرف لين ، نحو : (كأنَّ ، ولعلَّ ، ولكنَّ) ، وبيان ذلك : أن (كأنَّ) مركبة ، وأصلها : (إنَّ) دخلت عليها كاف التشبيه ، وركبت معها[1] ، وأما (لعلَّ) فهي عند الجمهور : (علَّ) زيدت عليها (اللام) ، بدليل أنهم يحذفونها كثيرًا في كلامهم[2] ، وأما (لكنَّ) فهو حرف نادر البناء ، ولا مثال له في الأسماء والأفعال[3] .

(١) والأصل في نحو : (كأن زيدًا أسد) هو (إنَّ زيدًا كالأسد) ؛ فقدموا الحرف الدال على التشبيه ، وهو (الكاف) اهتمامًا به ، وفتحوا الهمزة لإصلاح اللفظ ؛ إذ لا يكون ما بعد حرف الجر إلاّ (أنَّ) المفتوحة ؛ فلما ركبوا الكاف مع (أنَّ) حدث لها حكم آخر ، وليس موضع (أنَّ) جرًّا بالكاف ، انظر في ذلك : الكتاب ١٥١/٣ ، والخصائص ٣١٧/١ ، والمقتضب ١٠٨/٤ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٨١/٨-٨٣ – ط/ المنيرية .

(٢) كقول الشّاعر : * **يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا** * ، ورجحه الأنباري ، وذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في (لعل) أصلية ، انظر : الكتاب ٣٣٢/٣ ، والإنصاف ٢٢٣/١ م٢٦ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٨٧/٨ ، ٨٨ – ط/ المنيرية .

(٣) ومذهب الكوفيين أنها مركبة ، أصلها (إنَّ) زيدت عليها (لا) ، والكاف ، وخففت الهمزة ، فصارت (لكنَّ) ، ورجح هذا ابن يعيش ؛ لندرة هذا البناء ولعدم النظير ، انظر : شرح الملوكي ص٣٥ ، وشرح المفصل ٧٤/٨ ، ٧٩ ، وشرح التعريف بضروري التصريف ص٤٠ .

(٢) الاسم المبني في الرتبة الثالثة

تنقسم الأسماء من حيث الإعراب ، والبناء ثلاثة أقسام ، هي :

١ – **الاسم المعرب المنصرف** ، وهو المتمكن الأمكن عندهم ، والأخف عليهم[١] ، وهذا لم يشبه الفعل ؛ فيمنع من الصرف ، ولا الحرف ، فيُبْنى ؛ ولذا فهو معرب يجر بالكسرة ، وينون ، مثل : (زيد)[٢] ، قال الأندلسي علم الدِّين اللورقي : " وفائدة دخول التنوين عليه : الدلالة على أمرين : **الأوّل** : أصالة ما دخل عليه التنوين ، **والثاني** : أنه باقٍ على تلك الأصالة لم يزُل عنها لا بشبه فعل ولا حرف ؛ لأنه إذا أشبههما لحق بهما ، وهما فرعان ، فلا يبقى على أصالته إلاّ عند عدم شبهه بهما "[٣] ؛ ولهذا فهو في " **الرتبة الأولى** " من الأسماء .

٢ – **الاسم الممنوع من الصرف** ، وهو الذي يشبه الفعل من وجهين ؛ فلم يُخرجه هذا الشبه من التمكن ، ولكنه نقصت رتبته عن النوع الأوّل ؛ ولذا كان في " **الرتبة الثانية** " ؛ لأنه لا ينون ، ولا يجر بالكسرة ؛ فيدخله الإعراب ، ولكن لا يستوفي كُلّ علاماته[٤] .

٣ – **الاسم المبني** ، وهو الذي يشبه الحرف ، وهو في الدرجة الثالثة – كما

---

(١) أوضح المسالك ١٤/١ ، والتصريح ١٤٠/١ ، ١٤١ .

(٢) لسمات بيانية ، لفاضل السامرائي ص٩ .

(٣) المباحث الكاملية ٤١/١ ، ٢٢٩/٢ .

(٤) المباحث الكاملية ٢٢٩/٢ .

ذكرنا –[١] ، وإذا وقع الشبه بين الاسم والحرف دلّ ذلك على قوة المناسبة بينهما ؛ فبُنِيَ الاسم بالجهة الواحدة لقوتها – كما يقول الأندلسي –[٢] ، والاسم المبني يجب أن يكون ناقص المرتبة عن القسمين السابقين ؛ وذلك لزوال تمكنه بكُلّ حال[٣] ، وعلى هذا فهو في **الرتبة الثالثة** من الأسماء .

ويتصل بهذا الموضع أمران ، هما :

الأوّل : **المركب المزجي المختوم بـ (ويه) في الرتبة الثالثة** :

وذلك نحو : (سيبويه ، وعمرويه) ؛ إذ هما من الأسماء المركبة من اسم وصوت ؛ لأن (ويه) حكاية صوت غير موضوع لمعنى ، لكنه في حكم الاسم ، حيث أجري مجرى الأسماء المبنيّة[٤] ؛ ولهذا فقد انحط نحو : (عمرويه) عن درجة (إسماعيل ، وإبراهيم) من الأسماء الممنوعة من الصرف ؛ فبني على الكسر لذلك ، وكان في **الرتبة الثالثة** من الأسماء[٥] ، وعلى هذا فإن أثر الفرعية فيه ظاهر في أنه مبني على الكسر دون غيره من المركبات المزجية الأخرى ، أو المركب العددي[٦] ، قال المبرد : " وَأما قَوْلهم : (عمرويه) ، وَمَا

---

(١) لمسات بيانية لسور القرآن ، لفاضل السامرائي ص٩ ، انظر : المباحث الكاملية ٢/٢٢٩ .

(٢) المباحث الكاملية ١/٤٦ .

(٣) البيان ، للشريف الكوفي ص٤٥ .

(٤) انظر : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، للتهانوي ١/٤٢٤ .

(٥) وهو مذهب الخليل كما حكاه عنه سيبويه في الكتاب ٣/٣٠١ ، والتعليقة للفارسي ٣/١١٣ ، وانظر : الأصول ٢/١٤١ ، والصحاح ٢/٧٥٧ ، والمحكم ٢/١٥٣ ، ٤/٤٥٤ – تح/ هنداوي ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٩٨ – تح/ إميل ، وتاج العروس ١٣/١٣٦ .

(٦) هذا هو مذهب سيبويه والجمهور ، واختار الجرمي أن يعرب إعراب الممنوع من الصرف ، انظر : التصريح ١/٣٧٨ .

كَانَ مثله فَهُوَ بِمَنْزِلَة (خَمْسَة عشر) فِي الْبناء ، إِلَّا أَن آخِره مكسور ، فَأَمّا فَتْحة أَوله فكالفتحة هُنَاكَ ، وَأمّا كسرة آخِره فَلِأَنَّهُ أعجمي ؛ فَبنى على الكسرة ، وَحط عَن حَال الْعَرَبِيّ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مثله فِي هَذَا الْمَعْنى "[١] .

الثاني : **بناء** (**فَعالِ**) **علماً للمؤنث** ، نحو : (حذامِ) عند سيبويه .

من أنواع البناء التي ذكرها النحويون : مشاكلة الاسم لما وقع موقع المبنى ، وذلك مختص بما كان على (فعالِ) علمًا لمؤنث ، نحو : (حذامِ ، وقطامِ ، ورقاش) ، وبابه في اللّغة الحجازية ، فإنهم يبنونه على الكسر[٢] ، وعلة بنائه عند **سيبويه** هو مشابهته لأسماء الأفعال ، نحو : (نزال) من أربعة أوجه : العدل ، والتأنيث ، والتعريف ، والموازنة اللفظية ، أي : الوزن لفظًا[٣]، فهو على هذا في **الرتبة الثالثة** ؛ لأن العلم المؤنث على (فعالِ) قد وقع موقع المبني وفي موضعه ، وهو أسماء الأفعال ، نحو : (صَهْ) ، وهي واقعةٌ موقع فعل الأمر (اسكت) ، ونحوه[٤] ؛ فأشبهت الواقع موقع المبني ، وهذا – كما يقول الزركشي الزركشي – مستفاد من تنصيص سيبويه على بناء أسماء الأفعال ؛ لأن هذا

---

(١) المقتضب ٣٤٥/٤ .

(٢) انظر : الأمالي الشجرية ٣٦٠/٢ ، وأما بنو تميم فيعربونه إعراب ما لا ينصرف ، وقد جمع الشّاعر بين اللغتين في قوله : [مخلع البسيط]

ومَـــرَّ دَهْـــرٌ عَلَـــى وَبَـــارِ ∴ فَهَلَكَـــتْ جَهْـــرَةً وبـــارُ

انظر : شرح ابن يعيش ٦٤/٤ ، وتأصيل البنى للزركشي ص١٩٠ ، وشرح الأشموني ٢٦٩/٣ .

(٣) الكتاب ٢٧٧/٣ ، ٢٧٨ .

(٤) المباحث الكاملية ٣٤٦/٢ .

شبيه بها ، وشَبَهُ شَبَهِ الحرف شَبَهٌ للحرف[١] .

(٣) المؤنث غير العاقل فرع الفرع

الأصل في الأسماء هو " المذكر العاقل " ؛ ولذلك يختص بجمع المذكر السالم ؛ ففُضِّل في اللفظ بهذا الجمع ، كما فُضِّل بالأسماء الأعلام في المعنى ، نحو : (المحمدون) ، وأما " المؤنث العاقل " فهو في الرتبة الثانية بعد (المذكر العاقل) ؛ إذ هو فرع عليه ، ثم يأتي (المؤنث غير العاقل) ؛ ليكون في الرتبة الثالثة = فرع الفرع ، قال ابن خالويه : " وحُمل " ما لا يعقل " في الجمع على " مؤنث ما يعقل " ؛ لأن " المؤنث العاقل " فرع " المذكّر " ، و" المؤنث ممّا لا يعقل " فرعٌ على المؤنث العاقل ؛ فتجانسا بالفرعية ؛ فاجتمعا في لفظ الجمع بالألف والتاء "[٢] ؛ فتقول في جمع (مسلمة ، وغاية) : (مسلمات ، وغايات) .

ومما يتصل بهذا – هنا – أمران ، هما :

---

(١) ونظير هذا عنده : الصفة المشبهة ؛ فإنها عملت لشبهها باسم الفاعل في قبول علامات الفرعية وغيرها ، واسم الفاعل عمل لشبهه بالفعل ، انظر : تأصيل البنى ص١٩٠ ، وفي علة بناء نحو (حذامِ) أقوال أخرى ، منها :

١ – مذهب المبرد : أنه لما اجتمع فيه ثلاث علل : (التعريف ، والتأنيث ، والعدل) ؛ فهي تمنع من الصرف ؛ فلابد للتأنيث من تأثير ، وليس وراء منع الصرف إلاّ البناء ؛ فبني لذلك .

٢ – مذهب الربعي : أنه متضمن لتاء التأنيث التي في (حاذمة ، وقاطمة) .

انظر : المقتضب ٣٧٤/٣ ، والأمالي الشجرية ٣٢٦/٢ ، والمباحث الكاملية ٢٥٩/٢ ، وتأصيل البنى ص١٩٠-١٩١ .

(٢) الحجة في القراءات السبع ص٢٧٥ .

الأوّل : أن المؤنث بتاء التأنيث يأتي – أيضًا – في الرتبة الثالثة ، وذلك لأن الاسم المذكر أصل ← والمؤنث بالألف المقصورة أو الممدودة فرع عليه ← وأما المؤنث بالتاء فهو فرع الفرع ؛ قال الحريري : " والدليل على أَن التَّأْنِيث بِالْألف أقوى هو أَن الْكَلِمَة المؤنثة بِالْألف ، نَحْو : (حُبْلَى ، وسكرى ، وحمراء ، وخضراء) صيغت فِي بدئها وَأول وَضعهَا على التَّأْنِيث ؛ فقوي تخصصها بالأنوثة ، ونابت هَذِه الْعلَّة مناب علتين ، فمنعت الصّرْف بالواحدة ، والتأنيث بِالْهَاءِ [أي : بالتاء] ملتحق بِالْكَلِمَةِ بعد اسْتِعْمَالهَا فِي الْمُذكر ، نَحْو: (عائش وَعَائِشَة ، وخديج وَخَدِيجَة) "[١] .

ويظهر أثر هذه الفرعية عند العرب في أنهم حطوا من درجة المؤنث بالتاء من هذه الأسماء ، وجاء مصروفًا في النكرة ؛ بخلاف المؤنث بالألف ؛ فإنه لا ينصرف في معرفة ، ولا نكرة ، ولا يدخله التنوين ، نحو : (دنيا)[٢] .

الثاني : من صور انحطاط الفرع عن الأصل في الباب – أيضًا – الحركة في نحو : (سَقَر) الثلاثي المتحرك الوسط ؛ إذ هي فرع على الحرف ، أي : (القاف هنا في " سقَر ") ، وليست إياه ، قال ابن النحاس عن هذه الحركة : " فهي فرع فرع ؛ فتقصر عن التاء بدرجتين ؛ ولذا انحط حكمها عن الحرف ؛ ففي نحو : (سقر) الثلاثي المتحرك إذا صغرته تقول : (سُقَيْرة) بالتاء ، ولو كانت الحركة كالحرف لم تأت بالتاء ، كالرباعي "[٣] .

---

(١) درة الغواص ص٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٢) انظر : درة الغواص ص٢٩١ ، ٢٩٢ ؛ فقد جعل (الحريري) تنوين (دنيا) من مقابح اللحن ، وانظر أيضًا : تعليق الشهاب الخفاجي على ذلك اللحن المذكور ، وانظر : المخصص ١٩٣/١٥.

(٣) التعليقة لابن النحاس ٩١٩/٢ .

(٤) الاسم الجامد المؤول بالمشتق فرعٌ على الفعل ، والمشتق

المصدر هو الأصل في الاشتقاق ، ثم يليه الفعل ، والاسم المشتق ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، نحو : (ضارب ، ومنصور) ، والاسم الجامد المؤول بالمشتق يكون بعدهما في **الرتبة الثالثة** .

والمراد بالاسم الجامد : اسم الذات ، والعَلَم ، والضمير ؛ فإذا كان اسم الذات مؤولًا بالمشتق جاز أن يحمل على معنى الحدث [أي : الفعل ، ونحوه] ؛ ولذلك تُعلّق به أشباه الجمل ، ومن ذلك : كلمة (أخا) في قول ليلى الأخيلية[1] :

فَلَا يبعدنْك اللَّه ، ثَوْبَةُ ، هَالِكًا . أخا الْحَرْب إِذْ دارت عَلَيْهِ الدَّوَائِر

فهي بمعنى (صاحب) مؤولة به ؛ ولذلك تعلقت (إِذْ) بها .

ومنه قول الهمداني[2] :

وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا . وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلْقَمُ

والشاهد فيه : أن الجار والمجرور (عَلَىٰ مَنْ صَبَّهُ ٱللَّهُ) قد تعلق بالاسم الجامد (عَلْقَمُ) ؛ لأنه بمعنى : (شديد) ، أي : (وهو شديد على مَن صبه الله عليه) .

وقد حملوا على ذلك قوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾[1] فجعلوا التعلق

---

(١) البيت من الطويل ، انظر : ديوان ليلى الأخيلية ص٦٥ ، والكامل ١٤٦٠/٣ ، والتعازي والمراثي للمبرد ص٧٣ .

(٢) البيت من الطويل لرجل من همدان في : أوضح المسالك ١٧٧/١ ، وتخليص الشواهد ص١٦٥ ، وشرح شواهد المغني ٨٤٢/٢ ، وشرح الأشموني ٨١/١ ، والخزانة ٢٦٦/٥ .

بكلمة ﴿إِلَٰهٌ﴾ ؛ لتأولها بمعنى : (معبود)[٢] .

ومما يجب التنبُّه له : أن كون المصدر أصلًا في الاشتقاق والوصف [أي : المشتق] هو مذهب البصريين والجمهور ، على حين خالف بعضهم ؛ فجعل الوصف مشتقًّا من الفعل ؛ ولذا فهو عند هؤلاء فرع الفرع بعدهما[٣] .

=

(١) سورة الزخرف – من الآية ٨٤ .

(٢) انظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل ، لفخر الدِّين قباوة ص٢٨٣-٢٨٥ ، وانظر في ذلك : تفسير السمعاني ١١٩/٥ .

(٣) مذهب الكوفيين أن الفعل أصل للمصدر ، والوصف ، وذهب ابن طلحة إلى أن كل واحد من المصدر والفعل أصل برأسه ، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر ، والصحيح هو مذهب البصريين ؛ لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة ، والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة ؛ إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحدث ، وكُلّ منهما يدل على الحدث وزيادة ، انظر : حاشية الصبان على الأشموني ٢٥١/٢ .

(٥) العلم المنقول من اسم العين في الرتبة الثّالثة عند ابن مالك

العلم المنقول هو الذي لم يستعمل لأوّل مرة علمًا ، وإنما استعمل في غير العلمية أوّلاً ، ثم نقل إليها ، نحو : (محمود ، وحسن) ، وينقل العلم من معنى مجرد من المعاني العقلية ، وهي الحدث المجرد ، كـ (فضل) ، أو من اسم عين ، كـ (غزال) ، أو اسم مشتق ، كـ (صالح)[١] .

والعلم المنقول مما يقبل (أل) قد يُلمح أصله ؛ فتدخل عليه (أل) الزائدة العارضة للمح الأصل به ، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة ، كـ (حارث، وقاسم) من أسماء الفاعلين ، يليه – عند ابن مالك – المنقول من مصدر ، نحو : (فضْل ، وزيد) ، ثم يليه في **الرتبة الثّالثة** : المنقول من اسم عين ، نحو : (أسد)[٢] .

وأما **ابن هشام** فجعل المنقول عن المصدر ، والمنقول عن اسم العين في مرتبة واحدة[٣] ، وجعل الشيخ **خالد الأزهري** ذلك من اختيارات ابن مالك ، بل هي من عندياته ؛ فلا يتابع عليها .

والذي تميل إليه النّفس أن مذهب ابن مالك هو الصحيح ؛ لأن الواقع اللّغويّ يشهد بأن المنقول عن المصدر أكثر استعمالًا حتّى عصره من المنقول عن اسم العين ؛ ولذا كان جعلهما في مرتبتين مختلفتين أولى ، كما صنع ابن مالك .

---

(١) المعجم المفصل في النحو العربيّ لعزيزة فوال بابتي ٦٩٤/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٨٠/١ ، وانظر : المساعد ١٥٤/١ ، وتمهيد القواعد ٦١٣/٣ ، والنبيل ١٤٦/١ ، وشرح الأشموني ١٨٣/١ .

(٣) أوضح المسالك ١٢٣/١ ، والتصريح ٥٢/١ بحاشية يس ، ٤٩٦/١ – تح/ بحيري .

(٦) الأفصح في الرفع على الاستثناء المنفي هو البدل

كما في إعراب ﴿ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾[١]

قرأ ابن كثير ، وعاصم ، وأبو عمرو ، وحمزة : ﴿ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾ بالرفع في ﴿ غَيْرُ ﴾[٢] ، وذهب مكي بن أبي طالب إلى أن ﴿ غَيْرُ ﴾ مرفوع على أنه بدل من ﴿ ٱلْقَٰعِدُونَ ﴾ ؛ لمجيئه بعد نفي[٣] ، ولم يجعلها صفة ؛ لأن (غيرًا) لا تتعرف بالإضافة ؛ لإيغالها في التنكير ، ولا يجوز اختلاف الصفة والموصوف[٤] ، وهو أولى على هذا المذهب من الصفة – كما يقول أبو حيان – لأَنَّهُمْ " نَصُّوا عَلَى أَنَّ الْأَفْصَحَ فِي النَّفْيِ : الْبَدَلُ ، ثُمَّ النَّصْبُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ ، ثُمَّ الْوَصْفُ فِي رُتْبَةٍ ثَالِثَةٍ "[٥] ، وأجاز هذا الوجه – أيضًا – الباقولي ، والأنباري[٦] ، ومنع ابن يعيش أن يكون رفعه على البدل في الاستثناء ؛ إذ يصير التقدير : (لا يستوي إلاّ أولو الضرر) ، وليس المعنى على ذلك ، وإنما المعنى : (لا يستوي القاعدون

---

(١) سورة النساء – من الآية ٩٥ .

(٢) انظر : السبعة ص٢٣٧ ، والنشر ٢/٢٥١ ، وفي الآية قراءتان أخريان :

١ – قراءة باقي السبعة : ﴿ غَيْرَ ﴾ بالنصب ، على أنه استثناء منقطع من ﴿ ٱلْقَٰعِدِينَ ﴾ أو ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ قبلها .

٢ – قراءة الأعمش ، وأبي حيوة : ﴿ غَيْرِ ﴾ بالجر ، على البدلية أو الصفة .

انظر : السبعة ص٢٣٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٤٧ ، والقرطبي ٥/٣٤٣ .

(٣) مشكل مكي ١/٢٠٢ .

(٤) إعراب القرآن وبيانه ٣/٩١ ، ٩٢ .

(٥) البحر المحيط ٣/٣٤٤ ، ٣٤٥ .

(٦) كشف المشكلات ١/٣٨٧ ، والبيان ١/٢٦٤ ، ٢٦٥ .

الأصحاء والمجاهدون)[1] .

(٧) الحال الجملة في الرتبة الثّالثة

عند اجتماعه مع الحال المفرد ، وشبه الجملة

الحال وصفٌ في المعنى ؛ ولذا كان من الأحسن والأكثر في لسان العرب أنه إذا اجتمعت أوصاف متغايرة بدئ بالاسم ، ثم بالجار والمجرور ، ثم بالجملة ، كقوله تعالى : ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾[2] ؛ **فـ** ﴿مُّؤْمِنٌ﴾ **صفة مفردة ، و**﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ **تتعلق بمحذوف صفة ، و**﴿يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ **جملة في محل رفع صفة ، وكذلك " الحال " يُبْدأ فيه بالاسم ، ثم بالجار والمجرور ، ثم بالجملة ، كما في** قوله تعالى : ﴿وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٥﴾ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾[3] ، **قال أبو حيان :**

" وَأَتَى فِي الحال الأولى بِالِاسْمِ ، أي : ﴿وَجِيهًا﴾ **؛ لِأَنَّ الِاسْمَ هُوَ**

---

(١) شرح المفصل ٨٩/٢ ، وذهب أكثر المعربين كالأخفش ، والفراء ، والفارسي ، وابن فضال ، والمنتجب الهمداني إلى أن ﴿غَيْرُ﴾ صفة لـ ﴿ٱلْقَٰعِدُونَ﴾ ؛ لأنهم غير معينين لم يقصد بهم قوم بأعيانهم ؛ فصاروا كالنكرة ؛ ولذا جاز أو يوصفوا بـ ﴿غَيْرِ﴾ ، والمعنى : (لا يستوي القاعدون الذين هم غير أولي الضرر) ، أي : (لا يستوي القاعدون الأصحاء والمجاهدون وإن كانوا كلهم مؤمنين) ، انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٥٣/١ ، وللفراء ٢٨٤/١ ، والحجة للفارسي ١٧٩/٣ ، وحجة القراءات ص٢١٠ ، والنكت لابن فضال ص٢١٧، والكتاب الفريد ٣٢٧/٢.

(٢) سورة غافر – من الآية ٢٨ .

(٣) سورة آل عمران – من الآيتين ٤٥ ، ٤٦ .

لِلثُّبُوتِ ، وَجَاءَتِ الْحَالُ الثَّانِيَةُ جارًّا ومجرورًا ، وهو ﴿فِي ٱلْمَهْدِ﴾ ؛ لأنه يقدر بالاسم . وجاءت الحال الثَّالِثَةُ ، وهي ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ﴾ جُمْلَةً ؛ لِأَنَّهَا فِي الرُّتْبَةِ الثَّالِثَةِ ... وَكَانَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مُضَارِعِيَّةً ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يُشْعِرُ بِالتَّجَدُّدِ ، كَمَا أَنَّ الِاسْمَ يُشْعِرُ بِالثُّبُوتِ ، وَيَتَعَلَّقُ ﴿فِي ٱلْمَهْدِ﴾ بِمَحْذُوفٍ ؛ إِذْ هُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، والتَّقْدِيرُ : (كَائِنًا فِي الْمَهْدِ وكهلًا)"[١] .

(٨) بناء (فُعِل) في الأسماء من الرتبة الثالثة

(فُعِل) من البناءين المهملين عند العرب في الأسماء[٢] ، وذلك لما فيه من الثقل الناشئ من الانتقال من الضم إلى الكسر ، وهذا البناء عارض فرعي في الفعل ، على الراجح[٣] ، وقد اختص به الفعل المبني للمفعول ، وهو فرعٌ عن الفعل المبني للمعلوم ، والوارد من الأسماء على ذلك الوزن منقول من الفعل المبني للمجهول ؛ فهو – على هذا – من الرتبة الثّالثة ، وذهب ابن مالك

---

(١) البحر المحيط ٣/١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) والبناء الثّاني هو (فِعُل) مكسور الأوّل مضموم الثّاني ؛ لأن الكسرة ثقيلة ، والضمة أثقل منها ؛ فكرهوا الانتقال من ثقيل إلى أثقل منه ، انظر : إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك ص٦ .

(٣) وهو مذهب الجمهور ، وأما الكوفيون وابن الطراوة ، ويعزي إلى المبرد فذهبوا إلى أن (فُعل) أصل ، وليس فرعًا ؛ لمجيء نحو : (عُني) مما جاء على صيغة المبني للمفعول ، وليس له مبنى للفاعل ، انظر : الكتاب ١٢/١ ، والمنصف ١٧/١، ٢٣ ، ٢٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢٠١٤/٤ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٩٥١/٢ ، وشرح التعريف في ضروري التصريف ، لأبي حفص المقدسي ص٧١، والنبيل ، لخالد الأزهري ٢٩٨/٢ ، وتصريف الأسماء للدكتور عامر السعيد وأحمد نجيب ص١٩ ، ٢٠ .

إلى أنه ليس بناء مهملًا في الأسماء ، بدليل نحو : (الدُّئل) ، ولكنه قليل أو شاذ، وأما أكثر النحويين فلم يعتدوا بهذا البناء في الأسماء ؛ لعلمهم أنه في الأصل مقصود به اختصاص الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله[1] ، ولعل سرّ هذه القلة أو هذا الشذوذ في (فُعِل) في الأسماء هو أنه في الرتبة الثّالثة بعد الفعل المبني للمعلوم ، ثم الفعل المبني للمجهول[2] .

(١) إيجاز التعريف ص٧ ، وانظر : المحكم ٢/٢٦٠ .

(٢) إذ يختص (فُعِل) بالفعل الثلاثي الصحيح العين غير المضاعف المبني للمفعول ، نحو : (ضُرِب) ، انظر : شرح التعريف بضروري التصريف ، لابن إياز ص٢٧ – ط/ هادي ونهر.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

" الرتبة الثالثة " في التركيب النحوي

وفيه مبحثان :

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

" الرتبة الثالثة " في العامل ، وما يتصل به

وهو في تسع مسائل :

(١) نحو : (أين زيدٌ ؟) في الرتبة الثالثة

شبه الجملة (الظرف ، أو الجار والمجرور) ، نحو : (زيدٌ في الدار ، وعليٌّ عندك) يقوم مقام الخبر ؛ فهو في الدرجة الثّانية بعده ← و(أين) في نحو : (أين زيدٌ ؟) نائبة مناب الظرف والجار والمجرور ؛ ولذا فهي في الدرجة الثّالثة بعدهما ، وبعد " الخبر المفرد " الذي هو الأصل[١] .

وبيان ذلك : أن نحو : (أين زيدٌ ؟) " الأصل فيه : (أزيدٌ في الدار أم في السوق أم في الحانوت ؟) ثم جعلوا مكان هذا كله (أين) ، فقالوا : (أين زيدٌ ؟) فـ (أين) نائبة مناب الظرف وهمزة الاستفهام ، و(أم) ؛ فكانت خبرًا بما فيها من نيابتها مناب الظرف ، ولزمت التقديم بما فيها من نيابتها مناب الاستفهام ، وكانت سؤالًا عن التعيين ؛ لنيابتها مناب (أم) . وكذلك نحو : (متى القيام ؟) الأصل : (القيام يومُ السبت أم يوم الأحد أم يوم الاثنين ؟) ؛ فلما أرادوا الاختصار

---

(١) انظر : الصفوة الصفية ٨١٧/١ .

قدموا الخبر فقالوا : (أيومُ السبت أم يوم الأحد أم يوم الاثنين القيام ؟) ← ثم أنابوا (متى) مناب هذا كُلّه ؛ فكانت خبرًا لنيابتها مناب الظرف "[١] ، ومثله أيضًا: (كيف زيدٌ ؟) ؛ فالتقدير : (أفي حالة كذا زيدٌ أو في حالة كذا ؟) ، فجعلوا مكانه (كيف) ، وكانت خبرًا نائبًا مناب الظرف في **الرتبة الثّالثة**[٢] .

(٢) (ما) ، و(لا) ، و(لات) المشبهات بـ (ليس)

تشبه هذه الحروف (ليس) ، ولا شك أن المشابهة تقتضي تأثرًا[٣] ، وليس من شرط القياس أن يكون المقيس ، وهو " هذه الحروف " مساويًا للمقيس عليه ، وهو (ليس) في جميع أحكامه ، بل لابد من المغايرة في بعض الأحكام بينهما[٤] ، وسنبيّن هذا فيما يأتي :

١ – (ما) المشبهة بـ (ليس) :

الأصل – هنا – في العمل هو الفعل المتعدي ، نحو : (ضَرب زيدٌ عَمْرًا) ، و(ليس) تشبه هذا الفعل المتعدي ؛ ولذا فهي في **الدرجة الثّانية** ← و(ما) في **الدرجة الثّالثة** ؛ لأنها تشبه (ليس)[٥] ، و(ما) عاملةٌ عمل (ليس) عند أهل

---

(١) البسيط ٥٨٧/١ ، وانظر : الكافي ٣١٨/١ ، وينظر أيضًا : علل النحو للوراق ص١٥٤ ، والمباحث الكاملية ٤٧٣/١ ، والصفوة الصفية ٨٠٦/١ .

(٢) انظر : الكافي ٣١٨/١ ، ٣١٩ ، والبسيط ٥٨٧/١ ، وظاهر مذهب سيبويه في (الكتاب ٣٥/٢ ، ٤٤) ، والمبرد في (المقتضب ١٧٨/٣) أن (كيف) ظرف ، وذلك لتفسيرها بقولنا : (على أي حال) ؛ لأنها سؤال عن الأحوال العامة ؛ فهي في تأويل الجار والمجرور .

(٣) البديع في علم العربيّة ٥٦٦/١ .

(٤) فاتحة الإعراب ٢٧٣/١ .

(٥) انظر : البغداديات ص٥٩٥ ، ٥٩٦ (م٨٠) ، والكافي ٨٠٠/١ ، ٨٠١ ، وحاشية الصبان ٣٦٥/١ .

الحجاز ؛ فترفع مثلها المبتدأ ، وتنصب الخبر ؛ نحو : (ما زيدٌ قائمًا) ؛ فهو كما يرفع الفعل المتعدي الفاعل ، وينصب المفعول[١] .

وجوه الشبه بينهما :

وجه الشبه بين (ما) ، و(ليس) ، هو :

الأوّل : أنهما لمطلق النفي .

الثّاني : أنهما يدخلان على المبتدأ أو الخبر .

الثّالث : أن النفي فيهما للحال ، ما لم يتقيد ذلك بزمانٍ ماضٍ ، أو مستقبل ، ففي نحو : (ما زيدٌ قائمًا) يُحمل على الحال ، فإذا أريد الماضي أو المستقبل تقول : (ما زيدٌ قائمًا أمسِ أو غدًا) ، وكذلك نحو : (ليس زيدٌ قائمًا) يحمل على الحال ، ولا يحمل على غيره إلاّ بدليل .

الرّابع : أن (الباء) تزاد في خبرها ، كما تزاد في خبر (ليس)[٢] .

ومقتضى المشتبهين – كما ذكرنا – أن يُنْقل بعض أحكام أحدهما إلى الآخر ؛ ليكون أمارة على تحقق الشبه بينهما[٣] .

والأصل في (ما) ألاّ تعمل ؛ لعدم الاختصاص ؛ إذ ليست من الحروف التي

---

(١) انظر : الكتاب ٥٧/١ ، وفاتحة الإعراب ٥٥٢/٢ ، والدرر في شرح الإيجاز للكيذري ص١٠٦ ، والصفوة الصفية ٣٣/٢ ، ٣٤ .

(٢) انظر في ذلك : البيان للشريف الكوفي ص١٥٤ ، ١٥٥ ، والبديع لابن الأثير ٥٦٦/١ ، والدرر للكيذري ص١٠٦ ، والتبيين ص٣٢٤ ، والمباحث الكاملية ١٠٣/٢ ، وفاتحة الإعراب ٥٥٢/٢ ، والكافي ٧٩٩/١.

(٣) المباحث الكاملية ١٠٣/٢ .

لها اختصاص بإحدى الجملتين ؛ فلا تؤثر في الجمل ، ولأن شبهها بـ (ليس) من جهة المعنى ، لا اللفظ ، وهو شبه ضعيف ؛ ولذلك لم يُعْملها بنو تميم ؛ لأنهم يشترطون مع الشبه الاختصاصَ أيضًا[١] .

أثر الفرعية والرتبة الثّالثة في (ما) :

لكُلّ أصل من القوة ما يفْضُل به ما يشبهه ؛ فعملت (ليس) في المعرفة والنكرة، وتقدم خبرها على اسمها إجماعًا ، وتقدم خبرها عليها عند سيبويه[٢] ، كما جاز أن يفصل بين اسمها وخبرها بـ (إلاّ) ، وعملها باقٍ عليها[٣] ؛ ولأن (ما) فرع على (ليس) ، نقصت عنها ، وجعلوا عملها مقيدًا ؛ فلم تعمل عند الجمهور إلاّ بشروط ، هي : أن يكون الخبر مؤخرًا ، والنفي مستمرًّا ، غير منتقَضٍ بـ (إلاّ)؛ لأن النفي أقوى جهات الشبه بينهما وقد بطل بدخول (إلاّ) ، ومنها : ألاّ يقع بعدها (إنْ) التي تكفها عن العمل ، وأن يكون معمول خبرها متأخرًا إلاّ إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا ، نحو : (ما في الدار زيدٌ قائمًا)[٤] ، ومتى انتفى واحد منها بطل عملها ؛ لأنها في الرتبة الثّالثة ؛ فإذا تقدم خبرها، أو فُصِل بين

---

(١) انظر : الكتاب ٥٧/١ ، والمباحث الكاملية ١٠٣/٢ ، والكافي ٧٩٨/١ .

(٢) نسب إلى سيبويه جواز تقديم خبر (ليس) عليها جماعة من النحويين كابن جني ، وابن يعيش ، وابن مالك ، وابن أبي الربيع ، وأبي حيان ، وغيرهم ، انظر : الخصائص ١٨٨/١ ، وشرح ابن يعيش ١١٤/٧ ، وشرح التسهيل ٣٥١/١ ، والكافي ٧٦٤/١ ، وتذكرة النحاة ٢٨٧ ، ٤٤٠ ، وهذا هو الصحيح الذي يُفهم من كلام سيبويه في الكتاب ١٠١/١ ، ١٠٢ ، وانظر في ذلك : من أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب للدكتور مُحمّد حسين المحرصاوي ص٨٢-٨٤ .

(٣) البديع ٥٦٨/١ .

(٤) انظر : المباحث الكاملية ١٠٣/٢ ، ١٠٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٢/١ ، والكافي ٨٠٠/١ ، ٨٠١ ، والجنى الداني ص٣٢٥ ، ٣٢٦ .

اسمها وخبرها بـ (إلاّ) ، أو جاء بعده ما ينقض النفي ، كان الخبر مرفوعًا بالإجماع ؛ لنقض أسباب المشابهة بينها وبين ما أشبهته ؛ فتقول : (ما قائمٌ زيدٌ ، وما زيدٌ إلاّ قائمٌ)[١] .

٢ – (لا) المشبهة بـ (ليس) :

تعمل (لا) عمل (ليس) عند الحجازيين ، وذلك لما بينهما من المشابهة ، ووجه الشبه بينهما : النفي ، والدخول على المبتدأ والخبر ، وشبه (ما) بـ (ليس) أقوى من شبه (لا) بها ؛ فلهذا كان إعمال (ما) أكثر من إعمال (لا) ، بل ربما لم يأت إلاّ في الشِّعْر ، وإنما كانت (ما) أوغل في الشبه بها ؛ لاختصاصها – كما ذكرنا – بنفي الحال ، كـ (ليس) ، بخلاف (لا) فإنها لنفي الاستقبال ، ولذا لم تعمل (لا) إلاّ في النكرة ؛ لانحطاطها عن رتبة (ما) ، ولأنها في الأصل لنفي الجنس ، وهي وإن كانت – هنا – بمعنى (ليس) فقد راعوا أصلها هذا ؛ فلم يُعْملوها إلاّ في النكرة ، نحو : (لا رجلٌ أفضلَ منك) ، وامتنع نحو : (لا زيدٌ منطلقًا)[٢] . قال علم الدِّين اللورقي الأندلسي : " وينبغي أن تعتبر هذه الشروط في (ما) أيضًا في إعمال (لا) ، بل هي أولى ، فإنها أضعف منها ، لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم في إعمال (لا) إلاّ شرطًا واحدًا ، وهو أن يكون معمولها نكرة اسمًا وخبرًا "[٣] .

٣ – (لات) المشبهة بـ (ليس) :

---

(١) البديع ٥٦٨/١ .

(٢) انظر : الدرر للكيذري ص١٠٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/١ – ط/ المنيرية ، والمباحث الكاملية ١٠٤/٢ ، ١٠٦ ، وفاتحة الإعراب ٥٥٢/٢ .

(٣) المباحث الكاملية ١٠٥/٢ .

تعمل (لات) عمل (ليس) ؛ فترفع المبتدا ، وتنصب الخبر[١] ، ولكنها لا تعمل عند العرب إلاّ في (الحين) ، كقوله تعالى : ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٢] ، أي : (لات الحينُ حينَ مناصٍ)[٣] .

وعلى هذا ، فإن هذه الكلمات النافية العاملة – كما يقول الباقولي ، والإسفراييني – جاءت على أربع مراتب ، هي :

١ – المرتبة الأولى : (ليس) ؛ إذ هي عاملة على كُلّ حال ؛ لأنها تعمل في المعرفة والنكرة ، تقدَّم الخبر ، أو انتقض النفي بـ (إلاّ) .

٢ – المرتبة الثّانية : (ما) فإنها تعمل في المعرفة والنكرة ، ولكن لا تعمل مع التقديم ، ومع (إلاّ) ؛ لانحطاط رتبتها عن رتبة (ليس) .

٣ – المرتبة الثّالثة : (لا) ؛ فإنها لا تعمل إلاّ في النكرة ؛ لانحطاط رتبتها عن رتبة (ما) .

٤ – المرتبة الرّابعة : (لات) تأنيث (لا) ، وهي أدناها ؛ ولذا فإنها لا تعمل إلاّ في اسم واحد ، وهو (الحين)[٤] .

---

(١) وهو مذهب الجمهور ، انظر : الأصول ٩٥/١ ، ٩٦ ، والحلبيات ص٢٦٣ ، والمباحث الكاملية ١٠٦/٢ .

(٢) سورة ص – من الآية ٣ .

(٣) والمناص هو المهرب ، و(حين) : خبر (لات) ، واسمها ضمير مستتر وجوبًا ، وهذا هو مذهب سيبويه في الكتاب ٥٧/١ ، ٥٨ ، وانظر : سرّ الصناعة ٥١١/٢ ، والكافي ٨٢٧/١ ، والجنى الداني ص٤٥٢ ، ٤٥٣ ، والصفوة الصفية ٤٣/٢-٤٥ .

(٤) شرح اللمع للباقولي ٣٦٤/١ ، وفاتحة الإعراب ٥٥٥/٢ ، وأما (إنْ) فمذهب الجمهور أنها لا تعمل عمل (ليس) . وذهب الكوفيون ، وغيرهم إلى أنها تعمل عمل (ليس) ؛ لأنها لنفي الحال وبعدها المبتدأ والخبر ؛ فمن رأى إعمالها اعتد فيها بالشروط التي ذكرها في (ما) ، وذهب ابن أبي الربيع =

(٣) (لا) النافية للجنس في الرتبة الثالثة

الأصل في العمل هو الفعل ← ثم يُحْمل عليه (إنَّ) ، وأخواتها ؛ فهي في **الرتبة الثّانية** ← ثم تأتي (لا) النافية للجنس ؛ لتكون في **الرتبة الثّالثة** ، وبيان ذلك : أن (لا) النافية للجنس ، نحو : (لا رجلَ أفضلُ منك) تشبه (إنَّ) ، و(إنَّ) تشبه الفعل لفظًا ومعنى[١] ؛ ولذا قُدِّم المنصوب على المرفوع في (إنَّ) ، وأخواتها حطًّا لها عن درجة الأفعال ؛ لكونها فرعًا عنها[٢] ، وأما (لا) النافية للجنس فهي فرع الفرع بعدهما[٣] .

أوجه الشبه بين (لا) النافية للجنس ، و(إنَّ) :

عملت (لا) النافية للجنس عمل (إنَّ)، وذلك لمشابهتها لها من أوجه، هي:

الأوّل : أنهما يدخلان على الجملة الاسمية .

الثّاني : أنهما للتأكيد ، فـ (لا) لتأكيد النفي ، و(إنَّ) لتأكيد الإثبات .

=

في الكافي ٨٢٧/١ إلى أنها لا تعمل بالقياس على (ما) ، وإنما تعمل بالسماع ، وذكر الأندلسي- في المباحث الكاملية ١٠٩/٢ أن في كلام سيبويه في الكتاب ٤٧٥/١ ما يشعر بجواز إعمالها وإن لم يصرح ، ونسب إليه ابن عطية في المحرر الوجيز ١٣٧/٣ عدم الإعمال ، انظر في ذلك : الأزهية للهروي ص٤٦-٥٠ ، والجنى الداني ص٢٠٩ ، ٢١٠ .

(١) انظر : النكت لابن فضال ص٢٨٦ ، والدرر للكيذري ص٩٥ ، والتصريح ٢١٤/١ – تح/ الحلبي .

(٢) الكليات للكفوي ص١٦٤٥ .

(٣) الدرر في شرح الإيجاز للكيذري ص٩٥ ، ومع كونها فرع فرع إلاّ أنه يعطف على اسم (لا) بالرفع قبل الاستكمال وبعده ، وعلى هذا فهو فرع جاز فيه ما لم يجز في أصله ، وهو (إنَّ) ، انظر : التصريح ٢٢٧/١ – تح/ الحلبي .

الثّالث : أن لكُلّ منهما الصدارة في الكلام .

الرّابع : أن (لا) نقيضة (إنَّ) ، والشيء يُحْمل على نقيضه ، كما يحمل على نظيره ؛ لأنهم يجعلون النقيض مشابهًا للنقيض ، من حيث إن كُلّ واحد منهما ينافي الآخر ، ولأن الذهن يتنبه لهما معًا بذكر أحدهما ، ولـ (لا) شبه لفظي بـ (إنَّ) إذا خففت ، وهو أنهما على حرفين ثانيهما ساكن ؛ فهي إذن فرع في العمل على (إنَّ) ؛ فوجب أن تكون منحطة عنها[1] .

أثر الرتبة الثّالثة في (لا) النافية للجنس :

ولأن (لا) هذه محمولة على (إنَّ) في العمل فقد انحطت درجتها عن (إنَّ) ، وذلك في أمور ، هي :

الأوّل : أن اسمها لا يكون إلاّ مظهرًا ، واسم (إنَّ) يكون مظهرًا ومضمرًا.

الثّاني: أن اسمها لا يكون إلاّ نكرة مفردًا كان أو مضافًا ، أو مشبهًا به؛ بخلاف اسم (إنَّ) فإنه يكون نكرة ومعرفة .

الثّالث : أنه لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا، ويجوز ذلك في (إنَّ) .

الرّابع : أن اسمها لا ينوّن ، واسم (إنَّ) ينوّن .

الخامس : أن اسمها المفرد مختلف في إعرابه وبنائه ، وأما اسم

(١) انظر : المباحث الكاملية ٢٧٨/٢ ، والتصريح ٢٣٥/١، بحاشية يس – تح/ الحلبي، وانظر: التذييل والتكميل ٢٢١/٥ – تح/ هنداوي ، والصفوة الصفية ٨٦/٢-٨٨ ، ٥٦/٢ ، ٥٧ .

(إنَّ) فلا خلاف في إعرابه[١] .

السّادس : أنها لا تعمل إلاّ بشروط ، بخلاف (إنَّ) التي تعمل بلا شرط ، وقد اشترط النحويون فيها أن تكون نافية لا زائدة ، وأن يكون المنفي بها الجنس بأسره ، وأن يكون نفيه نصًّا ، وألاّ يدخل عليها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ؛ لأنه على تقدير (مِنْ) الاستغراقية ، وهي مختصة بالنكرات ، وأن تكون النكرة متصلة بها ، وأن يكون خبرها – أيضًا – نكرة على الأصل[٢]، وبهذا كُلّه يظهر أثر **الرتبة الثّالثة** فيها[٣] .

ومن الجدير بالذكر أن **ابن الخباز** ، **وأبا حيان** يذهبان إلى أن (لا) النافية للجنس في " **الرتبة الرّابعة** " ، لا الثّالثة ؛ فيقول أبو حيان : " وعمل (لا) النافية للجنس عمل (إنَّ) هو فرعُ فرعِ فرعٍ ؛ لأنها حُملت على (إنَّ) فهي فرع ، و(إنَّ) حُملت على (ضرب زيدًا عمرو) ، فـ (إنَّ) فرع ، و(ضرب زيدًا عمرو) فرع على (ضرب عمرو زيدًا) "[٤] ، وقال ابن الخباز : " (لا) ضعيفة جِدًّا ؛ لأنها فرع

---

(١) انظر في ذلك : الإنصاف ٣٠٢/١-٣٠٥ .

(٢) التصريح ٢٣٦/١ بحاشية يس ، وانظر : المباحث الكاملية ٢٧٨/٢ .

(٣) ومما يتصل بهذا : أن (عسى) الحرفية تحمل في المعنى عند بعض العرب على (لعل) التي تعمل عمل (إنَّ) ، فـ (عسى) بمعنى (لعل) في الترجي والإشفاق ؛ فحملت في العمل عليها ، كما حملت (لعل) على (عسى) ، وعلى هذا فهي في الرتبة الثّالثة أيضًا ، ولعل من أثر هذه الفرعية – في رأيي – أنه يشترط في اسمها أن يكون ضميرًا لغائب أو متكلم أو مخاطب ، كما في قول عمران بن حطان : [من الوافر]

وَلي نَفسٌ تنازعني إذا ما ∴ أقولُ لَهَا لَعَلّي أو عَساني

فياء المتكلم اسم (عسى) ، وخبره محذوف على مذهب سيبويه والجمهور ، انظر : التصريح ٢١٣/١ ، ٢١٤ .

(٤) التذييل والتكميل ٢٢١/٥ – تح/ هنداوي .

فرعِ (إنَّ) التي هي فرع (كان) التي هي فرع الفعل الحقيقي ؛ فإن ضعفها من حيث إنها فرع فرع (إنَّ) "[1] .

ونلحظ أن كُلًّا منهما قد اختلف في الدرجة الثّانية منها ، وهي ما تحمل عليه (إنَّ) ؛ فهي عند ابن الخباز محمولة على (كان) ، ولكنها عند أبي حيان تحمل على الفعل المتعدي الذي تقدم فيه المفعول على فاعله ، وأرى أن الصحيح هو ما ذهب إليه الجمهور من أنها في الرتبة الثّالثة ؛ إذ ليس هناك ما يدعو إلى أن تكون في الرّابعة ؛ لما في ذلك من التكلف الذي لا يخفى.

(١) توجيه اللمع ص١٥٨.

(٤) القول المشبه بالظن

أصل " القول " إذا دخل على الجمل أن تحكى على حالها سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية ، كقوله تعالى : ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾[١] .

فإذا تضمن القول معنى الظن فإنه يعمل عمله في اللّغة الفصيحة عند أكثر العرب[٢] ؛ فينصب مفعولين مثله ، نحو : (أتقول زيدًا منطلقًا؟) ، كأنك قلت : (أتظن زيدًا منطلقًا ؟)[٣] ، والقول المُشْرب معنى الظن – على هذا – في **الرتبة الثّالثة**[٤] ، وذلك لأن (ظننت) إنما نصبت المبتدأ والخبر ؛ تشبيهًا بالمفعولين للفعل (أعطيت) ، فلما عملت فيهما عمل (أعطيت) في المفعولين جرت مجراها[٥] ؛ ولذا فإن الفعل الذي ينصب مفعولين ، وهو (أعطى) في **الرتبة الأولى** ، ويأتي بعده في **الرتبة الثّانية** فعل " الظن " .

---

(١) سورة مريم – من الآية ٣٠ .

انظر : المقتضب ٣٠٩/٢ ، والارتشاف ٢١٢٧/٤ .

(٢) وفي القول المشبه بالظن لغتان أخريان :

الأولى : إجراؤه مجرى الظن مطلقًا في نصب المبتدأ والخبر ، وفتح (أنَّ) بعده ، وهي لغة بني سُليم .

والثانية : الحكاية مطلقًا على الأصل فيه ؛ إذ هي جائزة مع استيفاء الشروط .

انظر : الكتاب ١٢٤/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٢/١ ، ٤٦٣ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٣٥٠/٢ ، ٣٥٢ .

(٣) الجمل للزجاجي ص٣٢٧ .

(٤) شرح الجمل لابن الفخار ٤٢٣/٢ .

(٥) الكافي ٩١٩/١ ، ٧٤٤ .

أثر الرتبة الثّالثة فيه :

القول المشبه بالظن ، أو الذي يجري مجراه لما كان في رتبة ثالثة لم يعمل إلاّ بشروط ذكرها النحويون[١] ؛ وهي :

أن يكون الفعل مضارعًا مسندًا للمخاطب : (أتقول) ، وأن يقع بعد استفهام بأي أداة كانت ؛ كالهمزة ، ومتى ، وغيرهما[٢] ، وألا يفصل بين الأداة والفعل بفاصل أجنبي عدا الظرف والجار والمجرور ؛ لأن الفصل بهما كَلا فصلٍ ، نحو : (أفي الدار تقول : زيدًا منطلقًا ؟) ، و(أعندك تقول زيدًا جالسًا ؟) ، ومما ورد عن العرب على تلك اللّغة بالشروط السابقة : ما رواه الكسائي : (أتقول للعميان عقلًا ؟) ، أي : (أتظن للعميان عقلًا ؟)[٣] .

---

(١) شرح الجمل لابن الفخار ٤٢٣/٢ .

(٢) وأجاز السيرافي أن يكون ماضيًا ؛ فتقول : (أقلتَ زيدًا منطلقًا ؟) ، ويجوز عند الكوفيين أن يكون أمرًا ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٧ ، والمقرب ٣٩٥/١ ، والتسهيل ص٧٣ ، والارتشاف ٢١٢٧/٤ ، والكافي ٩١٨/١ ، وشرح الأشموني ٣٦/٢ ، واشترط ابن مالك في شرح التسهيل ٩٣/٢ ، ٩٥ أن يكون للحاضر .

(٣) انظر : التصريح بحاشية يس ٢٦٣/١ .

(٥) الصفة المشبهة باسم الفاعل

الأصل في هذا الباب هو الفعل ، ثم يأتي بعده في الرتبة الثّانية : " اسم الفاعل " ؛ فيعمل عمل الفعل ؛ لأنه يشبهه من جهة اللفظ ؛ لأن أسماء الفاعلين نحو : (ضارب) بمنزلة أفعالها في الحركات والسكنات وعدد الحروف وقبول علاماته الفرعية ، وهي علامة التأنيث ، والتثنية ، والجمع ، ويشبهه أيضًا من جهة المعنى ؛ إذ معناه معنى (يضرب) إذا كان للحال ، أو الاستقبال[١] .

والدليل على أن اسم الفاعل في **الدرجة الثّانية** بعد الفعل ، أمران :

الأوّل : أنه إذا جرى على مَن هو له حالًا ، أو خبرًا ، أو صفة لم تحتج إلى إبراز فاعله ، وإنما يكون مضمرًا فيه . وإذا جرى اسم الفاعل على غير مَن هو له احتجت إلى إبراز فاعله ؛ حطًّا لرتبته عن رتبة الفعل ؛ فتقول : (مررت برجلٍ معه امرأة ضاربُها هو)[٢] .

الثّاني : أن اسم الفاعل مع هذا الضمير لا يكوّن جملةً ؛ حطًّا لرتبته عن رتبة الفعل ، وذلك لأن الصفة المتضمنة للضمير حكمها حكم المفرد ، بدليل أنها

---

(١) وكذلك ما جرى مجراه إذا كانا بغير الألف واللام ، وذلك لأن عمله حينئذ يكون بالنيابة عن الفعل ، لا بالشبه به ، انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٢/١ ، والبسيط ١٠٠٢/٢ ، والكافي ١٠١٧/١ ، ٩٩١ ، وذهب الرضي في شرح الكافية ٧٤٧/٢ إلى أن وجه الشبه بينهما : أنهما بمعنى (ذو) مضافًا إلى مصدره ، فالصفة المشبهة في نحو : (حسنٍ) بمعنى : (ذو حسن) ، كما أن اسم الفاعل نحو : (ضارب) بمعنى : (ذو ضرب) ، وانظر في ذلك أيضًا : الكافي ٩٩١/١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٧ ، والتصريح ٣٨١/١ .

(٢) وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجب إبراز الضمير ، وإن جرى على غير مَن هو له؛ قياسًا على الفعل ، انظر : الأمالي الشجرية ٣١٦/١ ، والإنصاف ٥٧/١ .

متى وقعت صفة يظهر فيها إعراب الموصوف ، وإن كانت متضمنة للضمير ، نحو : (جاءني رجل منطلق)[١] .

وتأتي " الصفة المشبهة باسم الفاعل " في " الرتبة الثّالثة "[٢] ، وهي كُلّ صفة لم تَجْرِ على الفعل المضارع في الحركات ، والسكنات ، ولا هي من أمثلة المبالغة ، إلاّ أنها تثنى ، وتجمع ، وتؤنث[٣] ، وهي مشبهة باسم الفاعل الذي بمعنى الحال ، ووجه الشبه بينهما : هو أنَّ كُلًّا منهما صفة جارية على ما قبلها مرادًا بهما الحال ، وأنهما يثنيان ، ويجمعان ، ويؤنثان ؛ ولذلك عملت عمل اسم الفاعل في الرفع، نحو: (مررت برجلٍ حسنٍ وجهه ، وبامرأة كريمٍ أبوها)[٤].

أثر الرتبة الثّالثة في الصفة المشبهة :

الصفة المشبهة تفارق اسم الفاعل في أشياء ؛ لأنها مشبهة به ، " والمشبه بالشيء طريقه أن يكون حكمه أنقص من حكم المشبه به"[٥] ، وتنقص عن " اسم الفاعل " من جهة اللفظ في أنها لا تجري على الفعل في حركاته ، وسكناته ، وعدد حروفه ، كما أنها تنقص عنه من جهة المعنى في أنها لا تكون إلاّ بمعنى الحال ، بخلاف اسم

---

(١) ولو جرى مجرى جملة لاستحال فيه ظهور الإعراب ، كما في نحو : (مررت برجلٍ أبوه منطلق) ، ألا ترى أن قولك : (أبوه منطلق) في هذا الموضع في محل جر صفة لـ (رجل) ، ولكن لم يظهر فيه الإعراب ، انظر في ذلك : فاتحة الإعراب ١/٧٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

(٢) انظر : الكافي ١/٨٠١ ، ١١٥٣ ، وشرح الجمل لابن الفخار ١/٤٢٣ ، ٤٧٦ .

(٣) البديع ١/٥١٤ ، والكافي ١/١٠٢٧ .

(٤) الكافي ١/١٠٣٢ .

(٥) المباحث الكاملية ٢/٨٧ .

الفاعل[١] .

ولذا فقد ظهرت هذه الفرعية في ثلاثة أشياء ، هي :

الأوّل : أن الصفة المشبهة لا تعمل إلاّ في السببي المعرف بالألف واللام ، أو المضاف إلى ما تعرف بهما ، و(السببي) أي : ما هو من سبب الموصوف ، نحو : (مررت برجلٍ حسن الوجه) ، و(زيدٌ حسنٌ وجهه)[٢] .

الثّاني : أنه لا يتقدم معمولها عليها .

الثّالث : أن المنصوب بها لا يكون مفعولًا به ؛ لأنها من فعل غير متعد، وإنما ينصب بها على التشبيه بالمفعول به ، وذلك لضعفها ؛ لأن عملها في **الدرجة الثّالثة** ؛ لانحطاطها عن رتبة اسم الفاعل – كما ذكرنا – فلم تَقْو قوته في العمل[٣] .

ومما يتصل بهذا أيضًا : أن " الإضافة في باب الصفة المشبهة " في " **الدرجة الثّالثة** " أيضًا[٤] ؛ لأن كُلّ إضافة – هنا – لابد أن تكون من نصب ، والنصب يكون من رفع ، قال ابن أبي الربيع : " فإذا صح النصب صح الخفض؛

---

(١) انظر : المقتصد لعبد القاهر ١/٥٣٢ ، ٥٣٣ ، والكافي ١/١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٢٨ ، والصفوة الصفية ٢/١٤١-١٤٣ .

(٢) الكافي ١/٨٠١ ، ١١٥٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ١/٤٧٥ .

(٣) المباحث الكاملية ٢/٨٦ ، ٨٧ ، والكافي ١/١٠٤٥ ، ١٠٤٨ ، ومع هذا فإن اسم الفاعل يشبَّه بالصفة المشبهة ؛ إذ تخالف جميع الصفات المضافة ؛ فلا يكون فيها تعريف بالإضافة أبدًا ؛ فصارت كأنها مضافة ؛ ولذا جاز دخول الألف واللام عليها ، نحو : (مررت بالرجل الحسن الوجه) ، ثم حملوا عليها اسم الفاعل ؛ فقالوا: (مررت بالرجل الضارب الغلام) ، ينظر : الكافي ١/١٠٦٠ .

(٤) الكافي ١/١٠٥٨ ، وشرح الجمل لابن الفخار ١/٤٧٥ ، ٤٧٦ .

لأن الخفض في هذا الباب ثانٍ عن النصب "[١] .

اسم التفضيل في الرتبة الرّابعة :

" اسم التفضيل " : صفة تشبه الفعل الجامد في عدم قبول العلَامة الفرعية؛ فإنه لما لم يقبل علامة التأنيث ، والتثنية ، والجمع انحط عن درجة اسمَيْ الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ؛ فجعل موافقًا للاسم الجامد[٢] ؛ ولذا كان في " الرتبة الرّابعة " بعد الصفة المشبهة[٣] ، والأصل في " اسم التفضيل " ألاّ يعمل ؛ لأن أصل استعماله أن يكون معه (مِن) ؛ فلا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث ، ولأنه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه يقوم مقامه ، ويقدر به ، ويفيد فائدته حتّى يعمل عمل ذلك الفعل ، كما كان لاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر[٤] .

ولا يعمل (أفعل) التفضيل في اسم ظاهر ؛ لضعفه ؛ لأنه مشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل ؛ فلما كانت الصفة التي شُبِّه (أفعل) بها لا تعمل إلاّ في السبب – كما ذكرنا – وكان (أفعل) أنقص منها درجة ، لم يعمل إلاّ في الضمير

---

(١) البسيط ٢/١١٠٠ ، وانظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٤ ، ٥٧٥ ، وبيان ذلك : أن نحو : (مررت برجلٍ حسنِ الوجه) الأصل فيه : (حسنٍ وجهُه) بالرفع ، ثم نقل الضمير عن موضعه ؛ فصار فاعلًا بالصفة المشبهة في اللفظ ؛ للتخفيف ، ونصب (الوجه) على التشبيه بالمفعول به ؛ فصار : (مررت برجلٍ حسنِ الوجه) ، ثم أضيف (الوجه) إليه ، انظر : شرح الكافية للرضي ٢/٩٢٢ – ط/ جامعة الإمام .

(٢) الكتاب الفريد للمنتحب الهمداني ٤/٢٤٧ ، والتصريح ١/٣٨٢ بحاشية يس .

(٣) شرح ألفية ابن معط للرعيني – السفر السّابع ص٣٥٢ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٢/٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٩١، ومسألة الكحل من الكافية للنكساري ص٦١٤.

المستتر[١] الذي هو فاعله، وذلك لأن مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوة العامل[٢].

أثر الرتبة الرّابعة فيها :

مشابهة (أفعل) التفضيل للفعل ، ولاسم الفاعل – كما ذكرنا – ضعيفة ؛ فلا ترفع الاسم الظاهر[٣] ؛ لأنها في " الرتبة الرّابعة " بعد الصفة المشبهة ، إلاّ في موضع واحد[٤] ، وذلك بشروط ، هي : أن تكون صفة لشيء مفضل على نفسه باعتبار حالين ، أو وقتين ، وكان منفيًّا[٥] ، نحو : (ما رأيت رجلًا أحسنَ منه في عينه الكحلُ منه في عين زيد) ، أي : أن الكحل الذي في عين زيد يفضل الكحل الذي في أعين جميع الرجال ، ومثله نحو : (ما أعلم شهرًا أفضلَ فيه الصومُ منه في شهر رمضان) ، أي : أن الصوم في شهر رمضان يفضل الصوم في كُلّ شهر ، وإن كان الصوم في الشهور كلها عظيمًا[٦] .

---

(١) الكتاب الفريد ٤/٢٤٧ .

(٢) ولا ينصب المفعولَ به ، ففي قوله تعالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ ﴾ (الأنعام : من الآية ١١٧) ، ﴿مَن﴾ منصوب بفعل مقدر ، لا بـ (أفعل) ، والتقدير : (أعلم من كُلّ واحد يعلم من يضل) ، انظر : شرح الرضي ٢/٧٨٧ ، ومسألة الكحل من الكافية للنكساري ص٦١٤ . وذهب محمد بن مسعود الغزني إلى أنه ينصب المفعول به ، و أن (مَنْ) في الآية السابقة مفعول به لـ (أعلم) ، انظر في ذلك: الارتشاف ٥/٢٣٣٦ .

(٣) حكى يونس عن بعض العرب أنه يرفع الظاهر بلا شروط ، نحو : (مررت برجلٍ أفضل منه أبوه) ، و(برجلٍ خير منه عمله) ، وليس ذلك بمشهور ، انظر : شرح الرضي ٢/٧٨٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٩١ .

(٤) الكتاب الفريد ٤/٢٤٧ .

(٥) انظر : شرح الرضي ٢/٧٩٠ ، ٧٩١ ، ومسألة الكحل للنكساري ص٦١٩ .

(٦) انظر : الكافي ١/١٠٢٩ ، وإنما عمل لأن (أحسن ، وأفضل) – هنا – بمعنى (حسُنَ ، وفضُل) ؛ فكان =

وتظهر هذه الفرعية في أنه يجب تأخر الحال عن عامله وجوبًا إذا كان العامل (أفعل) التفضيل ، نحو : (هذا أفصح النّاس خطيبًا) ، فـ (خطيبًا) حال من فاعل (أفصح) المستتر فيه ، ولا يجوز أن يتقدم على (أفعل)[1] ، ومثله : (زيدٌ أكفاهم ناصرًا) ، وذلك لانحطاطه عن درجة اسم الفاعل ، والصفة المشبهة؛ فأشبه الجامد[2] .

=

فكان له فعل بمعناه ، انظر : شرح الرضي ٢/٧٩١ .

(١) التصريح ١/٣٨٢ بحاشية يس .

(٢) همع الهوامع ٢/٢٣٨ .

(٦) أسماء العدد ، والمقادير ، وما جرى مجراها

تنصب التمييز ، نحو : (عندي عشرون درهماً)

ذهب الجمهور ، كابن يعيش ، وابن مالك ، وابن أبي الربيع إلى أن أسماء العدد ، والمقادير ، وما جرى مجراها ، نحو : (لي عشرون درهمًا) نصبت التمييز تشبيهًا بالمفعول ، وتنزيلًا للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل[١] ، ووجه الشبه بينهما : أنه طالب له في المعنى ، نحو : (عشرين درهمًا) ؛ فإنه شبيه بـ (ضاربين زيدًا) ، و(رطلٌ زيتًا) شبيه بـ (ضاربٌ عمرًا) في الاسمية ، والطلب المعنوي ، ووجود ما به التمام ، وهو التنوين والنون[٢] ؛ ولذلك عمل النصب ، وانحط عن درجة اسم الفاعل[٣] ؛ فهو في " **الرتبة الثّالثة**"، كالصفة المشبهة .

وأما الشيخ خالد الأزهري فذكر أن هذه الأسماء" في **الرتبة الخامسة**"، لا الثّالثة ؛ لأنها لم تنصب التمييز إلاّ لشبهها بـ (أفعل) التفضيل ، وذلك لأن الفعل أصل لاسم الفاعل ؛ لأنه يعمل معتمدًا وغير معتمد ، واسم الفاعل بعده لا يعمل إلاّ معتمدًا ، وهو أصل للصفة المشبهة ؛ لأنه يعمل في السببي والأجنبي ، وهي لا تعمل إلاّ في السببي دون الأجنبي ، وهي أصل لـ (أفعل من) ؛ لأنها ترفع الظاهر ، وهو لا يرفعه إلاّ في مسألة " الكحل " ، وهو أصل للمقادير ؛ لأنه يتحمل الضمير ، وهي لا تتحمله . وقد صحح الأزهري ذلك ؛ لأن حمل الشيء

---

(١) انظر : شرح المفصل ٣٩/٢ ، وشرح التسهيل ٣٨١/٢ ، والكافي ٩٧٨/١ ، ١١٥٣ .

(٢) التصريح ٣٩٥/١ بحاشية يس ، ٦١٦/١ – ط/ العلمية .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٢ .

على ما هو به أشبه ، أولى[١] .

أثر الرتبة والفرعية فيها :

أيًّا ما كان الأمر فإن عمل هذه الأسماء سواء أكان في الرتبة الثّالثة أم في الخامسة تظهر فيها هذه الفرعية في ثلاثة أمور :

الأوّل : أنه قد اختص عملها في النكرة دون المعرفة[٢] .

الثّاني : أنه لا يتقدم معموله عليه ؛ لأن عمله ضعيف ، ولأنه – أيضًا – غير متصرف في نفسه ؛ فلا يتصرف في معموله[٣] .

الثّالث : أنه يجب النصب ، ويمتنع إضافة العدد إلى التمييز في نحو : (عشرون رجلًا) ، و(ملئه عسلًا) ؛ لأنها – كما قال ابن القواس – : " لما كانت في العمل فرعًا على اسم الفاعل ، والصفة المشبهة به ، لم يُتصرف فيها تصرفهما ؛ فتضاف كإضافتهما ؛ لئلا يلزم مساواة الفرع الأصل "[٤] .

ومما يتعلق بهذا الموضع : نصب (غَدْوةً) في قولهم : (لَدُنْ غَدْوةً)[٥] ؛ فإن العرب مجمعون على جر ما بعد (لدن) إلاّ مع (غدوة) وحدها ؛ لكثرتها في

---

(١) التصريح ٣٩٥/١ ، ٦١٧/١ ، ٦١٨ – ط/ العلمية ، وانظر : شرح ألفية ابن معط للرعيني – السفر السّابع ص٣٥٢ ، ٣٥٣ ، فقد ذكر هذه المراتب الأربعة السابقة على المقادير في التمييز .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٢ .

(٣) انظر : الفصول الخمسون ص١٨٨ ، ١٨٩ ، والكافي ١١٥٣/١ ، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٢٣٦٣/٥ ، ٢٣٦٤ ، ٢٣٦٩ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٢٣٧/١ ، وشرحه على ألفية ابن معط ٥٧٤/١ .

(٥) حكاه سيبويه عن العرب في الكتاب ٢٤/١ ، ١٠٧ .

كلامهم ؛ فإنهم ينصبونها[١] بعد (لدن) ، وإنما عملت النصب عند سيبويه ؛ لأن النون في (لدن) شُبِّهت بالنون في (عشرين) ؛ فكان ما بعدها منصوبًا على التشبيه بالتمييز[٢] ؛ فعلى هذا فهي في " الرتبة الرّابعة " ، كالصفة المشبهة على مذهب الجمهور ، أو في الرتبة السّادسة على مذهب خالد الأزهري .

(٧) عمل المنسوب عمل الصفة المشبهة

الاسم المنسوب ، نحو : (هذا رجل مصريّ) من الأسماء التي تجري مجرى المشتق في هذا الباب ؛ لتأويله بالمشتق[٣] ، وذلك لأنه تحدث في الاسم بالنسب إليه ثلاثة تغييرات ، منها : أن هذا الاسم يصير صفة يوصف به ، ويرفع كما ترفع الصفات المشتقة[٤] ؛ ولذا فإنه يعامل معاملة الصفة المشبهة ، ويجري مجراها ؛ فيرفع الضمير ، والاسم الظاهر ، فنحو : (بصري ، وتميمي) على

---

(١) ويجوز فيها الرفع تشبيهًا لـ (غدوة) بالفاعل ، ويجوز فيها الجر على القياس ، انظر : سر الصناعة ٥٤٣/٢ .

(٢) الكتاب ٢٨/١ ، ١١٩/٢ ، والنكت لابن فضال ص٤٥٢ ، وانظر في أوجه الشبه بين النون في (لدن) ، والتنوين : سر الصناعة ٥٤٢/٢ ، ٥٤٣ .

(٣) الارتشاف ٢٣٥٩/٥ ، ٢٣٦٠ .

(٤) انظر : المقتصد في شرح التكملة ٤٠٧/١ ، وشرح الجمل لابن خروف ١٠٣٥/١، وشرح الشافية للرضي ١٣/٢ ، وهناك تغييران آخران :
الأوّل : لفظي ، وهو إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب إليه وكسر ما قبلها ، ونقل إعرابه إليها .
والثاني : معنوي ، وهو صيرورته اسمًا لما لم يكن له ؛ فينقله من مدلول إلى آخر ، فإن (القاهرة) اسم للمدينة المعروفة ، وأما (قاهري) فتعني : الرجل المنسوب إليها.
انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص١١٢٤ ، وتوضيح المقاصد ١١٤٣/٣ ، والتصريح ٥٨٧/٢ – ط/ العلمية ، ١٨٥/٥ – تح/ بحيري .

تأويل : (منسوب إليهما)[١] ، قال عبد القاهر : " وإنما سَرَتْ هذه الوصفية في الأسماء الأعلام ، وغيرها مما ليس بوصف ؛ من حيث إن الأصل في نحو : (مررت برجلٍ مصريّ ، أو هاشميّ) هو : (مررت برجلٍ ينسب إلى مصر ، أو ينتمي إلى هاشم) ، ثم أقيمت العلامة التي ذكرت مقام هذا الكلام ، وامتزج بالاسم معنى الفعل ؛ فصار يوصف به ، ويؤنث ، ويرفع الأسماء ، كما يكون ذلك في الفعل ، وفي الاسم المشتق منه الجاري عليه ، أعني : يعامل معاملة (منسوب) ، أي : يُرفع به ، كما يرفع بـ (منسوب) إذا قلت : (هذا رجل منسوب أخوه إلى تميم) "[٢] .

وعلى هذا فهو في الرتبة الثّالثة بعد أسماء الفاعلين والمفعولين، وفي درجة الصفة المشبهة ؛ فيرفع الضمير المستتر ، نحو : (هذه امرأة تميمية)[٣] ، أو الاسم الظاهر ، نحو : (مررت برجلٍ هاشميٍ أبوه ، وبرجلٍ مصريٍّ حماره)[٤] ، كما يجوز – أيضًا – نحو : (مررت برجلٍ هاشميِ الأب) بالنصب ، والجر في (الأب) ، وذلك مطرد في كلامهم[٥] . ومن الأمثلة على رفعه الاسم الظاهر : قولنا : (ينبغي للمرء أن يكون مُحمّديًّا خلقه) فـ (خلقه) : نائب فاعل للاسم المنسوب؛ لما فيه من المشابهة التي ذكرناها .

---

(١) فاتحة الإعراب ١/١٢٩ .

(٢) المقتصد في شرح التكملة ١/٤٠٨ .

(٣) التكملة ص٥٠ .

(٤) التكملة ص٥٠ ، وشرح الجمل لابن خروف ١/١٠٣٥ .

(٥) الارتشاف ٥/٢٣٥٩ ، ٢٣٦٠ .

(٨) (نِعْمَ ، وبئس) ، و(عسى) ، و" فعل التعجب " في الرتبة الثالثة

نقصت هذه الأفعال الجامدة عن رتبة (ليس) التي هي فعلٌ جامد أيضًا ، ولكنها تجري مجرى " الأفعال المتصرفة " في تقديم معمولها عليها[١] ؛ ولذا فقد جاءت هذه الأفعال في " رتبة ثالثة " بعد (ليس) ، وبيان ذلك فيما يأتي :

١ – (نعم ، وبئس) تظهر فرعيتهما على (ليس) في أنهما لا يعملان في المعارف غير الأجناس ، بخلاف (ليس) فإنها تعمل في جميع الأسماء[٢] ، كما أن (نعم ، وبئس) يخالفان سائر الأفعال في جواز التأنيث والتذكير في نحو : (نعمت المرأة ، ونعم المرأة هند)[٣] .

٢ – (عسى) تستعمل فعلًا متعديًا يرفع المبتدأ ، وينصب الخبر ، ويجوز فيها أن تلحقها الضمائر ، كـ (ليس) إلاّ أنها تنقص عن درجتها ، ويظهر أثر ذلك في أنها لا تعمل في جميع الأسماء ، بل تختص بالعمل في بعض الأسماء دون بعض[٤] ، وذلك لأنه لا يجوز أن يكون معمولها إلاّ (أنْ) مع الفعل ، نحو : (عسى زيدٌ أن يقوم)[٥] ، فـ (أن يقوم) في محل نصب بـ (عسى) ، ولنقصانها عن رتبة (ليس) مُنعت من تقديم منصوبها عليها ؛ فلا يجوز نحو : (أن يقوم عسى زيد)[٦] .

---

(١) الكافي ٦٦٥/١ .

(٢) علل النحو للوراق ص٢٥٣ .

(٣) شرح الجمل لابن الفخار ٥٢٥/١ ، ٥٢٦ .

(٤) علل النحو ص٢٥٤ .

(٥) فاتحة الإعراب ٢٧١/١ .

(٦) انظر : علل النحو ص٢٥٤ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٩٦٩/٣ ، والكافي ٦٦٧/١ ، ٦٦٨ .
=

٣ – **فعل التعجب** ، أجراه العرب مجرى الأسماء ، فصغروه – شذوذًا – كما يصغرون الأسماء ؛ فبعُد عن حكم الأفعال الحقيقية ، ولأنه ينقص عن درجة (ليس) نجده لا يتصل بضمير الفاعل ، وإنما يكون مستترًا فيه ، نحو : (ما أعظم خلق المؤمن) ، كما أنه لا يؤنث ؛ فكان في " **الدرجة الثّالثة** " بعد (ليس)[١] .

(٩) جواب (لو) المشربة معنى التمني عند الزمخشري ، وأبي حيان

تأتي (لو) للتمني ، نحو : (لو تأتينا فتحدثنا) ، كما تقول : (ليتك تأتينا فتحدثنا) ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾[٢] أي : (ليت لنا كرة) ، و(لو) هذه كـ (ليت) في نصب الفعل بعدها مقرونًا بالفاء[٣] .

وذهب الزمخشري ، ووافقه أبو حيان ، وغيره إلى أنها (لو) الامتناعية التي أشربت معنى التمني على سبيل المجاز ؛ فكأنك نطقت بـ (ليت) ؛ ولذا فإنها تجاب بما تجاب به (ليت) من الفاء المنصوب بعدها المضارع بإضمار (أنْ)[٤] .

=

.

(١) علل النحو ص٢٥٣ .

(٢) سورة الشعراء – من الآية ١٠٢ .

(٣) الجنى الداني ص٢٨٨ .

(٤) بدليل : أنه قد جاء جوابها باللام بعد جوابها بالفاء ؛ فجمعوا لها بين جوابين ، كما في قول مهلهل بن ربيعة : [من الوافر]

فَلَو نُبِشَ المَقابِرُ عَن كُلَيبٍ ∴ فَيخبر بِالذَنائبِ أيُّ زيرِ

بِيَومِ الشَعثَمَينِ لَقَرَّ عَينًا ∴ وَكَيفَ لِقاءُ مَن تَحتَ القُبورِ

=

ومنه قوله تعالى : ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾[١] **فـ** ﴿لَوْ﴾ **– هنا – للتمني ، وهي الامتناعية الشرطية التي أشربت معنى التمني**[٢] **؛ ولذلك جاء جوابها بالفاء ، و(لو) المشربة معنى التمني في الرتبة الثّالثة .**

أثر الرتبة الثّالثة فيه :

ذهب أبو حيان إلى أنها فرع الفرع ، وتظهر هذه الفرعية في أنه لم يُسمع الجزم في الفعل الواقع جوابًا لـ (لو) – هنا – عند حذف الفاء منها ؛ فضعُفَتْ عمّا حملت عليه . وقد أبان أبو حيان عن هذا الأثر وعن هذه الفرعية بأحسن بيان ؛ فقال :

=

فالشاهد فيهما : أن (لَو) للتمني ، وأجيب بجوابين : الأوّل : (فَيَكُونَ) ، وقد جاء منصوبًا مقرونًا بالفاء ، والثاني : (أَكُرَّ) .

انظر في هذا المذهب : المفصل ص٢٢٣ ، والتذييل ١٦١/٣ ، والارتشاف ١٩٠٣/٤ ، والمغني ٤١١/٣ ، والخزانة ٣٠٥/١١ ، وحاشية الصبان ٤٦/٤ .

وقيل : (لَو) على بابها ، وليس فيها تمن ، و(يَكُون) منصوب بـ (أن) مضمرة مؤول بمصدر مرفوع فاعل ، والتقدير : (فلو نبش المقابر فحصل إخبار) ، أو (يَكُون) منصوب بـ (أنْ) مضمرة بعد الشرط ؛ لمشابهته النفي ، انظر : شرح أبيات المغني للبغدادي ٦٧/٥ .

(١) سورة البقرة – من الآية ١٦٧ .

(٢) وفيها مذهبان آخران :

الأوّل : مذهب الخضراوي ، وابن الضائع أن (لو) هذه قسم برأسه ، فلا يجاب كجواب الامتناعية .

الثّاني : مذهب ابن مالك في شرح التسهيل ٢٣٠/١ أنها (لو) المصدرية أغنت عن التمني ، وهي في هذه الآية مصدرية ، وإنما كان الجمع بينها وبين (أنَّ) من باب التوكيد .

انظر : رصف المباني ص٢٩١ ، والجنى الداني ص٢٨٩ ، وتمهيد القواعد ٧٧/٢ وما بعدها ، وشرح الأشموني ٤٦/٤-٤٨ .

" وَيَنْبَغِي أَنْ يُسْتَثْنَى مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَنْتَصِبُ بِإِضْمَارِ (أَنْ) بَعْدَ الْجَوَابِ بِالْفَاءِ ، وَأَنَّهَا إِذَا سَقَطَتِ الْفَاءُ انْجَزَمَ الْفِعْلُ ، هَذَا الْمَوْضِعَ ؛ لِأَنَّ النَّحْوِيّينَ إِنَّمَا اسْتَثْنَوْا جَوَابَ النَّفْيِ فَقَطْ ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يُسْتَثْنَى هَذَا الْمَوْضِعُ – أَيْضًا – ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعِ الْجَزْمُ فِي الْفِعْلِ الْوَاقِعِ جوابًا لـ (لو) التي أُشْرِبَتْ مَعْنَى التَّمَنِّي إِذَا حُذِفَتِ الْفَاءُ . وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ : أَنَّ كَوْنَهَا مُشْرَبَةً مَعْنَى التَّمَنِّي لَيْسَ أَصْلَهَا ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِالْحَمْلِ عَلَى حَرْفِ التَّمَنِّي الَّذِي هُوَ (لَيْتَ) . وَالْجَزْمُ فِي جَوَابِ (لَيْتَ) بَعْدَ حَذْفِ الْفَاءِ إِنَّمَا هُوَ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الشَّرْطِ ، أَوْ دَلَالَتِهَا عَلَى كَوْنِهِ مَحْذُوفًا بَعْدَهَا، عَلَى اخْتِلَافِ الْقَوْلَيْنِ ؛ فَصَارَتْ (لَوْ) **فَرْعَ فَرْعٍ** ، فَضَعُفَ ذَلِكَ فِيهَا "[1] .

(١) البحر المحيط ٦٤٨/١ – ط/ العلمية ، وانظر : الدر المصون ٣٨٨/١ ، واللباب لابن عادل ١٤٢/٣ .

المَبْحَثُ الثَّانِي :

" الرتبة الثالثة " في حروف القسم

القسم : جملةٌ تؤكَّد بها جملة أخرى خبرية غير تعجبية ، نحو : (أحلف بالله لتفعلنَّ ، ولا تفعل) ؛ فالجملة المؤكِّدة : (أحلف) ، والمقسم به : اسم الله تعالى ، وما جرى مجراه مما هو معظم عند الحالف ، والجملة المؤكَّدة : قوله : (لتفعلن)، و(لا تفعل) ، وأداة القسم هي الباء الموصلة لمعنى الحلف إلى المحلوف به ، وقد يحذف الفعل تخفيفًا ؛ لكثرة القسم ، واجتزاء بدلالة حرف الجر عليه ، نحو : (بالله لأفعلن)[١] .

وأدوات القسم أصل ، وفرع ، وفرع فرع ؛ فيكون في **الدرجة الثالثة** ، وتفصيل ذلك فيما يأتي :

١ – **الأصل فيها هو الباء** ؛ إذ هي " أم حروف القسم "[٢] ، وذلك لأنها أوصلت الفعل اللازم ، وهو (أحلف ، أو أقسم) إلى المقسم به ، حيث لم يكن متعديًا إلاّ بالباء ؛ فتعلق الفعل بها في قولك : (أحلف بالله)[٣] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢٥٤/٥ ، وانظر : الصعقة الغضبية للطوفي ص٥٨٢ ، والارتشاف ص١٧٦٣ ، ١٧٦٤ ، وتمهيد القواعد ٣٠٦٦/٦ .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن العريف ص٢٧٩ ، وسر الصناعة ١٤٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥٧/٥ ، وغاية الأمل لابن بزيزة ص٢٧٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥١/١ ، ورصف المباني ص٤٢٠ ، والمنهاج في شرح الجمل ٣٥٥/١ ، والصعقة الغضبية ص٥٨٢ ، ودستور العلماء ٥١/٣ .

(٣) البديع لابن الأثير ٢٧٠/١ ، وانظر : الأصول ٤٣٠/١ ، ٤٣١ ، وسر الصناعة ١٤٣/١ ، والصعقة الغضبية ص٥٨٢ .

ولو قلت : (أحلف والله) – بالواو – لتوهم السامع أنهما يمينان ؛ لأن (أحلف) متعلق بقسم ، وقولك : (والله) مقسم به[1] ، ومعنى الباء فيه : (الإلصاق) ؛ فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به[2] .

والدليل على أنها أصل : اختصاصها بثلاثة أشياء :

الأوّل : الدخول على كُلّ ظاهر ومضمر محلوف به ، نحو : (بالله لأقومنَّ ، وبك لأقعدنَّ)[3] .

الثاني : أنه يجوز إظهار فعل القسم معها ، وحذفه ، نحو : (أحلف بالله، وبه) ، ولا يجوز ذلك في غيرها من حروف القسم[4] .

الثالث : أنها تستعمل في مواضع الاستعطاف ، والتحنن ، والتقرب إلى المخاطب، نحو: (بالله أخبرني)، و(بالله إلاّ فعلْتَ)، ولا يكون ذلك مع التاء، أو

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن العريف ص٢٧٩ ، وعلل النحو ص٢١١ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢٥٤/٥ ، وحاشية الجمل على شرح منهج الطلاب ٢٩٢/٥ .

(٣) انظر : علل النحو ص٢١١ ، وسر الصناعة ١٤٣/١ ، والبديع ٢٧٠/١ ، والدرر للكيذري ص٢١٠ ، وشرح ابن يعيش ٢٥٧/٥ ، وغاية الأمل ص٢٧٨ ، وشرح ابن عصفور ٥٥١/١ ، وفاتحة الإعراب ١١١/١ ، والبسيط لابن أبي الربيع ص٩٢٥ ، ورصف المباني ص١٧٢ ، والمنهاج ٣٥٥/١ ، والصعقة الغضبية ص٥٨٢ ، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ٢٦٣/١، ودستور العلماء ٥١/٣.

ومنه قول غوية بن سلمى : [من الوافر]

أَلَا نَادَتْ أُمَامَةُ بِاحْتِمَالِ ∴ لِتَحْزُنَنِي فَلَا بِكِ مَا أُبَالِي

والشاهد : دخول باء القسم على الضمير ، وهو الكاف .

انظر : المسائل العسكرية ص١٠٠ ، والخصائص ١٩/٢ ، والتبصرة ٤٤٥/١ ، والبديع ٢٧٠/١ ، واللمحة ٢٦٣/١ ، وتمهيد القواعد ٣٠٨١/٦ .

(٤) انظر : علل النحو ص٢١١ ، والبديع ٢٧٠/١ ، ورصف المباني ص٤٢٠ ، واللمحة ٢٦٣/١ .

الواو[١].

٢ – الفرع ، **وهو الواو** ؛ إذ تأتي في **الرتبة الثانية**[٢] ؛ لأنهم أرادوا التوسع لكثرة الأيمان[٣] ، وهي بدلٌ من الباء ، وإنما كانت الواو أقرب إليها ، وأشبَهَ بها ؛ لثلاثة أوجه ، ذكرها النحويون ، وهي :

الأوّل : **قرب المخرج** ؛ لأن الواو والباء جميعًا من الشفتين[٤] .

الثاني : **قرب معناهما** ؛ فإن الواو للجمع ، والباء للإلصاق ، وإنما كانا متقاربين ؛ لأن الشيء إذا لاصق الشيء فقد اجتمع معه[٥] .

الثالث : **أن الفعل يتعدى بالباء والواو** دون سائر حروف القسم ، نحو: (حلفت بالله ، وحلفت والله)[٦] ؛ فلما وافقت الواو الباء في المعنى ،

---

(١) انظر : شرح ابن يعيش ٢٥٨/٥ ، وغاية الأمل ص٢٧٨ ، والمنهاج ٣٥٥/١ .
ومنه قول الشّاعر : [من الكامل]
بِاللَّهِ رَبِّكَ إِن دَخَلتَ فَقُل لَهُ ∴ هَذا ابنُ هَرمَةَ واقِفًا بالبابِ
انظره في ديوان ابن هرمة ص٣٢ ، وشرح ابن يعيش ٢٥٨/٥ ، والبديع ٢٧٠/١ ، وغاية الأمل ص٢٧٨ .

(٢) المسائل العسكرية ص١٠٠ ، ورصف المباني ص١٧٢ .

(٣) شرح ابن يعيش ٢٥٤/٥ ، وغاية الأمل ص٢٧٨ .

(٤) انظر : الصحاح ٢٥٥٦/٦ ، وشرح عيون الإعراب ص١٩٨ ، والدرر ص٢١٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٢/١ ، ورصف المباني ص٤٢٠ .

(٥) انظر : سر الصناعة ١٤٤/١ ، وشرح ابن يعيش ٢٥٤/٥ ، والاختيار لتعليل المختار لابن مودود ٥٤/٤، واللمحة لابن الصائغ ٢٦٣/١ ، ودستور العلماء ٥١/٣، وهذا بخلاف (الفاء) فإنها وإن كانت شفوية إلاّ أنها للترتيب ، لا للجمع ؛ فقد فات فيها أحد وجهي الشبه ، انظر : الصعقة الغضبية ص٥٨٣ .

(٦) شرح الجمل لابن العريف ص٢٧٩ .

والمخرج ، والتعدية حملت عليها ، وأنيبت عنها[١] .

أثر الفرعية في الواو :

لما كانت الواو بدلًا من الباء لم تتصرف تصرفها ؛ لأن الفرع لا يتصرف تصرف الأصل[٢] ، ولفرعيتها عن الباء لم تشاركها فيما اختصت به ، وإنما تدخل على الظاهر دون المضمر ، فتقول : (والله) ، ولا تأتي بعد الفعل[٣] ، نحو : (والله لأضربنك) .

والعلة في اختصاص " الواو " بالاسم الظاهر ؛ لأصالته ، وإشعارًا بالفرعية فيها ، ونقصًا عن أصلها (الباء)[٤] .

قال ابن عصفور : " وإنما جَرَّتِ الظاهر ، ولم تَجُرَّ المضمر ؛ لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها "[٥] ؛ وذلك لأنه عند الإضمار تقول : (به لأضربنك) ، لا يُقال : (وكَ) ، ولا (وهُ) ؛ لانحطاط رتبتها عن رتبة الباء[٦] ؛ فرجوعك مع الإضمار إلى الباء دليل على أنها هي الأصل ، والواو بعدها في الدرجة الثانية[٧] ، ومع أنها فرع عن الباء إلاّ أنها كثرت في كلامهم حتّى صارت في

---

(١) شرح ابن يعيش ٢٥٤/٥ ، وشرح ابن عصفور ٥٥٢/١ ، وحاشية الجمل على شرح منهج الطلاب ٢٩٢/٥ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٢/١ .

(٣) انظر : البديع ٢٧٠/١ ، والدرر ص٢١٠ والصعقة الغضبية ص٥٨٣ ، واللمحة ٢٦٣/١ ، ورصف المباني ص٤٢٠ ، وحاشية الجمل ٢٩٢/٥ .

(٤) انظر : غاية الأمل ص٢٧٩ ، والصعقة الغضبية ص٥٨٣ ، ودستور العلماء ٥١/٣ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٢/١ ، وانظر : المسائل العسكرية ص١٠٠ ، والممتع ص٣٨٤ ، ٣٨٥ .

(٦) فاتحة الإعراب ١١١/١ .

(٧) سر الصناعة ١٤٣/١ ، والبسيط ص٩٢٥ .

القسم أكثر استعمالًا منها[١] ، والأصالة – عندهم – غير الكثرة[٢] .

٣ – فـرع الفـرع ، وهـو أربعـة أحـرف : التـاء ، و" هـا " التنبيـه ، وألـف الاستفهام ، وقطع ألف الوصل ، وكلها عوض من الواو .

(١) البديع ٢٧٠/١ ، ولذلك قدمها سيبويه في الذكر ، انظـر : الكتـاب ١٩٩/٣ ، وذهـب بعضـهم إلى أن الواو أكثر استعمالًا بقيود ثلاثة : ألاّ يكون الـكلام اسـتعطافًا ، وألاّ يظهـر الفعـل معهـا ، وألاّ يكون المحلوف به ظاهرًا ، لا مضمرًا ، انظر : غاية الأمل ص٢٧٩ ، والبسيط ص٩٢٥ .

(٢) البسيط ٩٢٥/٢ .

(١) (تاء القسم) في الرتبة الثالثة

" التاء " بدل من الواو ؛ لأنها قد أبدلت منها كثيرًا ؛ لأنها أقرب حروف البدل إلى الواو ؛ ولذا فهي في المرتبة الثالثة[١] ، ولا ينبغي أن تكون (التاء) بدلًا من الباء مباشرة ؛ لأنه لم يثبت إبدالها من الباء في موضع من المواضع ، وليس بينهما مناسبة ؛ إذ ليست من مخرجها ، ولا قريبة منها ؛ فلا يشتركان في شيء ؛ فلم تجعل بدلًا من الباء[٢] ، بخلاف (الواو) ؛ فهي شبيهة بالتاء من جهة اتساع المخرج ، كما ثبت إبدالها منها في نحو : (تراث ، وتخمة)[٣] ، يضاف إلى هذا : أن الواو مفتوحة كالتاء ، وأما الباء فهي مكسورة ؛ فكانت أقرب إلى الواو بهذا الشبه منها إلى الباء ؛ ولذا كانت ثانية عن الواو ، ومبدلة منها[٤] ، ومحمولة عليها[٥] ؛ لأن الحمل على ما له نظير أولى[٦] .

أثر الرتبة الثالثة في التاء :

ولفرعية (التاء) على الواو في القسم ، ولانحطاط رتبتها عن رتبة الواو ؛ ولأنها بدل من بدل ، فقد اختصتها العرب بشيء بعينه ؛ فاقتصروا بها على

---

(١) النكت لابن فضال ص٢٨٦ ، ورصف المباني ص١٧٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٤٢٣/١ ، ٤٢٤ ، وانظر : علل النحو ص٢١٣ ، وشرح ابن يعيش ٢٥٠/٥ ، ٢٥٥ ، والصفوة الصفية ٣٢٣/١-٣٢٤ .

(٢) علل النحو ص٢١٣ .

(٣) وبدل التاء من الواو ليس بقياس مع أنه كثير شائع ، لكنه لم يبلغ درجة القياس ، ينظر : البسيط ص٩٢٧ ، وانظر : شرح ابن يعيش ٢٥٠/٥ .

(٤) رصف المباني ص١٧٢ ، وانظر : البسيط ٩٢٦/٢ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٢/١ .

(٦) الممتع ص٣٨٥ .

اسم (الله) تعالى وحده ؛ لشرفه ، ولكونه اسمًا لذاته تعالى ، ولأنه لما كان أكثر ما يقسم به هو هذا الاسم الشريف طلب له حرف يخصه[١] ، نحو : (تالله لأقومن)[٢] ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[٣] **، وإنما كانت التاء كذلك ؛ لأنها – كما ذكرنا – بدل من بدل ، وفرع من فرع ، فضاق التصرف فيها ، وضعفت عن التصريف في سائر الأسماء ؛ فاختصت بأشرفها ، وأشهرها، وهو اسم (الله) تعالى[٤] ، وفي ذلك يقول عنها ابن الخشاب : "وهي وإن ضاق**

---

(١) شرح ابن يعيش ٥/٢٥٠ .

(٢) انظر في ذلك : الكتاب ٣/٤٩٩ ، والأصول ١/٤٣١ ، والتكملة ص٢٤٤ ، وشرح الجمل لابن العريف ص٢٧٩ ، وشرح التصريف للثمانيني ص٣٥١ ، والمقتصد في شرح التكملة ٢/١١٩٣ ، وتفسير السمعاني ٣/٥١ ، والمفصل ص٣٨٣ ، وأسرار العربيّة ص٢٧٦ ، والتبصرة ١/٤٤٥ ، ٢/٨٤٩ ، والبديع ١/٢٧١ ، ٢/٥٤٥ ، واللباب للعكبري ٢/٣٣٧ ، والدرر ص٢١٠ ، وشرح الملوكي لابن يعيش ص٢٩٨ ، وشرح المفصل له ٥/٢٥٠ ، ٢٥٥ ، والبسيط ص٩٢٦ ، والكافي ١/٨٠١ ، ورصف المباني ص١٧١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٣٤ ، واللمحة ١/٢٦٥ ، والجنى الداني ص١١٧ ، والمساعد ٢/٢٥٣ ، وتفسير السراج المنير ٢/١٣٩ ، ١٤٠ ، ودستور العلماء ٣/٥١ .

(٣) سورة الأنبياء – من الآية ٥٧ .

ولا يجوز (تالرحمن) ، ولا (تالباري) ، ويجوز ذلك في الواو ، وروى الأخفش : (تربِّ الكعبة) ، و(تحياتك) ، وهو ضعيف غير معروف ، ولعل الذي قاله لم يكن فصيحًا ، انظر : المقتضب ٢/٣١٩ ، وسر الصناعة ١/٦١ ، وغاية الأمل ص٢٧٩ ، وفاتحة الإعراب ص١١٢ ، والصعقة الغضبية ص٥٨٣ ، والصفوة الصفية ١/٣٢٢ .

وذهب قطرب ، والسهيلي ، وأبو حيان إلى أن التاء ، والواو حرفان مستقلان بنفسهما، غير بدلٍ من غيرهما ؛ إذ لو كانتا بدلًا من الباء لكانتا مكسورتين مثلها ، انظر : البسيط ٢/٩٢٦ ، والارتشاف ١/٣٢١ ، ١٧١٧ ، والدر المصون ٦/٥٢٧ ، واللباب لابن عادل ١١/١٦٤ .

(٤) انظر : سر الصناعة ١/١٤٦ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٣٤ ، ونظم الدرر ١٠/١٧١ .

تصرفها قد بورك لها في الاختصاص بأشرف الأسماء ، وأجلها"[١] ، أو جبروها باختصاصها بـ (الله) تعالى[٢] .

ويدخل في (التاء) معنى التعجب غالبًا ؛ لأنها – كما قال الرماني – " لما كانت نادرة في أدوات القسم جعلت للنادر من المعاني ، والنادر من المعاني يتعجب منه "[٣] ، كقوله تعالى : ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾[٤] .

ونلحظ أن هذه الفرعية في العمل دون غيره ، ولكن ذهب الثمانيني ، وابن عصفور إلى أن الأصل في (تالله) هو (والله) ؛ " فهذه الواو بدل من الباء في (بالله) ، ثم قلبوا من الواو تاء فقالوا : (تالله) ، فهذه التاء بدل من واو أبدلت من باء "[٥] ، فهذا الإبدال عندهما في البنية والعمل معًا، وأرى أن الأَوْلى أن تكون هذه الفرعية في العمل وحده ؛ لأن كُلّ حرف منها مستقل بنفسه عن الآخر ، وليس الإبدال في (التاء) كالذي في نحو : (آل) ، و(أسنتوا) ، ويعضد هذا ويقويه : أن هذه الأحرف الثلاثة لم تجتمع في كلمة واحدة حتّى نحكم عليها بذلك .

---

(١) حاشيتا قليوبي وعميرة على شرح المحلى على منهاج الطالبين في الفقه الشافعي ٢٧٣/٤ ، وانظر : حاشية البجيرمي على الخطيب في الفقه الشافعي ٢٧٩/٥ .

(٢) حاشية البجيرمي على منهاج الطلاب ٣١٩/٤ .

(٣) نظم الدرر ١٧١/١٠ .

(٤) سورة يوسف – من الآية ٨٥ .

ومنه نحو : (تالله لم أر كاليوم) ، انظر : شرح ابن يعيش ٢٥٥/٥ ، والبديع ٢٧١/١ ، وغاية الأمل ص٢٧٩ ، والبسيط ص٩٢٧ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٤٢٤/٢ ، والدر المصون ٥٢٧/٦ ، واللباب لابن عادل ١٦٤/١١.

(٥) شرح التصريف ص٣٥١ ، وانظر : الممتع لابن عصفور ص٣٨٤ ، ٣٨٥ ، وعبارته قريبة من هذا .

(٢) " ها " التنبيه في الرتبة الثالثة

" ها " التنبيه عوض من واو القسم،وفرع فرعٍ عنها،وإنما عوضوا – هنا – لكثرة استعمال القسم في كلامهم ؛ فاستعملوا فيه ضروبًا من التخفيف[١].

وكون التعويض في (ها) التنبيه ونحوها من الواو هو مذهب الجمهور ؛ كالزمخشري ، وابن الأثير ، وغيرهما ؛ لاختصاصها كالتاء باسم (الله) المعظم وحده ؛ كما سيأتي[٢] ، ولأنها فرع ؛ فأرادوا تمكنها في الباب ؛ فحذفوها ، وعوضوا منها ؛ ليتحقق لها حقيقة الشبه ، وتتمكن في هذا الباب[٣] ؛ ولذا يحذف حرف القسم ، ويعوض عنه حرف التنبيه (ها) ، نحو : (لاها الله ذا) ، و(إي ها الله لأفعلن) ؛ فتثبت ألف (ها) ، أو تحذفها ؛ لأن الذي بعدها مدغم[٤] ، فالمقسم به – هنا – قد نبه السامع على تأكيد القسم ؛ فهذا الحرف يقتضي تنبيهًا ، ومنبهًا ، ومنبَّهًا عليه[٥] .

---

(١) غاية الأمل ص٢٨٤ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢٦١/٥ ، والبديع ٢٧١/١ ، والرضي ٣٠٢/٤ .

(٣) وذهب ابن بزيزة إلى أن الصحيح أن تعويضها من (الباء) التي هي أصل ؛ لأن دعوى التعويض من الفروع لا يحتاج إليه ، انظر : غاية الأمل ص٢٨٤ .

(٤) من العرب مَن يقول : (لاهللّه) ؛ فتحذف الألف ، و(ذا) هو المقسم عليه عند الخليل ، تقديره : (لا والله الأمر ذا) ؛ فحذف (الأمر) تخفيفًا ، ولم يقولوا : (لاهلّله هذا) ؛ لأنهم جعلوها في أوّل الكلام مغنية عنها ، انظر : البديع ٢٧١/١ ، وغاية الأمل ص٢٨٣ ، ٢٨٤ ، وشرح الرضي ٣٠٢/٤ – ت/ د. يوسف عمر ، والبسيط ٩٣٣/٢ ، وتمهيد القواعد ٣٠٨٠/٦ .

(٥) اللمحة لابن الصائغ ٢٦٦/١ .

(٣) همزة الاستفهام في الرتبة الثالثة

جعلت العرب همزة الاستفهام عوضًا من (الواو) ؛ فجرُّوا بها ، نحو : (آلله لأفعلن) بالمد[١] ، وذهب ابن خروف ، وابن بزيزة ، والرضي إلى أن همزة الاستفهام دخلت لمعناها من الاستفهام ، لا للعوض ، بدليل أن الحرف حال بينها وبين المقسم به ، ولو كانت هي الجارة لما جاز الفصل[٢] ، ومن مجيئها عندهم للاستفهام : قوله ﷺ لعبد الله بن مسعود η لما قال : هَذَا رَأْسُ أَبِي جَهْلٍ : « آللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ »[٣] ، وقد تكون هذه الهمزة للإنكار كقول الحجاج في الحسن البصري: " آلله ليقومن عبد من العبيد فيقولن كذا وكذا "[٤].

(٤) قطع همزة الوصل

قطع همزة لفظ الجلالة (الله) جاء في موضع مخصوصٍ ، وهو إذا كان قبله فاء ، وقبلها همزة الاستفهام ، نحو : (أفألله لأفعلن) ، ولا تقطع إلاّ هنا وفي النداء ؛ فصار قطعها عوضًا من الواو[٥] ، ولا تظهر الواو في هذه المواضع – كما كما ذكر سيبويه[٦] – .

---

(١) انظر : شرح الرضي ٣٠٤/٤ ، والبسيط ٩٣٣/٢ ، واللمحة ٢٦٦/١ ، وتمهيد القواعد ٣٠٧٩/٦ ، ٣٠٨٠ .

(٢) شرح الجمل لابن خروف ٥٠٩/١ ، وغاية الأمل ص٢٨٤ ، وشرح الرضي ٣٠٤/٤ .

(٣) أخرجه الإمام الطبراني في المعجم الكبير ٨٤/٩ حديث رقم ٨٤٧٣ .

(٤) انظر : شرح الرضي على الكافية ٣٠٤/٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٥٠٠/٣ ، والبديع ٢٧١/١ ، وغاية الأمل ص٢٨٤ ، وشرح الرضي ٣٠٤/٤ ، والبسيط ٩٣٣/٢ ، ٩٣٤ ، واللمحة ٢٦٦/١ .

(٦) الكتاب ٤٩٩/٣ ، ٥٠٠ .

ويلحق بالقسم – أيضًا – : اللام ، وتلازم معنى التعجب ، نحو : (لله لا يؤخَّر الأجل)، ولما لم تكن =

أثر الرتبة الثالثة في هذه الأحرف السابقة :

يظهر أثر الفرعية في أن هذه الأعواض لا تدخل إلاّ على اسم (الله) تعالى خاصة ، ولا يكون في المقسم به – هنا – إلاّ الجر ، وذلك لأن هذه الأشياء عُوضت من حرف القسم، وهو يجر ما بعده ، فجعلوا الجر بها أيضًا(١).

وحكى سيبويه عن العرب أنه يجوز جر لفظ (الله) دون عوض ، نحن : (الله لأفعلنّ)(٢) ، ومما هو جدير بالذكر أن الثمانيني ذهب إلى أن نحو : (الله لأفعلنّ) أصله : (تالله) ؛ فأبدلت التاء هاء ، ثم أبدلت الهاء همزة(٣) ، وعلى هذا فهو عنده بدل بدل في البِنْية الصرفية .

=

أصلًا في هذا الباب لم تتصرف ، فلم تدخل إلاّ على اسم الله وحده ، ويلحق به : (مُن) – بضم الميم أو كسرها – ، نحو : (مُن ربي لأفعلن) ، واختصت بلفظ (ربي) وحده ، ويلحق بها : (م) مثلثة الميم ، ولا تدخل إلاّ على اسم الله – تعالى – نحو : (م الله لأفعلن) وليست بدلًا من واو القسم عند أبي حيان ولا أصلها (مِنْ) ، ولا (ايمن) حذف منها حتّى بقيت الميم ، انظر : الارتشاف ص١٧١٧ ، وانظر أيضًا : شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢٥٥ ، وشرح ابن عصفور ١/٥٥١ ، ٥٥٢ ، والمنهاج للعلوي ١/٣٥٦ ، وشرح الجمل لابن الفخار ١/٤٢٤ .

(١) انظر : البسيط ٢/٩٣٤ ، وتمهيد القواعد ٦/٣٠٨٠ ، ٣٠٨٥ ، قال أبو حيان : " فلو جئت بشيء من هذه الأعواض فيما يقسم به من غير لفظ (الله) ، وحذفت حرف الجر الموضوع للقسم لم يكن إلاّ النصب ، تقول : (العزيز لأفعلنّ) " ، انظر : الارتشاف ص١٧٦٧ .

(٢) الكتاب ٢/١٦١ .

(٣) الفوائد والقواعد ص٦٩٧ ، ٦٩٨ .

الفَصْلُ الرَّابِعُ

" الرتبة الثالثة " في بنية الكلمة ، وأصلها

وفيه مبحثان :

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

" الرتبة الثالثة " في الجمع ، والتصغير ، والنسب

وهو في ثماني مسائل :

قد تحدث في بعض حروف الكلمة تغييرات ناشئة عن الجمع ، أو التصغير، أو النسب تجعل هذا الحرف في " الرتبة الثّالثة " ، وسيتناول هذا المبحث ذلك فيما يأتي :

(١) جمع نحو : (آدم) ، وتصغيره على (أوادم ، وأويدم)

إذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة ، وسكنت الثانية منهما ، وقبلها همزة مفتوحة ، وجب قلب الثانية منهما ألفًا للتخفيف ، نحو : (آدم ، وآخر)[١] ؛ فالأصل : (أأْدم ، وأأْخر) الأولى همزة (أفعل) كـ (أحمر) ، والثانية فاء الفعل من (الأدمة ، والتأخر) ؛ فأبدل الهمزة الثانية ألفًا محضة ، كأنها ألف زائدة ؛ كألف (ضارب)[٢] .

---

(١) انظر : اللباب ٣٠٧/٢ ، وشرح التعريف بضروري التصريف ص١٢٤ ، وط/ د. البغدادي ص١٦٢ ، ١٦٣ .

(٢) المقتصد في شرح التكملة ٣٤٦/١ ، وإنما كان هذا على وزن (أفعل) ؛ لسببين :

الأوّل : قلّة زيادة الهمزة حشوًا ، وكثرته أوّلاً ؛ فكان الحمل على الكثير المطرد أولى .

=

وعند تصغير نحو : (آدم) ، أو جمعه جمع تكسير ، نقول : (أويدم ، وأوادم)[١] ، وقد اختلف الصرفيون في هذه الواو فيهما على مذهبين ، هما :

١ – المذهب الأوّل : مذهب الجمهور أن الواو بدل من الألف المبدلة من الهمزة في (آدم) ؛ فهي – على ذلك – من الرتبة الثالثة ، وهذا هو مذهب المازني ، وابن جني ، والثمانيني ، وابن الأثير ، واختاره العكبري ، والخوارزمي ، وابن يعيش ، وابن إياز ، وأجازه عبد القاهر[٢] .

واحتج هؤلاء على ذلك بأن الواو بدل من الألف ، لا من الهمزة : بإجراء الألف المبدلة – هنا – مُجرى الألف الزائدة في نحو : (خاتم ، وضارب) ؛ فقلبوها واوًا في (أوادم) ، كما قلبوا الألف واوًا في (خواتم، وضوارب)[٣] ؛ فهي وإن كان أصلها الهمزة – كما ذكرنا – فإنها تجري

=

الثّاني : أنه ممنوع من الصرف ، ولو كانت الهمزة الأولى فاء الكلمة لكان على (فاعَلَ) ؛ فيجب أن يُصرف ، ولم يرد ذلك عنهم .

انظر : شرح التعريف بضروري التصريف ص١٢٤ .

(١) ويحمل التصغير – هنا – على التكسير ؛ لأنهما من وادٍ واحد ؛ بدليل أن عَلَم التصغير من حروف اللين يقع ثالثًا ساكنًا وبعده حرف مكسور ، والتكسير أيضًا كذلك ؛ فلما وجدت هذه المناسبة بينهما حمل كُلّ منهما على الآخر ، انظر : سر الصناعة ٥٨٢/٢ ، وشرح التصريف للثمانيني ص٣٠١ ، وشرح الملوكي لابن يعيش ص٢٥٨ .

(٢) انظر : المنصف ٣١٨/٢ ، وسر الصناعة ٦٦٥/٢ ، ٥٧٩ ، وشرح التصريف للثمانيني ص٣٠١ ، والتكملة في شرح المقتصد ٣٤٨/١ ، والبديع ٥٠١/٢ ، واللباب ٣٠٧/٢ ، ٣٠٨ ، والتخمير ٣٤٤/٤ ، وشرح الملوكي ص٢٥٨ ، وشرح التعريف بضروري التصريف ص١٢٥ ، وط/ د. البغدادي ص١٦٣ ، وانظر المساعد ١٠٨/٤ .

(٣) سر الصناعة ٦٦٥/٢ ، ٦٦٦ ، والممتع ص٣٦٦ .

مجرى غير المنقلبة[1] ، ولا يجوز تحقيق الهمزة الثانية في التصغير ، والجمع ؛ لما في ذلك من الثقل ، ولأن حركتها عارضة[2] .

٢ – **المذهب الثاني** : أن الواو بدل من الهمزة للتخفيف ، وليست منقلبة عن ألف (آدم) ؛ فالأصل في (أوادم ، وأويدم) : (أَأَادِم ، وأُأيدم) ؛ فتكون الواو على ذلك من **الرتبة الثانية** ، وممن ذهب إلى هذا المذهب عبد القاهر الجرجاني ، وابن عصفور ، وأبو حيان ، والمرادي[3] .

والدليل على ذلك – عندهم – : أن المقتضى لإبدالها ألفًا في نحو : (آدم) ، وهو السكون ، قد زال في التصغير ، وفي الجمع بتحريك الهمزة[4] ؛ ولذا فلا ينبغي أن تجري مجرى الألف الزائدة ؛ إذ لو كانت كذلك لجاز الجمع بينها وبين الساكن المشدّد ؛ فتقول في جمع (إمام) : (آمَّة)[5] ، كما جاز ذلك في (دابة) ، ولكن العرب تقول فيها : (أيمَّة) ، ونقلت الحركة إلى ما قبلها ؛ فدل ذلك على أنهم لا يجرونها مجرى الألف الزائدة[6] .

(٢) جمع نحو : (صحراء) على (صحاريّ) ، و(صحارَى)

إذا كانت ألف التأنيث الممدودة رابعة ، أي : على (فعلاء) ، وليس مؤنثًا لـ

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف ص١٢٥ .

(٢) انظر : البديع ٥٠١/٢ ، واللباب ٣٠٨/٢ .

(٣) انظر : التكملة في شرح المقتصد ٣٤٨/١ ، والممتع ص٣٦٦ ، ٣٦٧ ، والارتشاف ٢٦٨/١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ص١٥٧٩ ، وط/ أخرى ٢٢٢/٣ ، ٢٢٣ .

(٤) انظر : المقتصد ٣٤٨/١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ص١٥٧٩ .

(٥) أصلها : (أأْمة) ؛ فتبدل الهمزة ألفًا ؛ فتصير : (آمة) ، ثم تدغم الميم في الميم .

(٦) انظر : الممتع ص٣٦٦ ، ٣٦٧ .

(أفعل) ، نحو : (صحراء) ، فإنه يطرد جمعه بالألف والتاء ؛ فتقول : (صحراوات) ، وأما جمعه جمع تكسير فيجوز فيه ثلاثة أوجه :

١ – الأوّل : (صحاريّ) بالتشديد ، وهو الأصل فيه ؛ فتنقلب الألف الأولى في (صحراء) ، وهي التي بعد الراء ، ياءً ؛ للكسرة التي قبلها عند الجمع ، وتنقلب الألف الثانية التي للتأنيث أيضًا ياء ، وهي التي قلبت همزة في المفرد؛ لاجتماع ألفين ، ثم تدغم الياء في الياء ؛ فقالوا : (صحاريّ)[١] ، والياء الثانية هذه من " الرتبة الثالثة " ؛ لأنها – كما قال الفارسي – بدل من ألف التأنيث التي كانت قد انقلبت همزة ؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة في (صحراء)[٢].

٢ – الثّاني : (صحارِي) بكسر الراء ، وحذف الياء الثانية من (صحاريّ) للتخفيف ، وهذا وارد عن بعض العرب ؛ إذ يقولون : (الصحاري ، وهذه صحارٍ) ، كما تقول : (جوارٍ)[٣] .

٣ – الثّالث : (صحارَى) بفتح الراء ، وهو الأكثر عند العرب ؛ فيحذفون

---

(١) انظر : سر الصناعة ٨٥/١ ، ٨٦ ، والمقتصد ٦٤٧/١ ، وشرح الشافية للرضي ١٥٨/٢ ، ١٥٩ ، وتاج العروس ٢٨٦/١٢ .

(٢) التكملة ص١٠٨ ، ١٠٩ ، والمقتصد ٦٤٥/١ ، ويجوز على قلّة استعمال هذا الأصل ، ومما ورد عليه قول الوليد بن يزيد : [من الهزج]

لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشْقَرَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيا

انظر : سر الصناعة ٨٦/١ ، وشرح ابن يعيش ٥٨/٥ – ط/ المنيرية ، وشرح الشافية للرضي ١٩٤/١ ، ١٦٢/٢ ، وتاج العروس ٢٨٧/١٢ ، ويروى : (**وَقَدْ أَغْدُو**) ، و(**يَجْتَابُ**) ، والأشقر : اسم فرسه .

(٣) انظر : المقتصد ٦٤٨/١ ، ١٣٢٢/٢ ، وشرح الشافية للرضي ١٦٣/٢ .

الياء الأولى من (صحاريّ) ؛ لاستثقال الياء المشدّدة في آخر الجمع الأقصى ، وبيان ذلك : أنهم حذفوا الياء الأولى المشدّدة ، وأبدلوا من الياء الثانية ألفًا ، كما أبدلوا الكسرة فتحة ؛ فقالوا : (صحارَى) ؛ لتسلم الألف من الحذف عند التنوين[١] .

قال الرضي : " والأَوْلَى بعد الانتقال إلى هذا الحال : الانتقال إلى **درجة ثالثة** ، وهي قلب الياء ألفًا "[٢] ، وإنما فعلوا ذلك ؛ ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الألف التي للتأنيث ، والتي لغير التأنيث ، نحو : ألف (مرمى ، ومغزى) ؛ إذ قالوا فيهما : (المرامي ، والمغازي)[٣] ، ولعلك تلحظ أن الياء الثانية – هنا – في " **الرتبة الرابعة** " ؛ إذ هي في الأصل ألف ، ثم صارت همزة ، ثم ياء ، ثم ألفًا .

(٣) تصغير نحو : (كتاب) عند المحققين

المشهور أن الألف في نحو : (كتاب) تقلب ياء في التصغير ، ثم تدغم الياء في الياء ؛ فيقال : (كتيِّب) ، وقد ذهب المحققون الحذاق ، وذوو القياس القوي – كما يقول ابن جني – إلى أن هذه الألف قلبت واوًا ؛ فصار التقدير : (كُتَيْوب) ؛ فلما اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ؛ فصارت إلى : (كتيِّب)[٤] ، وعلى هذا فالياء من " **الرتبة الثالثة** " ؛ لأنها بدل

---

(١) المقتصد ٦٤٨/١ ، وتاج العروس ٢٨٦/١٢ ، ٢٨٧ .

(٢) شرح الشافية ١٦٢/٢ .

(٣) تاج العروس ٢٨٧/١٢ .

(٤) سر الصناعة ٥٨٢/٢ ، ٥٨٣ ، وهو مذهبه أيضًا ، انظر : ٥٨٤/٢ .

من واو بدل من ألف المد .

والذي حملهم على ذلك : أن أكثر قلب الألف يكون إلى الواو ، نحو : (ضارب ، وضوارب) ؛ إذ قلبت واوًا ، ولا ضمة قبلها ، كما قلبت في نحو : (رحويّ ، وعصويّ ، وملهويّ) ؛ ولذا قلبت واوًا في هذا الموضع ، أيضًا[١] .

(٤) تصغير نحو : (سماء) على (سُمَيَّة)

(سُمَيَّة) تصغير (سماء) ، وأصلها : (سُمَيِّي) بثلاث ياءات : الأولى ياء التصغير ، والثانية بدل المدة (الألف) ، والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو ؛ لأنه من (سما يسمو) ؛ فحذفت منه الثالثة تخفيفًا ؛ لتوالي الأمثال[٢] ، فالياء الثالثة المحذوفة في " رتبة ثالثة " ؛ إذ هي بدل من الهمزة (رتبة ثانية) ، وهي بدل من الواو (الأصل = رتبة أولى) .

ونجد أنها عند ابن النحوية في الرتبة الرابعة ، كما في (عُطَيّ) تصغير (عطاء) ؛ أصلها : (عطاو) ، من (عطا يعطو) : إذا تناول الشيء ؛ فأبدلت الواو همزة ، وضعفت بتطرفها فقلبت ألفًا ؛ فالهمزة بدل من ألف ، هي بدل من واو ، وعند التصغير تقلب ياء[٣] .

(٥) تصغير نحو : (ضيراب) بعد التسمية به

---

(١) وأما نحو : (مفيتيح ، ومفاتيح) فلم يمكن قلب الألف فيهما واوًا ؛ لأن الكسرة تمنع من ذلك ، انظر : سر الصناعة ٢/٥٨٣ ، ٥٨٤ .

(٢) ولو سُمِّي به مذكر حذفت منه التاء ؛ فتقول : (سُمَيّ) ؛ لتذكير مسماه ، انظر : شذا العرف ص١٣٤ .

(٣) حاشية ابن النحوية على كافية ابن الحاجب ١/١٢٧ ، ١٢٨ ، ولا يظهر لهذه الرتبة أثر – كما نرى – لأنها حذفت ، وإنما ذكرتها تتميمًا للفائدة .

الأصل في مصدر نحو : (ضارَبَ ، وقاتَلَ) هو (ضيراب ، وقيتال) بالياء فيهما[١] ؛ إذ هي منقلبة عن الألف ؛ للكسرة قبلها[٢] ، فإذا سميت بهذين المصدرين ، ثم صغرتهما وجب قلب الياء واوًا ؛ لأجل الضمة قبلهما ؛ فتقول : (ضويريب ، وقويتيل)[٣] ، وإنما قلبت واوًا ، مع أنها غير منقلبة عنها ؛ لأن أصلها الألف ، ولا يمكن ردها إلى الأصل فيها ؛ لأجل الضمة قبلها ، ولم يبق هناك غير الواو ؛ فقلبت إليها[٤] ، وهذه الواو في نحو : (ضويريب) بدل من الياء المبدلة من ألف (فاعَلَ)[٥] ؛ ولذا كانت من " الرتبة الثالثة " ، كما ترى .

(٦) تصغير (هَنَة) على (هُنَيْهة)

(هَنٌ) كـ (أخ) : كناية بمعنى : شيء ، وأصله : (هَنَوٌ) ، تقول في التثنية : (هما هنوان) ، و(الهنَةُ) ، أي : الشيء اليسير[٦] ، وتصغر على (هُنَيَّة) ، وهو القياس فيها ، أصلها : (هُنَيْوة) اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، ويجوز تصغيرها على (هُنَيْهة) ، كما في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ – رضي الله عنه– : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْكُتُ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ إِسْكَاتَةً ، قَالَ :

---

(١) ومن قال : (ضِرَّاب ، وقِتَّال) فإنه حذف الياء تخفيفًا وللعلم بموضعها ، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٨٥/٥ .

(٢) سر الصناعة ٥٩٢/٢ .

(٣) وينبغي قلبها أيضًا واوًا في جمع التكسير ؛ فيقال : (ضوارب ، وقواتيل) ؛ وذلك لأن التكسير محمول على التصغير ؛ لأنهما من وادٍ واحد ، انظر : رصف المباني ص٤٤١ .

(٤) سر الصناعة ٥٩٣/٢ .

(٥) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٨٥/٥ .

(٦) ويقال للمرأة أيضًا ، انظر : الصحاح (هن و) .

حَسِبْتُهُ قَالَ : هُنَيْهة "[١] .

فالأصل في (هنيهة) – كما ذكرنا – (هُنَيوة)[٢] ، ثم قلبت الواو ياء ، كما قلبت في (عُرَيَّة) تصغير (عُرْوة) ؛ فصارت في التقدير : (هُنَيَّة) ، ثم استثقل التضعيف فيها ؛ فقلبت الياء الثانية هاء ؛ فقيل : (هنيهة)[٣] ؛ فهو – على هذا – من " الرتبة الثالثة " ؛ لأن الهاء أصلها واو ، ثم ياء[٤] ، وإنما جاز تقدير : (هنيوة) ، وإن لم يكن مستعملًا ؛ لأن الإبدال فيها لازم ، والأصل يقدر تقديرًا من غير أن يستعمل ؛ فصارت الياء كأنها أصل[٥] .

(٧) إبدال النون من الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث في نحو : (صنعاني) عند الخليل

(١) أخرجه البغوي في شرح السُّنّة ٤٠/٣ حديث رقم ٥٧٤ ، وهذه هي رواية الكُشْمَيْهني ، وإسحاق ، والحميدي في مسنديهما عن جرير η ، انظر : تاج العروس ٣١٥/٤٠ ، ويروى أيضًا : (هُنَيَّةً) ، وهي رواية الأكثرين ، و(هُنيئة) بالهمز ، وعليها أكثر رواة الإمام مسلم ، وخطّأه النووي ، انظر في ذلك : شرح صحيح مسلم للنووي ٩٦/٥ ، ٩٧ ، وفتح الباري لابن حجر ٢٢٩/٢ ، وعمدة القاري للعيني ٢٩٣/٥ .

(٢) انظر : سر الصناعة ٥٥٩/٢ ، ٥٦٠ ، والمنصف ١٤٠/٣ ، والبديع ٥٥٣/٢ ، والممتع ٤٠٠/١ ، ٤٠١ ، والمقرب ص٥٣٦ ، والارتشاف ٣٣٣/١ ، وشفاء العليل ١١٢٤/٣ .

(٣) انظر : التتمة لابن القبيصي ص١٣٠ ، وشرح الملوكي لابن يعيش ص٣١٣ ، ٣١٤ ، وتوضيح المقاصد ص١٦٢٥ .

(٤) انظر : المسائل العضديات ص٣١ ، ٣٢ ، وسر الصناعة ٥٦٠/٢ ، وشرح التصريف للثمانيني ص٣٥٧ ، وغوامض الصحاح للصفدي ص٦٢ .

(٥) شرح الملوكي ص٣١٤ ، ٣١٥ .

القياس في نحو : (صنعاء ، وبهراء ، وبطحاء) أن يُقال في النسب إليها : (صنعاوي ، وبهراوي ، وبطحاوي) بالواو ، كما تقول في (صحراء) : (صحراوي) تبدل من الهمزة واوًا ؛ فرقًا بينها وبين الهمزة الأصلية ، ولكن العرب قالوا فيها على غير قياس : (صنعاني ، وبهراني ، وبطحاني)[1] ، والنون في هذه الأسماء بدل ، وقد اختلف الصرفيون فيها ، هل هي بدل من الواو ، أو من الهمزة ؟ وذلك على مذهبين ، هما :

١ – المذهب الأوّل : قول الخليل ، والمبرد ، وابن جني ، وابن عصفور ، والمرادي ، والشيخ خالد[2] ، أن النون بدل من الهمزة[3] ؛ وذلك لأن هذه النون أشبهت ألف التأنيث في (حمراء) ؛ لأن ألف المد ، وألف التأنيث في (صنعاء) كالألف والنون في (غضبان ، وسكران) ؛ لاشتراكهما في منع الصرف ، واختصاص أحدهما بالتأنيث ، والآخر بالتذكير[4] ، قال الثمانيني : " إنما قلبوا من الهمزة نونًا ؛ ليدلوا على أن النون في (سكران ، وعطشان ، وبابهما)

---

(١) ومثلها : (سُوراء) ، لموضع قريب من بغداد ، و(دُستواء) لقبيلة معروفة ، تقول فيهما : (سوراني ، ودستواني) ، وصنعاء : مدينة في اليمن . وبهراء : قبيلة معروفة . وبطحاء : مدينة بالمغرب ، انظر : شرح التصريف للثمانيني ص٣٤٠ مع حاشية المحقق ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٩١/٥ – ط/ العلمية ، والمقرب ص٥٣٥ .

(٢) انظر : الكتاب ٣١٥/٣ ، ٣٣٦ ، ٤٢٠ ، ٢٤٠/٤ ، والمقتضب ٣٣٥/٣ ، والأصول ٣٧٦/٣ ، والمنصف ١٥٨/١ ، وسر الصناعة ٤٣٦/٢ ، والمقرب ص٥٣٥ ، والممتع ص٣٩٥ ، وتوضيح المقاصد ص١٦٢٨ ، والتصريح ٥٩٨/٢، وط/ بحيري ٤٠٥/٥ ، ٤٠٦ .

(٣) انظر : ما ينصرف للزجاج ص٣٥ ، والمقتصد ١٣١٩/٢ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ١١/٦ ، ٣٦/١٠ – ط/ المنيرية ، وشرح الشافية للرضي ٥٤/٢ ، ٥٥ ، وانظر : شمس العلوم ٩١/١ ، والوجيز للأنباري ص٥٠ ، والمناهج الكافية ص٥١٢ .

(٤) انظر : اللباب للعكبري ٣٣٢/٢ ، والتصريح ٢٠٦/٥ .

منقلبة عن همزة التأنيث في نحو : (حمراء) ، وبابها ؛ لأن العرب إذا أعلت شيئًا تركوا بعضه خارجًا على الأصل ؛ ليكون شبهة على الأصل الذي انتقلوا عنه إلى غيره "[١] ، وعلى هذا المذهب فالنون بدل من بدل ؛ إذ هي من " الرتبة الثالثة "[٢] ، وضعف العكبري هذا ؛ لأنه بعيد في القياس ؛ لأن النون لا تشبه الهمزة ، ولا تقاربها ، ولم تبدل منها في موضع آخر ؛ لأن النون من الفم ، والهمزة من أقصى الحلق[٣] .

٢ – المذهب الثّاني : قول الفارسي ، وابن سيده ، وعبد القاهر ، والزمخشري ، وتابعهم الخوارزمي ، وابن القبيصي ، وابن يعيش ، وأجازه ابن جني[٤] ، أن النون بدل من الواو في (صنعاوي) ؛ فهي منقلبة من الواو التي انقلبت عن الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث[٥] ، كأنهم قالوا : (صنعاء) ، ثم

---

(١) شرح التصريف ص٣٤١ .

(٢) شرح الملوكي ص٣١٤ ، ومما هو جدير بالذكر أن موضع الرتبة الثّالثة – هنا – بعيد عن النسب ، وعن يائه ؛ إذ لم يحدث فيه تغيير – كما ترى – بسبب النسب ، ولكنني ذكرت هذا الموضع – هنا – لملازمة الكلمة للنسب .

(٣) اللباب ٣٣٢/٢ ، وانظر : سر الصناعة ٤٤١/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٩١/٥ ، وشرح الملوكي ص٢٨٦ .

(٤) انظر : المسائل البغداديات ص١٥٠ ، والمسائل العسكرية ص٢٧٢ ، ٢٧٣ ، والمسائل المشكلة ص١٥٠ ، ٢٣١ ، والتكملة ص٥٦٤ ، والمنصف ١٥٨/١ ، والمخصص ١٢٠/١ ، والمقتصد ١٣٢١/٢ ، ١٢٩٣ ، والتخمير ٣٤٨/٤ ، والتتمة ص١٣٢ ، وشرح المفصل ٧٦/١٠ – ط/ المنيرية ، ٣٩١/٥ – ط/ العلمية ، وشرح الملوكي ص٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٥) انظر : الإبدال والمعاقبة للزجاجي ص٩٥ ، وسر الصناعة ٤٣٦/٢ ، ٤٣٧ ، ٤٤١ ، وشرح الملوكي ص٢٨٦ .

قلبوا من الهمزة الواو ؛ فقالوا : (صنعاوي)[1] ، واحتج هؤلاء بأن النون تشبه الواو من عدة أوجه ، هي :

الأوّل : الغنة ؛ ولذلك أدغمت فيها ، نحو : (من واقد) ؛ فتقول : (موَّاقد) بإدغام الواو في النون .

الثّاني : أن كُلّ واحدة منهما تكون ضميرًا ، نحو : (قاموا ، وقمن) ، كما تكون علامة للجمع ، نحو : (قاموا إخوتك ، وقمن أخواتك) .

الثّالث : أن النون علامة للإعراب ، كنون الأمثلة الخمسة ، نحو : (يضربان) ، ومثلها الواو – أيضًا – في نحو : (أبوه ، والزيدون)[2] .

ومما يعضد هذا : أن همزة التأنيث من شأنها أن تبدل واوًا في النسب ، كقولهم في (حمراء) : (حمراويّ)[3] ؛ فجعْل الحرف بدلًا مما يقاربه أولى من أن يُجعل بدلًا من الهمزة التي لا تقاربه، ولا يكون هذا – كما يقول عبد القاهر – " بمنزلة أن تغير الحرف مرتين ؛ لأجل أن إبدال الهمزة واوًا في هذا النحو لازم، فالواو من حيث وجب نيابته عن الهمزة حتّى كأنه أصل بنفسه ، أبدل إلى حرف "[4] ، والنون على هذا في " **الرتبة الرابعة** " ؛ لأنها بدل من الواو ، والواو بدل من الهمزة ، والهمزة بدل من ألف التأنيث[5] .

---

(١) شرح التصريف للثمانيني ص٣٤١ .

(٢) انظر في ذلك : المنصف ١٥٨/١ ، وسر الصناعة ٤٤١/٢ ، وشرح التصريف ص٣٤١ ، ٣٤٢ ، والمقتصد ١٣١٩/٢ ، واللباب ٣٣١/٢ ، ٣٣٢ ، وشرح الملوكي ص٢٨٦ .

(٣) التتمة ص١٣٢ .

(٤) المقتصد ١٣١٩/٢ ، ١٣٢٠ .

(٥) انظر : سر الصناعة ٤٤١/٢ ، واللباب ٣٣٢/٢ .

(٨) قلب الواو أو الياء ألفاً ثم واواً في النسب

جاءت الواو – هنا – بدلًا من بدل في عدة مواضع من باب النسب، ويظهر ذلك جليًّا فيما يأتي :

١ – النسب إلى المقصور الذي ألفه ثالثة ، نحو : (عصا ، ورحى، وفتى، ونوى) ، يجب قلبها واوًا ، فتقول : (عصويّ ، ورحوي ، وفتويّ ، ونووي) ، فهي بدل من بدل من الأصل[١] ؛ وذلك لأن الواو فيها بدل من الألف ، ثم ألف (عصا) منقلبة عن الواو ، وألف (رحى ، وفتى ، ونوى) منقلبة عن الياء[٢] ، كأنهم أرادوا تحريك الألف في هذه الأسماء ؛ لالتقاء الساكنين : الألف والياء الأولى من ياءي النسب ، ولم يمكن تحريك الألف ؛ فقلبوها إلى حرف يمكن فيه الحركة ، وهو الواو ، واختاروا الواو دون غيرها لتختلف الأحرف[٣] .

٢ – وقد تنشأ الرتبة بعد تغيير ما قبل الحرف فيها ، وذلك في مواضع ، هي :

أ – المنقوص الذي ياؤه رابعة ، نحو : (القاضي ، والحاني ، والراضي)، عند النسب إليه يجري مجرى الألف الرابعة ؛ فيجوز فيه وجهان :

---

(١) المنصف ٢١٥/١ .

(٢) انظر : سر الصناعة ٥٧٩/٢ ، ٥٨٠ ، واللباب ٣٠٦/٢ ، والتخمير ٣٤٤/٤ ، والتتمة لابن القبيصي ص١٠٠ ، ١٠١ ، ١١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٥٠/٣ ، والمنهاج للعلوي ١٤٤/٢ ، وتوضيح المقاصد ص١٤٤٨ .

(٣) ولم يقلبوها ياء كراهية اجتماع ثلاث ياءات ، وكسرة ، انظر : سر الصناعة ٥٨٠/٢ ، وشرح الملوكي ص٢٥٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٥٠/٣ .

الأوّل : حذف الياء ؛ فتقول : (القاضيّ ، والحانيّ ، والراضيّ)[1] بحذف الياء ، وهذا هو الأرجح[2] .

الثّاني : تقول فيها : (القاضوي ، والحانوي ، والراضوي) ؛ فتبدل من الكسرة الفتحة[3] ، ومن الياء الألف ، ثم تقلب الألف واوًا ، فهو من " **الرتبة الثالثة** " ؛ لأنه أبدل من الياء ألفًا ، ثم أبدل منها الواو ، ونلحظ أنه لم يقع البدل فيها إلاّ بعد تغيير كسرة عينه إلى الفتحة[4] ؛ ولذا يسميه ابن الفخار ، فرع الفرع[5] .

ب – النسب إلى الاسم الثلاثي الذي آخره ياء مشددة ، نحو : (حي ،

---

(١) الحاني : الموضع الذي يباع فيه الخمر ، وقيل : هو الحانية ، وأصل (حانة) : (حانية) سميت بهذا لأنها تحنو على مَن ما فيها ، انظر : المحتسب ١٣٤/١ ، والحانوت مقلوب منه ، أصله : (حَنْووت) قدمت اللام وهي الواو إلى موضع العين،ثم قلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ينظر:شرح ابن يعيش٣/٤٥٥،٤٥٤.

(٢) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص١١٥٣ ، والتصريح ٥٩١/٢ .

(٣) فهو كفتح لام (تغلب) في النسب عند بعض العرب ، انظر : توضيح المقاصد ص١٤٤٩ .

(٤) انظر : التكملة ص٢٥٥ ، والمسائل العضديات ص١٠٩ ، والمقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر ٤٣٠/١ ، ٤٤٣ ، ١٥٠٥ ، ١٥٠٦ ، وشرح ابن يعيش ٤٥٤/٣ – ط/ العلمية ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٤/٢ – ط/ العلمية ، وتوضيح المقاصد ص١٤٤٨ ، وشرح الجمل لابن الفخار ص١١٥٣ .

(٥) شرح الجمل ص١١٥٤ ، ومنه قول الشّاعر : [من الطويل]

فَكَيْفَ لَنَا بِالشرْبِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا ∴ دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ ولاَ نَقْدُ

انظر : الكتاب ٧٢/٢ ، والشيرازيات ٢٥١/٢ ، والعضديات ص١١٠ ، والمحتسب ١٣٤/١ ، والمقتصد ٤٣١/١ ، والمفصل ص٢٠٩ ، وشرح ابن يعيش ٤٥٢/٣ ، وشرح ابن عصفور ٤٦٥/٢ ، والمنهاج ١٤٦/٢ ، وتوضيح المقاصد ص١٤٤٨ ، والتصريح ٥٩٢/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٠/٤ .

وطي) ، فتقول فيهما : (حيوي ، وطووي) ؛ فلا يحذف منه شيء ، ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثي ، فإذا كانت الياء أصلية ، نحو : (حي) فُتح ثانيه ، فتقلب الياء الأخيرة ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم تقلب واوًا؛ لأجل النسب ، فتقول : (حيوي) ، وإذا كانت الياء أصلها الواو فإنه يرد إلى أصله، فتقول في (طي) : (طووي)[١] ، فالواو التي قبل ياء النسب فرع فرع ؛ لأنها مبدلة من ألف مبدلة من الياء التي هي لام الكلمة[٢] .

ج – النسب إلى ما آخره ياء مشددة إحداهما زائدة ، نحو : (مرميّ ، ومسعيّ)[٣] ، يجوز فيه وجهان :

الأوّل : حذف الياءين جميعًا ، والتعويض عنهما بياء النسب ؛ فتقول : (مرميّ ، ومسعيّ) ، والصورة فيهما واحدة ، ولكن التقدير مختلف[٤] .

الثّاني : حذف الياء الأولى ؛ لأنها ساكنة زائدة ، وقلب الثانية واوًا ، وذلك بعد قلب الكسرة فيها فتحة ؛ فتقلب ألفًا ، ثم واوًا ؛ فتقول: (مسْعَويّ ، ومرمويّ)[٥] .

د – النسب إلى (فَعيل) المعتل اللام ، نحو : (عليّ ، وغني ، وعديّ) ، تحذف الياء الأولى الساكنة ، فيبقى الاسم على وزن (فعِل) ، فأبدلوا من الكسرة

---

(١) شرح ابن يعيش ٤٥٧/٣ ، وتوضيح المقاصد ص١٤٥١ ، وأجاز ابن الفخار أن تنسب إليه على حاله ، بالجمع بين أربع ياءات ، فنقول : (حيِّيّ ، وطيِّي) ، انظر: شرح الجمل ص١١٥٦ .

(٢) شرح الجمل لابن الفخار ص١١٥٧ ، والصفوة الصفية ٤٦٨/٢ .

(٣) أصلهما : (مرمُوي ، ومسْعُوي) على وزن (مفعول) ، قلبت الواو ياء ، ثم أدغمت في الياء .

(٤) شرح ابن يعيش ٤٥٩/٣ ، والمنهاج ١٤٧/٢ .

(٥) شرح التعريف لابن إياز ص١٧٩ .

فتحة ؛ فتقلب الياء الثانية ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم تقلب الألف واوًا؛ لأجل النسب ، فتقول : (علويّ ، وغنوي ، وعدوي)[1] .

هـ – النسب إلى نحو : (ابن) ، وهو اسم ثلاثي حذفت لامه ، وعوض عنها بهمزة الوصل ، إذ أصله : (بَنَي) على وزن (فَعَلٍ) ، فإذا نسب إليه رُدّت الواو إلى أصلها ؛ فيقال : (بنوي) ، فهذه الواو في **الرتبة الثالثة** عند مكي بن أبي طالب ؛ لأن أصلها ألف منقلبة عن ياء هي لام الكلمة[2] .

٣ – وقد تكون الواو هذه في النسب من **الرتبة الرابعة** وذلك في مواضع، هي :

أ – المقصور الساكن الثاني الذي ألفه رابعة بدل من حرف أصلي ، نحو : (مَغْزى ، وملهى ، ومرمى) ، فالألف في (مغزى ، وملهى) بدل من واو ، وفي (مرمى) بدل من ياء ، قلبت الألف فيها ياء ؛ لوقوعها رابعة بعد فتحة ، ثم قلبت الياء ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فعند النسب إليها ، يجوز وجهان :

الأوّل : قلب الألف فيها واوًا ، وهو أجود ؛ لأنها منقلبة عن أصل ، والأصل يحافظ عليه ، تقول : (مغزويّ ، وملهويّ ، ومرمويّ) ، والواو – على هذا كما ترى – في **الرتبة الرابعة**[3] .

---

(١) انظر : أسرار العربيّة ٢٦٠/١ ، وشرح ابن يعيش ٤٤٨/٣ ، وشرح الجمل لابن الفخار ص١١٥٧ ، والتصريح ٥٩٧/٢ ، وذهب أبو عليّ الفارسي في التكملة ص٢٤٧ إلى جواز النسب إليه على حاله بالجمع بين أربع ياءات ، وهو ضعيف .

(٢) مشكل إعراب القرآن ٧٧٢/٢ .

(٣) انظر : شرح ابن يعيش ٤٥١/٣ ، وشرح التعريف بضروري التصريف ص١٧٧، وفي ط/ د. البغدادي ص٢٢٨ ، ٢٢٩ ، وشرح الجمل لابن الفخار ص١١٣٨ ، ١١٣٩ .

الثّاني : حذف الألف للتخفيف ، فنقول : (مغزيّ ، وملهيّ ، ومرميّ)[١] .

ب – (فُعيل) المعتل اللام ، نحو : (قُصَيّ) عند النسب إليه تحذف الياء الأولى الساكنة ، ثم تقلب الثانية ألفًا ، لتحركها ، وانفتاح ما قبلها، ثم تقلب الألف واوًا ، فتقول فيها : (قُصويّ)[٢] **، والواو – عند ابن الفخار – في الرتبة الرابعة**[٣] .

ج – ومما يتصل بهذا ، ويدخل فيه – أيضًا – : تسمية رجل بنحو : (صحراء) ، ثم تنسب إليه ، فتقول : (صحراوي) ، فأبدلت الهمزة واوًا ، فإذا رخمته بعد النسب على لغة مَن قال : (يا حارُ) ، قلت : (يا صحراءُ) ؛ فأبدلت الواو همزة ، وهذه الهمزة عند ابن جني ، والعكبري من الرتبة الرابعة ؛ لأنها مبدلة من واو ، مبدلة من همزة ، مبدلة من ألف[٤] .

---

(١) انظر : المسائل العسكرية ص٢٧٠ ، وشرح التعريف ص٢٢٨ ، والمنهاج ١٤٤/٢ ، وشرح ابن الفخار ص١١٣٩ ، والتصريح ٥٩١/٢ – ط/ العلمية ، ١٩٣/٥ – ط/ بحيري ، ويجوز فيها الإتيان بألف قبل الواو ، تشبيهًا لها بالزائدة الممدودة للتأنيث ، فتقول : (مغزاوي ، وملهاوي ، ومرماوي) ، وهو ضعيف ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٥١/٣ .

(٢) ويجوز فيه النسب على حاله ، فتقول : (قصيّيّ) بأربع ياءات ، انظر : شرح ابن يعيش ٤٤٨/٣ ، والتصريح ٥٩٧/٢ .

(٣) إذ أصلها الواو من (قصا يقصو) : إذا بعد ، ثم تقلب ألفًا ، فصارت (قُصا) فهي واو منقلبة عن ألف منقلبة عن واو منقلبة عن ياء ، انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص١١٥٨ .

(٤) سر الصناعة ١١١/١ ، ١١٢ ، واللباب ٢٩٨/٢ ، ومما هو جدير بالذكر أن الحرف قد يكون في الرتبة الخامسة ، أو السّادسة ، أو السابعة ، كما في ترخيم (رحويّ) ، أو (ملهويّ) اسم رجل ، أو ترخيم نحو : (عنوق) اسم رجل بعد النسب إليه ، انظر : سر الصناعة ٦٧٣/٢ ، ٦٧٤ .

المَبْحَثُ الثَّانِي

" الرتبة الثالثة " في الإعلال والإبدال

وفيه مطلبان :

المَطْلَبُ الأَوَّلُ

الرتبة الثالثة في قلب الواو،أوالياءألفًا ثم همزة

وذلك في ثلاث مسائل :

(١) إبدال الواو أو الياء ألفًا ثم همزة في نحو : (كساء ، وسماء)

تبدل الهمزة المتطرفة وجوبًا من الواو أو الياء الأصليتين ، نحو : (كساء ، وسماء ، ورداء)[١] ، أو من الياء الزائدة للإلحاق ، نحو : (حِرباء ،

---

(١) فأما نحو : (صحراء ، وحمراء ، وصفراء) فالهمزة فيها بدل من ألف التأنيث وقعت الألف بعد ألف زائدة ؛ فالتقى ألفان ، فقلبت الثّانية همزة ، انظر : سر الصناعة ٨٢/١-٨٧ ، والمقتصد ٤٤٧/١ ، ٤٤٨ ، وشرح الملوكي ص٢٦٧ ، ٢٦٨ ، والممتع ص٣٢٩ ، ٣٣٠ ، والتصريح ٦٩٢/٢ ، وكذلك الحكم في حروف التهجي إذا استعملت اسمًا ، نحو : (هذه باء ، وتاء) ؛ فالأصل : (با ، وتا) زيدت ألف أخرى ؛ فاجتمعت ألفان حكمًا ، فأبدلت الثّانية همزة ، انظر : سر الصناعة ٧٨٥/٢ ، ٧٩٠ ، والتتمة ص١٢١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢١/٥ ، ٤٢٢.

ومما تجدر الإشارة إليه أن نحو : (حمراء) عند تثنيته أو النسب إليه تقلب الهمزة فيه واوًا ، فيقال : (حمراوان ، وحمراوي) ، فهذه الواو في الرتبة الثّالثة ؛ إذ هي مبدلة من همزة من ألف التأنيث ، انظر : البغداديات ص٤٧٧ ، ٤٩٠ ، والتكملة ص٤١ ، ٤٣ ، ٥٩ ، ومقاييس المقصور والممدود ص٦٨ ، والمقتصد ١٣٠٣/٢ ، والبديع ٨٢/٢ ، ٨٣ ، والممتع ص٣٦٣ .

وعِلباء)[١] .

وقد اختلف النحويون في كيفية هذا الإبدال ، على مذهبين :

١ – المذهب الأوّل : مذهب ابن جني في الملوكي ، وابن مالك ، أن الواو أو الياء أبدلتا همزة مباشرة ؛ لتطرفها إثر ألف زائدة ، فهي على هذا في الرتبة الثانية[٢] .

٢ – المذهب الثّاني : أنهما بدل من بدل ؛ فهما من الرتبة الثالثة ، أبدلت الواو أو الياء ألفًا ، ثم أبدلت الألف همزة ، وهو قول الجمهور وحذاق أهل التصريف من المحققين ، ومنهم ابن جني في سر الصناعة ، وعبد القاهر، وابن الأثير ، والعكبري ، وصدر الأفاضل الخوارزمي ، ووافقهم ابن القبيصي ، وابن يعيش ، والمنتحب الهمداني ، وابن عصفور ، والمرادي[٣] .

---

(١) أي : للإلحاق بـ (سِرْداح) ، والعِلباء : عصب العنق ، والهمزة فيه زائدة لقولهم : (علب البعير) : إذا أخذه داء في جانبي عنقه ، الصحاح (ع ل ب) ، ولذلك تقول في تصغيرها : (عليبي) ؛ فتقلب ألف المد ياء ؛ لانكسار ما قبلها ، وتعيد اللام إلى أصلها ، انظر : اللباب ٢٨٢/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥١/٥ .

(٢) وهذا هو المشهور عند متأخري النحويين لمتابعتهم ابن مالك ، وينسب لسيبويه ، انظر في ذلك : الكتاب ٣٨٢/٢ ، ٣٨٣ ، والتصريف الملوكي ص١٧ ، والمقتصد ١٢٩٩/٢ ، والبديع ٤٩٢/٢ ، والألفية لابن مالك ص٧٦ ، والارتشاف ٢٥٥/١ ، وتوضيح المقاصد ١٥٦٦/٣ ، والتصريح ٦٩٣/٢ ، وذهب ابن يعيش في شرح الملوكي ص٢٧٨ إلى أن مذهب ابن جني هنا فيه تجوز في العبارة على عادة كلام النحويين ، وقد صرح ابن جني في سر الصناعة ٩٣/١ ، ٩٤ بهذا فقال: " إلاّ أن النحويين ، تجوزوا في ذلك ، ولأن تلك الألف التي انقلبت عنها الهمزة هي بدل من الواو أو الياء ؛ فلما كانت بدلًا منهما جاز أن يُقال : إن الهمزة منقلبة عنهما " .

(٣) سر الصناعة ٩٣/١ ، ٩٤ ، ٩٩ ، ١١١ ، والمقتصد ١٢٩٩/٢ ، ١٣٠٠ ، والبديع ٤٩٢/٢ ، واللباب ٢٨٢/٢ ، =

والأصل فيها : (كساو ، وسماو ، ورداي ، وحرباي ، وعلباي) وقعت الواو أو الياء طرفًا بعد ألف زائدة ؛ فقلبتا ألفًا ؛ فالتقى ساكنان ، فحركوا الثانية منهما ؛ فقلبت همزة ؛ لأنها من مخرج الألف[1] ، فالهمزة في هذه الكلمات بدل من الألف ، المبدلة من الواو أو الياء[2] ، كما ذكرنا ، – وهذا هو المذهب الصحيح في رأيي – ؛ لجريانه على القياس المطرد الجاري على القواعد الصرفية المعتبرة عند العلماء .

=

٢٩٤ ، والتخمير ٣٢٤/٤ ، ٣٦١ ، والتتمة ص١٢٢ ، وشرح الملوكي ص٢٧٧ ، ٢٧٨ ، والكتاب الفريد ١٧٥/١ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، والممتع ص٣٢٦ ، والمقرب ص٥١٨ ، وتوضيح المقاصد ١٥٦٦/٣ ، وانظر : شرح التصريف ص٣٢١ ، ٣٢٢ ، وشرح التعريف لابن إياز ص١٠٢ ، ١٠٣ ، وشرح الشافية للرضي ١٧٣/٣ ، ٢٠٤ ، والارتشاف ٢٥٥/١ ، والمساعد ٨٨/٤ ، وشفاء العليل ١٠٨١/٣ ، والمناهج الكافية ص٤٩٢ ، ٤٩٣ ، وشرح الأشموني ٢٨٦/٤ ، وينظر أيضًا : شرح الكافية لابن النحوية ص١٢٦–١٢٨ .

(١) وإنما أبدلت همزة لتحركها ووقوعها بعد فتحة ، ولا حاجز بينها إلاّ الألف ، وانضم إلى ذلك أنهما في محل التغيير ، وهو الطرف ؛ فقلبت ألفًا حملًا على باب (عصًا) فالتقى ساكنان ؛ فكرهوا حذف أحدهما فيعود الممدود مقصورًا ، ويزول الغرض الذي بنوا الكلمة عليه ؛ فحركوا الأخيرة لالتقاء الساكنين .

وهذه الطريقة لا يعتد فيها بالألف الزائدة ، وكأنها غير موجودة في اللفظ ، وهناك طريقة أخرى تراعى فيها الألف الزائدة ، وهي أن تقول : الألف الزائدة بمنزلة الفتحة اللازمة ؛ فقلبت حروف العلة ألفًا ؛ فاجتمع ساكنان ، انظر : سر الصناعة ٩٧/١ ، والمقتصد ١٣٠٠/٢ ، ١٣٠١ ، وشرح الملوكي ص٣٣٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤٩/٥ ، ٣٥٠ ، والممتع ص٣٢٦ ، وشرح التعريف ص١٠٣، وتوضيح المقاصد ١٥٦٦/٣ ، ١٥٦٧ ، والتصريح ٦٩٣/٢ .

(٢) ومثلها : (ماء) ؛ لأن ألفه منقلبة عن واو ، وهمزته منقلبة عن هاء ؛ إذ أصله : (مَوَهٌ) بدليل جمعه على (أمواه) قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم شبهت الهاء بحرف اللين لخفائها فكأنها واو أو ياء واقعة بعد الألف الزائدة فقلبت الهاء ألفًا ثم همزة ، وهو إبدال شاذ لكنه لازم ، انظر : سر الصناعة ٧٩٠/٢ ، والممتع ص٢٣٠ ، وشرح الشافية للرضي ٢٠٨/٣ .

(٢) إبدال الواو أو الياء ألفاً ثم همزة في نحو : (قائل ، وبائع)

إذا وقعت الواو أو الياء عينًا لاسم فاعل فعلٍ أعلت في فعله ، نحو : (قائل ، وبائع) فإنه يجب فيه إبدالهما ، واختلف الصرفيون في هذا الإبدال – أيضًا – على مذهبين :

١ – **المذهب الأوّل** : أن الواو أو الياء أبدلت همزة ؛ إذ أصلهما : (قاول، وبايع) ، فقلبت الواو والياء همزة ، وهو مذهب ابن مالك[١] .

٢ – **المذهب الثّاني** : أن الواو أو الياء بدل من بدل ؛ حيث قلبتا ألفًا ، ثم أبدلت الألف همزة ، وهو مذهب الجمهور كابن يعيش ، وابن عصفور ، وغيرهما[٢] .

والأصل في (قائل ، وبائع) : (قاول ، وبايع) تحركت الواو والياء ، وانفتح ما قبلهما ، وبينهما حاجز غير حصين ، فقلبتا ألفًا فاجتمع ساكنان ، فأبدلت

---

(١) وعلة الإبدال هي : الحمل على الفعل فيهما ، فكما قلبوا عينهما ألفًا في الفعل (قال ، وباع) قلبوها – أيضًا – في اسم الفاعل .

وذهب المبرد في المقتضب ٩٩/١ إلى أن ألف (فاعل) أدخلت قبل الألف المنقلبة في (قال ، وباع) ، ونحوهما ، فالتقى ساكنان ، فحركت العين ؛ لأن أصلها الحركة ، والألف إذا تحركت صارت همزة ، انظر في ذلك : التكملة ص٢٥٥ ، والبديع ٥٨٥/٢ ، والألفية لابن مالك ص٧٥ ، والارتشاف ٢٥٦/١ ، وتوضيح المقاصد ١٥٦٨/٣ ، والتصريح ٦٩٤/٢ ، وينظر : الصفوة الصفية ٦١٩/٢ ، ٦٢٠ .

(٢) شرح المفصل ٣٥١/٥ ، والممتع ص٣٢٧ ، ٣٢٨ ، وشرح الشافية ٢٠٣/٣ ، ٢٠٤، وانظر : المنصف ٢٨٠/١ ، ٢٨١ ، والتبصرة والتذكرة ٨٨٤/٢ ، والبديع ٥٨٥/٢ ، والارتشاف ٢٥٦/١ ، وتوضيح المقاصد ١٥٦٨/٣ ، وشفاء العليل ١٠٨١/٣ ، والتصريح ٦٩٤/٢ ، وشرح الأشموني ٢٨٨/٤ .

الثانية همزة ، وحركت هروبًا من التقاء الساكنين[١] .

(٣) الإبدال في نحو : (عجائز ، وصحائف)

يجب إبدال حرف المد الزائد الثالث همزة إذا جمع على مثال (مفاعل) ، نحو: (عجوز وعجائز ، وصحيفة وصحائف) ، وفي كيفية الإبدال – هنا أيضًا – مذهبان حكاهما عبد القاهر ، وهما :

١ – المذهب الأوّل : أن تجعل الهمزة قائمة مقام الواو والياء في (عجوز، وصحيفة) من غير واسطة[٢] ، وعلى هذا فتقلب الواو أو الياء همزة، فالأصل فيهما : (عجاوز ، وصحايف) ، وهو مذهب ابن مالك[٣] .

٢ – المذهب الثّاني : أن يقدر أنه قيل في (عجائز) : (عجاوز) ثم أبدلت الواو ألفًا ، ثم التقى ألفان ، فقلبت الثانية منهما ألفًا ؛ فهو من الرتبة الثالثة؛ إذ الهمزة فيه مبدلة من الألف المبدلة من حرف العلة (الواو)[٤] .

---

(١) كما تقدم في نحو : (كساء ، ورداء) ، انظر في ذلك : الممتع ص٣٢٧ ، ٣٢٨ .

(٢) المقتصد ٢/١١٤٣ .

(٣) انظر في هذا المذهب : الكتاب ٢/٣٦٧ ، والمنصف ١/٣٢٦ ، والتبصرة ٢/٨٩٦ ، ٧٩٧ ، والألفية ص٧٦ ، وشرح الأشموني ٤/٢٨٨ ، ٢٨٩ .

(٤) المقتصد ٢/١٤٤٣ ، ١٤٤٤ ، والبديع ٢/٥٩٦ ، وتجب الإشارة – هنا – إلى أن الهمزة قد تبدل ياء أو واوًا ، وتكون الكلمة من الرتبة الثّالثة ، ونلحظ أنه لا تظهر في النطق ، وإنما هي رتبة في التقدير اعتمادًا على ما يقتضيه قياس الصرفيين وقواعدهم ، وذلك في :

١ – نحو : (قضايا) مما لامه ياء أصلية في المفرد ؛ إذ يصير إلى ما هو عليه بعد أربعة أعمال معروفة في كتب الصرف ، والياء فيها منقلبة عن همزة عن ياء .

٢ – نحو : (خطايا) مما لامه همزة في المفرد بعد خمسة أعمال ، فالياء منقلبة عن همزة منقلبة عن ياء =

المَطْلَبُ الثَّانِي

الرتبة الثالثة في إبدال حرف من آخر

أوّلاً : " الرتبة الثالثة " في إبدال الهمزة من الألف وغيرها

(١) الهمزة بدل من الألف المنقلبة عن الياء

في قراءة ابن عباس : ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾[١]

قرأ ابن عباس ، والحسن ، وابن سيرين : ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾ بهمزة ساكنة بعد الراء[٢] ، وللنحويين في هذه القراءة مذهبان :

١ – المذهب الأوّل : أن الهمزة في قوله : ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُمۡ﴾ مبدلة من ألف، والألف منقلبة عن ياء ؛ لانفتاح ما قبلها ، وعلى هذا فهي في الرتبة

=

زائدة ، والألف – كما يقول الثمانيني – منقلبة عن ياء عن همزة أصلية ، انظر : شرح التصريف ص٤٩٩ ، والتصريح ٢/٧٠٠-٧٠٢ .

٣ – وكذلك نحو : (مطايا) مما لامه واو قلبت في المفرد ياء ، فهذه الياء منقلبة عن همزة عن ياء .

٤ – ونحو : (هراوى) مما لامه ظاهرة في المفرد ، فهي واو منقلبة عن همزة عن ألف زائدة .

انظر في تلك المواضع : شرح التصريف للثمانيني ص٤٩٥-٤٩٩ ، والمقتصد في شرح التكملة ٢/٩١٣ ، ٩١٤ ، ١٤٩٣-١٤٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٥٠١-٥٠٣ ، وشرح التعريف بضروري التصريف ص١١٩-١٢٢ ، وشرح الشافية للرضي ٣/١٧٩ ، والارتشاف ١/٢٦٣ ، وتوضيح المقاصد ٣/١٥٧٣ ، ١٥٧٤ ، والتصريح ٢/٧٠٠-٧٠٤ .

(١) سورة يونس – من الآية ١٦ .

(٢) انظر : مختصر ابن خالويه ص٥٦ ، والمحتسب ١/٢٥٨ ، ٣٠٩ ، ومشكل مكي ١/٣٧٦ ، والإتحاف ص٢٤٧ .

الثّالثة ، وهذه لغةٌ لعُقَيل حكاها قطرب ، يقولون في (أعطيتك) : (أعطأتك)[1] .

٢ – المذهب الثّاني : أن الهمزة في ﴿أَدۡرَأۡتُكُمۡ﴾ أصلية ، وأن اشتقاقه من (الدرء) ، وهو الدفع ، كقوله تعالى : ﴿وَيَدۡرَؤُاْ عَنۡهَا ٱلۡعَذَابَ﴾[2] ؛ فيقال : (أدرأته) ، أي : (جعلته دارئًا) ، والمعنى : (ولأجعلنكم بتلاوته خصماء تدرؤنني بالجدال ، وتكذبونني)[3] .

وذهب أبو البقاء العكبري إلى أن هذا غلط ؛ لأن قارئها ظن أنها من (الدرء) ، وهو الدفع[4] ، والظاهر أنه ليس بغلط ؛ إذ يحتمله المعنى ؛ فيصح أن يكون المراد : (لو شاء الله لدفعكم عن الإيمان به)[5] .

ومع ذلك فأرى أن كونها في الرتبة الثالثة هو الصحيح الجاري – في نظري – على قياس العربيّة ، ويعضدها أنها لغة لإحدى القبائل العربيّة – كما

---

(١) البحر المحيط ١٣٣/٥ ، ونقل السمين عن أبي حاتم أن الحسن البصري في قراءته هذه قلب الياء ألفًا ، كما في لغة بني الحارث ، يقولون : (علاك) ، ثم همز على لغة مَن قال في (العالم) : (العألم) ، وقيل : بل أبدلت الهمزة من نفس الياء ، نحو : (لبأت بالحج) ، أي : لبيت ، الدر المصون ١٦٤/٦ ، ١٦٥ ، وانظر : معاني الفراء ٤٥٩/١ ، وتأويل مشكل القرآن ص٦١ ، وإعراب النحاس ٥٣/٢ ، والمنصف ٣١١/١ ، والمحتسب لابن جني ٢٥٨/١ ، ٣٠٩ .

(٢) سورة النور – من الآية ٨ .

(٣) الدر المصون ١٦٤/٦ ، ١٦٥ ، والبحر المحيط ١٣٣/٥ ، وانظر : حاشية الشهاب ١٥/٥ ، وشرح الشافية ٣٧٠/٢ .

(٤) إملاء ما من به الرحمن ص٦٦٩ ، وروي عن الحسن أيضًا أنه قرأ : ﴿وَلَأَنذَرۡتُكُم بِهِۦ﴾ ، انظر : إعراب ثلاثين سورة ص٤٠ ، ٨٥ ، وذهب العكبري إلى أن الهمزة – هنا – مبدلة من الألف ، والألف من ياء ، انظر الإملاء ٦٦٩ .

(٥) الدر المصون ١٦٥/٦ ، والبحر المحيط ١٣٣/٥ .

ذكرنا – .

(٢) إبدال الهمزة المتحركة ألفاً ثم همزة ساكنة أو متحركة

وقد جاء ذلك في موضعين :

الأوّل : توجيه قراءة ابن ذكوان : ﴿تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾[١] بهمزة ساكنة[٢] ، والأصل فيها : (منسأة) بهمزة متحركة ، (مِفْعلة) من (نسأه) ، أي : (زجره بالعصا)[٣] ، وهي من **الرتبة الثّالثة** ؛ لأن فيه إبدال الهمزة المتحركة من (المنسأَة) ألفًا ؛ فتصير : (المِنْساة) ← ثم أبدل الألف هذه همزة ساكنة : (منسَأْته)[٤] .

الثّاني : مذهب ابن جني في قول الشّاعر :

أيــوْمَ لَــمْ يُقَــدَرَ أمْ يَــوْمَ قُــدِرْ

---

(١) سورة سبأ – من الآية ١٤ .

(٢) انظرها في : حجة القراءات ص٥٨٤ ، والتيسير ص١٨٠ ، والنشر ٢/٣٥٠ ، ومعجم القراءات للخطيب ٧/٣٤٧ .

(٣) تاج العروس ١/٤٥٤ .

(٤) انظر : المحتسب ٢/١٨٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٣٣٧ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٦٣٣ ، ١٦٣٤ ، ويحمل عليه قول الشّاعر : [من الرمل]

لَــو يَشــأ طــارَ بِــهِ ذو مَيْعَــةٍ ∴ لاحِــقُ الآطــالِ نَهــدٌ ذو خُصَــل

إذ يمكن أن يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همزة (يشاء) ، فقال : (يَشْأ) ، ثم أبدل الألف همزة ساكنة ، انظر : سر الصناعة ١/٦٥ ، والأمالي الشجرية ١/١٨٧ ، ٣٣٣ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٣ .

قال الشّاعر[١] :

مِــنْ أيِّ يَــوْمَيَّ مِــنَ الْمَــوْتِ أفِــرّْ أيَــوْمَ لَــمْ يُقْــدَرَ أمْ يَــوْمَ قُــدِرْ

ذهب الجمهور إلى أن الشّاعر حذف نون التوكيد الخفيفة للضرورة ، فبقيت الراء مفتوحة ، والتقدير : (يقدرَنْ)[٢] ، وهذا ضعيف – عند بعضهم – لأن هذه النون لا تحذف إلاّ لسكون ما بعدها ، وهو غير ساكن هنا[٣] .

وأما ابن جني فيرى أنه من الرتبة الثالثة ، وبيان ذلك : أن أصله : (أيومَ لم يُقْدرْ أم) بسكون الراء للجزم ، وبعدها همزة متحركة[١] ؛ والعرب تُجري الحرف الساكن مجرى المتحرك ، وخصوصًا إذا جاورت الحركة هذا الساكن ؛ فيصير التقدير : (أيومَ لم يقدرَ أمْ) بسكون الهمزة وفتح الراء[٢] ؛ فتقلب الهمزة ألفًا للتخفيف ، أي : (يقدرَ امْ) فيلتقي ساكنان : الألف والميم[٣] ، فتحرك الألف، وتقلب همزة ← فهي – كما ذكرنا – همزة متحركة في (أم) ، بدل من ألف بدل من همزة متحركة[٤] .

والذي دعا ابن جني إلى هذا القول أمران ، هما :

---

(١) البيتان من الرجز ينسبان لعلي بن أبي طالب η ، أو للحارث بن المنذر الجرمي ، انظر : النوادر ص١٦٤ ، وسر الصناعة ٧٥/١ ، والخصائص ٩٤/٣ ، والمحتسب ٣٦٦/٢ ، والممتع ص٣٢٢ ، والخزانة ٤٥١/١١ .

(٢) سر الصناعة ٧٥/١ ، وانظر : الخزانة ٤٥١/١١ .

(٣) سر الصناعة ٧٥/١ .

(٤) سر الصناعة ٧٥/١-٨٢ ، وانظر : الممتع ص٢١٣ ، وليراجع هذا الموضع ؛ فقد أتى فيه ابن جني بنظائر كثيرة لما ذكره ، وأبان عن عبقرية لغوية فذّة .

الأوّل : أن ذلك لم يأت عنهم في بيت غير هذا فيحمل عليه .

الثّاني: أن حذف نون التوكيد للضرورة عند الجمهور ضعيف في القياس؛ لأن التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب ، ولا يليق به الحذف والاختصار[١] .

وأرى أن هذا هو الصحيح ؛ لأن السماع والقياس يعضدانه ، ويقويانه ، بخلاف القول بحذف نون التوكيد ؛ لما فيه من قلّة النظير ، وضعف القياس .

(٣) إبدال الهمزة من الألف المنقلبة عن الواو

وذلك في موضعين :

الأوّل : ما حكاه الفراء عن العرب من قولهم : (رجلٌ مَئِلٌ) : إذا كان كثير المال[٢] ، والأصل فيها : (مَوِلٌ) بالواو على وزن (فعِل) ؛ لأن عينه واو ؛ تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها ، فيقال : (مالٌ) ، فأتوا بالكسرة التي كانت في الواو ، فحركوا بها الألف في (مالٍ) ؛ فانقلبت الألف همزة ، فقالوا : (مئلٌ) ، فهي في **الرتبة الثالثة** ؛ إذ أصلها الواو ، ثم الألف ، ثم الهمزة ، وهذا هو مذهب ابن جني ، والرضي[٣] .

الثّاني : همزة (المشتئق) في قول الشّاعر[٤] :

---

(١) سر الصناعة ٨٢/١ ، وانظر : الخصائص ٩٤/٣ ، ٩٥ .

(٢) انظر : تهذيب اللّغة ٢٩١/٥ ، وتاج العروس ٤٢٨/٣٠ (م و ل) .

(٣) سر الصناعة ٩١/١ ، ٩٢ ، وشرح الشافية ٢٠٤/٣ .

(٤) البيتان من الرجز لرؤبة ، انظر : الخصائص ١٤٥/٣ ، وسر الصناعة ٩١/١ ، وشرح ابن يعيش ٣٥٤/٥ ، والممتع ٣٢٥/١ ، وشرح الشافية للرضي ٢٥٠/٢ ، و(**دَكادِيك**) : جمع (دكداك ، أو دكدك) ، وهي الأرض التي فيها حزونة ، و(**البُرَقْ**) : جمع بُرْقة ، وهي الأرض الغليظة فيها حجارة ورمل ، =

يَـا دارَ مَـيٍّ ، بِـدَكادِيك البُـرَقْ ∴ صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجْتِ شَوقَ المُشْتَئِقْ

حيث اضطر الشّاعر إلى تحريك الألف التي قبل القاف من (المشتاق) ؛ لأنها تقابل لام (مستفعلن) في البحر الرجز ؛ فلما حركها انقلبت همزة .

وعلى هذا فهي في **الرتبة الثالثة** ؛ لأن أصله : (مُشْتَوِق) على وزن (مفتعل) ، من (الشوق) ← ثم قلبت الواو ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ← فلما احتاج الشّاعر إلى حركة الألف حركها بمثل الكسرة التي كانت في الواو التي هي أصل الألف؛ فقلبت همزة، وهذا هو مذهب ابن جني ، ووافقه ابن يعيش[1].

(٤) إبدال الهمزة من الياء المنقلبة عن الدال أو النون

وذلك في مسألتين :

١ – إبدال الهمزة من الياء المبدلة من الدال

وذلك في قول الشّاعر[2] :

يَنْشَـبُ فِـي الْمَسْـعَلِ وَاللَّهَـاءِ ∴ أَنْشَـبَ مِـنْ مآشِـر حـداء

والشاهد فيه عند ابن حبيب ، وغيره : أن المراد به (الحداد) ، فأبدل من الدال الثانية ياء كراهية التضعيف ، ولم يعتد بالألف الفاصلة بينهما ، ثم أبدل

=

و(**المُشْتَئِقْ**) : المشتاق .

(١) انظر : سر الصناعة ٩١/١ ، وشرح المفصل ٣٥٦/٥ .

(٢) البيتان من الرجز لأبي المقدام أو لغيره ، انظر : المسائل العضديات ص١٥٨ ، والخصائص ٢٣١/٢ ، ٣١٨ ، والإنصاف ٤٤٥/٢ ، وضرائر الشِّعْر لابن عصفور ص٢٢٤ .

الياء همزة ؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة ؛ فقال : (حمراء) ، فهو – إذن – في **الرتبة الثالثة**[١] ، وجعله ابن عصفور من باب الضرورة الشِّعْريّة[٢] .

(٢) إبدال الهمزة من الياء ثم من النون في (أفناء) جمع (فن) عند الفارسي

تقول العرب : (هو من أفناء النّاس) : إذا لم يُعْرف مَن هو ؟ فـ (الأفناء) تعني : أخلاط النّاس على اختلاف ضروبهم وصنوفهم[٣] ، وهو على وزن (أفعال) ، والقياس في مفرده : أن يكون على وزن (فَعَل) ، نحو : (زمن وأزمان، وطلل وأطلال) ؛ ولذا فإن المفرد منه هو (فنَى) ، مثل (قفَا وأقفاء ، ورحًى وأرحاء)[٤] .

وأجاز الفارسي أن يكون مفرده هو (فَنّ) ، جاء جمعه على (أفناء) ، أبدلت الياء من النون الثانية ؛ لاجتماع المثلين ، ثم أبدلت منها الهمزة ؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة ؛ فهو من **الرتبة الثالثة** .

ويظهر أثر الرتبة عنده في أنهم ألزموا (أفناء) البدل في هذا

---

(١) المسائل العضديات ص١٥٨ .

(٢) ضرائر الشِّعْر ص٢٢٤ ، ومما يتصل بهذا : أن يونس بن حبيب أجاز في نحو : (اضربانْ ، واضربنانْ) إذا وليها ساكن أن تبدل النون ألفًا ، ثم الألف همزة ، ثم فتحتها ؛ فتقول : (اضرباء الرجل ، واضربناء الرجل) ؛ فهو في الرتبة الثّالثة ، ويرى سيبويه أن هذا مما لم تتكلم به العرب ، انظر في ذلك : النبيل في شرح التسهيل ٤٧٤/٢ مع حواشيه بتحقيق د. مُحمّد حسين المحرصاوي .

(٣) ومثلها : أوزاع ، وأوباش ، انظر : شمس العلوم ٥٢٥٩/٨ ، وتاج العروس ٢٥٩/٣٩ .

(٤) ويرى الفارسي أن أحدًا من العلماء لم يرو عنه ذلك ، ولهذا فهو من الجموع التي لم تستعمل لها آحاد ، انظر : المسائل العضديات ص١٥٧ ، ١٥٨ .

الموضع دون غيره ؛ لتخصيصهم به[1] .

(١) المسائل العضديات ص١٥٨ ، ١٥٩ ، ونظيره البدل في قولهم : (أسنتوا) إذا أرادوا به الجدب وقصروه عليه ، وكذلك قولهم : (آل) .

ثانياً : الرتبة الثالثة في إبدال الألف من غيرها

(أ) إبدال الألف من الهمزة المنقلبة عن غيرها.

وهو في مسألتين :

(١) إبدال الألف من الهمزة المنقلبة عن الهاء في (آل)

اختلف النحويون في اشتقاق (آل) إذا كان بمعنى (الأهل) ، وهل هو أصل بذاته ، أو فرع عن (أهل)[١] ؟ وذلك على ثلاثة أقوال ، هي :

١ – المذهب الأوّل : أنه في الرتبة الثالثة ؛ لأن هذه الألف بدل من بدل ، وفرع من فرع[٢] ؛ إذ وزن (آل) : (فَعْل) ، وأصله : (أهل) قلبت الهاء همزة ؛ لقربها منها في المخرج[٣] ؛ فيقال : (أأْل) ، ثم قلبت الهمزة ألفًا على قياس العربيّة في كراهية اجتماع الهمزتين مع سكون الثانية وانفتاح الأولى ، كما في (آدم) ، ونحوه ؛ فيقال : (آل)[٤] ، وهذا هو مذهب الجمهور ، كسيبويه،

---

(١) أمّا إذا كان (الآل) بمعنى (السراب) فليس فيه اختلاف في اشتقاقه ، وجمعه : (أوآل) ، وتصغيره : (أُويل) ، نحو : (مال ، وأموال ، وموَيل) ، انظر : إعراب القرآن للنحاس ١/١٧٢ ، ١٧٣ ، والدر المصون ١/٣٤٣ .

(٢) انظر : سر الصناعة ١/١٠٥ ، والنكت لابن فضال ص٢٨٦ ، والكافي لابن أبي الربيع ١/٦١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/٣٣٤ ، ٣٣٥ .

(٣) ومثله : (ماء) ؛ إذ الأصل فيه : (ماه) ، ويرى الثمانيني في شرح التصريف ص٣٣٨ إلى أن علة القلب هي إرادة التفرقة بين العام والخاص ، وبهذا يرد على القوشجي في عنقود الزواهر ص٣٠٧ حيث يرى أنها قلبت من غير قياس ، وانظر في ذلك أيضًا : الكتاب الفريد ١/٢٥٢ ، والدر المصون ١/٣٤١ .

(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١/١٧٢ ، ١٧٣ ، وشرح التصريف للثمانيني ص٣٣٨ ، ٣٣٩ ، =

والأخفش ، والفارسي ، وتابعهم ابن جني ، وابن السيد ، والمنتجب الهمداني ، وابن الأثير ، وغيرهم(١) .

واحتج هؤلاء لمذهبهم بما يأتي :

١ – أنهم قالوا في تصغيره: (أُهَيْل) بالهاء، والتصغير – كما هو معروف – يرد الأشياء إلى أصولها(٢) .

ولو كان معتل العين واويًّا أو يائيًّا لقيل : (أُوَيْل ، أو أُيَيْل) ، كـ (نُويْب ، أو نييب) في تصغير (ناب)(٣) .

٢ – مما يؤيد أن الأصل : (أهل) : أنهم إذا أضافوا إلى الضمير قالوا : (أهلك ، وأهله) ؛ ولا يُقال : (آلك ، وآله) إلاّ قليلًا جِدًّا(٤) .

=

ومشكل مكي ٤٥/١ ، ٤٦ ، والبيان للأنباري ٨١/١ ، واللباب ٢٩٩/٢ ، والإملاء ٣٥/١ ، والارتشاف ٢٦٤/١ ، والدر المصون ٣٤١/١ ، وغوامض الصحاح للصفدي ص٥٨ ، وعنقود الزواهر ص٣٠٧ ، وانظر أيضًا : المحرر الوجيز ٢٠٩/١ ، والكتاب الفريد ٢٥٢/١ ، وشرح الشافية للرضي ٢٠٨/٣ ، وتأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ٧٨٦/١ .

(١) انظر : الكتاب ١٩٩/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٩٢/١ ، والحلبيات ص١٢ ، والعضديات ص٨٣ ، ١٥٩ ، وسر الصناعة ١٠٠/١ ، ١٠١ ، والاقتضاب ٣٩/١ ، والكتاب الفريد ٢٥٢/١ ، والبديع ٤٩٥/٢ ، وانظر : شرح الملوكي ص٢٧٨ ، ٢٧٩ ، والممتع ٣٤٨/١ ، والمقرب ص٥٢١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٣٤/١ ، ٣٣٥ ، والصفوة الصفية ١٨/١ .

(٢) العضديات ص١٥٩ ، وشرح التصريف ص٣٣٩ ، والاقتضاب ٣٩/١ ، وفتح الوصيد للسخاوي ٢٢٩/٢ ، وشرح الملوكي ص٢٧٨ ، والكتاب الفريد ٢٥٢/١ ، والمقرب ص٥٢١ ، والعقد النضيد للسمين ٤٥٣/١ ، وغوامض الصحاح ص٥٨ .

(٣) عنقود الزواهر ص٣٠٧ .

(٤) أُسْتُدل على ذلك بقول عبد المطلب ، أو أبي طالب : (من الكامل)

=

٣ – أن الهمزة إليه أقرب ، وقد أبدلت منه في (ماء) ، بخلاف إبدال الألف من الهاء ، فإنه لم يثبت في غير هذا الموضع ؛ فليس له نظير[١] .

٤ – لو كانت الألف بدلًا من الهاء مباشرة لكان استعمال الأصل والفرع بمعنى واحد ، كما في (وجوه ، وأجوه) ، وليس الأمر – هنا – كذلك ؛ إذ لم تستعمل (آل) في كُلّ موضع تستعمل فيه (أهل) ، وإنما اختصت ببعض المواضع كما سيأتي[٢] .

أثر الرتبة الثالثة في (آل) :

هو من الأسماء الملازمة للإضافة معنى ، لا لفظًا ، ولأنه فرع الفرع فهو يختص بأحكامٍ ليست في أصله (أهل) ، وهي :

١ – أن (الآل) أخص من (الأهل) ؛ لأنه لا يستعمل إلى في الأشراف ، أي: فيمن له قدر وخطر عظيمان دنيويًّا كان أو أُخرويًّا ؛ إذ هو مخصوص بذوي القدر والشأن ؛ كالملوك وأمثالهم ؛ فيقال : (آل عمران ، وآل فرعون) ، ولا يُقال : (آل الحجام ، ولا آل الإسكاف) ، ونحوهما[٣] ، وهذا هو حكم فرع الفرع

=

وانصر على آل الصليـ ـب وعابديه اليوم آلَكْ

(انظر : تمهيد القواعد ٣٤٠٦/٧ ، والمقاصد الشافية ١٤/١) ، وكما في قول الكسائي : (رجل من آلك ، وليس منك) ، انظر : سر الصناعة ١٠٢/١ ، والممتع ص٣٤٩ ، والدر المصون ٣٤٢/١ ، وأجاز ابن السيد ذلك في الاقتضاب ٣٥/١-٣٩ .

(١) اللباب ٢٩٩/٢ ، وشرح الملوكي ص٢٧٩ ، والممتع ص٣٤٩ .

(٢) سر الصناعة ١٠١/١ ، ١٠٥ ، واللباب ٢٩٩/٢ ، والممتع ص٣٥٠ ، وشرح الشافية للرضي ٢٠٨/٣ .

(٣) سر الصناعة ١٠٢/١٠ ، وباهر البرهان ٢٨٣/١ ، واللباب ٢٢٩/٢ ، والكتاب الفريد ٢٥٢/١ ، والعقد النضيد ٤٥٤/١ ، والدر المصون ٣٤٣/١ ، والتحفة النظامية ص٣ ، وانظر : الصفوة الصفية ١٨/١ .

أن العرب تخصه بشيء بعينه[١] .

٢ – أن (الآل) – عند الجمهور – يضاف إلى الأعلام وحدها ؛ فلا يضاف إلى غير ذوي العقول ؛ فلا يُقال : (آل مكّة ، وآل المدينة) ، كما يشهد بذلك تتبع موارد استعمالاته[٢] ، وقد يُقال : إنه لا يضاف إلاّ إلى المذكر ؛ فلا يُقال : (آل مريم)[٣] .

٣ – أمّا (الأهل) فيستعمل في الأشراف ، والأراذل ، ويضاف إلى ذوي العقول ، وغيرها ؛ فيقال : (أهل القرية) ، ونحوه[٤] .

٢ – المذهب الثّاني : أن أصل (آل) : (أوَل) ، على وزن (فَعَل) ، تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا ؛ فيقال فيه : (آل) ، وأما (أهل) فهي أصل بذاتها[٥] .

وهو مذهب يونس ، والكسائي ، واختاره الجوهري ، وأبو شامة[٦] .

ودليلهم على ذلك : ثلاثة أمور :

---

(١) الممتع ص٣٥٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٣٤/١ ، ٣٣٥ ، وانظر : المناهج الكافية ص٥٠٨ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٧٢/١-١٧٣ ، وشرح التصريف للثمانيني ص٣٣٧ ، ٣٣٨ ، وأجازه الأخفش ؛ إذ يُقال عنده : (آل المدينة ، وآل مكة) ، انظر : الدر المصون ٣٤٣/١ .

(٣) التحفة النظامية ص٣ .

(٤) الممتع ص٣٥٠ ، والتحفة النظامية ص٣ .

(٥) الكتاب الفريد ٢٥٢/١ ، والدر المصون ٣٤٢/١ .

(٦) انظر : الصحاح ٢٢٥٠/٦ ، وإبراز المعاني لأبي شامة ٢٦٩/١ ، وشرح الشافية للرضي ٢٠٨/٣ ، والارتشاف ٢٦٤/١ ، والدر المصون ٣٤٢/١ ، وهو أيضًا مذهب ابن الباذش في الإقناع ٢٢٦/١ ، والمهدوي ، انظر : تفسير القرطبي ٣٨٣/١ ، وتأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ٧٨٦/١ .

الأوّل : ما حكاه يونس ، والكسائي في تصغير (آل) على (أُوَيْل) ، فأبدلت الألف واوًا[١] ، وقد حكم الجمهور على هذا بأنه قليل ، والأكثر فيه : (أُهَيْل) بالهاء ، وأما (أويل) فالوجه فيه : أنه جعله بدلًا لازمًا ؛ فصغره على لفظه ، نحو : (عيد ، وعُييد)[٢] .

الثّاني : أنه يوافق معنى الاشتقاق فيه ، ويدل على ذلك : أن المعنى يرجحه ويعضده ؛ لأن معنى (آل) غير معنى (أهل) ، وذلك لأن (الآل) من (آل يؤول) : إذا رجع ؛ لأن آل الرجل هم الذين يرجع إليهم في نسب ، أو دين ، أو طريقة[٣] ، وأما (الأهل) فهم القرابة[٤] .

الثّالث : قلة العمل في هذا المذهب ؛ إذ ليس فيه ما في مذهب الجمهور من بدل البدل ، ومما يشهد لهم : أن اللغويين لا يفسرون هذه الكلمة إلاّ في فصل (الواو) بعد الهمزة ؛ فيكون أصلها (أوّلاً)[٥] .

وأما كون (آل) بدلًا من (أهل) فهو مردود عندهم ؛ لأن (الآل) له أحكام تخصه ، ولو كان بمعنى (أهل) ومحولًا عنه لما خالفه[٦] .

وأرى أن هذا غير لازم ؛ لأن الجمهور يرون أن (الآل) يحدث له بالتغيير

---

(١) انظر : شرح التصريف ص٣٣٩ ، والاقتضاب ٣٩/١ ، والدر المصون ٣٤١/١ ، وغوامض الصحاح ص٥٨ .

(٢) شرح الملوكي ص٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٣) فتح الوصيد ٢٢٩/٢ ، والكتاب الفريد ٢٥٢/١ ، وشرح الشافية للرضي ٢٠٨/٣ ، والدر المصون ٣٤٢/١ ، والعقد النضيد ٤٥٥/١ .

(٤) الإقناع لابن الباذش ٢٦٤/١ .

(٥) إبراز المعاني ٢٦٩/١ ، والعقد النضيد ٤٥٥/١ .

(٦) العقد النضيد ٤٥٤/١ .

والقلب فيه ما لم يكن في أصله ، وهو (أهل) .

٣ – **المذهب الثّالث** : مذهب أبي جعفر النحاس أن أصل (آل) : (أهل) – أيضًا – إلاّ أنه قلبت الهاء ألفًا مباشرة من غير أن يقلبها همزة أوّلاً ، وتصغيره عنده (أُهَيل)[١] .

وهو مذهب ضعيف ؛ لعدم النظير فيه ؛ فقد ذكرنا أنه لم يثبت عن العرب أنهم أبدلوا الألف من الهاء في غير هذا الموضع[٢] .

والذي تميل إليه النفس أن مذهب الجمهور هو الصحيح ؛ لجريانه على القياس اللغوي ، ولأن السماع يؤيده .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢٢٣/١ ، والدر المصون ٣٤١/١ ، ٣٤٢ ، وانظر : تأثير الكوفيين في = = نحاة الأندلس ٧٨٦/١ .

(٢) الممتع ص٤٣٩ .

(٢) الألف المبدلة من الهمزة المنقلبة عن العين في (آديته) ، بمعنى : (قوَّيته) عند المبرد

روى الأصمعي عن العرب قولهم : (آديتُه على فلان) ، أي : (قويته ، وأعنته)[١] .

وقد ذهب المبرد ، وأبو عليّ الفارسي إلى أن الألف فيها من **الرتبة الثّالثة** ، وذلك لأن أصله : (أعْديتُه) ؛ فأبدل العين همزة ، فصار : (أأْديته) ← ثم أبدل الهمزة ألفًا لسكونها ، وانفتاح ما قبلها ، واجتماعها مع الهمزة التي قبلها ← فصار : (آديته)[٢] .

ويرى ابن جني أن في هذا الوجه بعضَ الضعف ؛ إذ لم يرد عنهم إبدال الهمزة من العين في غير هذا الموضع ؛ " فنحن نتبعهم في الإبدال ، ولا نقيسه إلاّ أن يضطر أمر إلى الدخول تحت القياس والقول به "[٣] .

وفي هذا القول مذهبان آخران ، هما :

الأوّل : أنه على وزن (أفعَل) من (الأداة) ، والهمزة فيه أصلية ؛ فهو من (الأداة) ؛ لأن الصانع ، وغيره يتقوى بها على عمله[٤] .

---

(١) انظر : الإبدال لابن السكيت ص٨٤ .

(٢) المسائل الحلبيات ص١٢ ، وسر الصناعة ٢٤٠/١ ، ٢٤١ .

(٣) سر الصناعة ٢٤٠/١ ، ٢٤١ .

(٤) وتكون لام (آديته) واوًا ؛ لقولهم في جمع (أداة) : (أدوات) ، ومنه : (إداوة) لما يستصحب فيه الماء في الأسفار ، وهي على وزن (فِعالة) من الأداة ؛ لأنها تعين بما تتضمنه من الماء على السفر ، وتقوي عليه ، انظر : سر الصناعة ٢٣٧/١ ، ٢٣٨ .

الثّـاني : أنـه علـى وزن (أفْعَل) مـن (الأدْي) ، بمعنـى (اليـد)[1] ، أي : (كنت له يدًا عليه ، وظهيرًا معه) ، والهمزة فيها ليست بدلًا من الياء ، وإنما هي لغة فيه[2] .

وصحح ابن جني هذا الوجه ولكن على أن تكون الهمزة فيه منقلبة عن الياء ، وذلك لقلّة تصرف الهمزة في هذه اللفظة كتصرف الياء فيها ، ولقلّة استعمالهم (الأدْي) في معنى (اليد)[3] .

(ب) إبدال الألف من الياء

(١) إبدال الألف من الياء المنقلبة عن الياء المنقلبة عن همزة

وقد جاء ذلك في ثلاثة مواضع :

١ – إبدال الألف المنقلبة عن الياء عن الهمزة في قراءة: ﴿ إِلَّاخَطَـَٔا ﴾[4]:

وهي قراءة الزهري : ﴿ إِلَّاخَطًـا ﴾[5] على وزن (قفًا) و(عصًا) مقصورًا ، وهو بحذف الهمزة عند بعضهم ، وحذفها بالكلية ضعيف ليس بمطرد ، بدليل أنه

---

(١) فقد حكى ابن السكيت عن العرب أنهم يقولون : (قطع الله أديه) ، أي : (يده) ، انظر : إصلاح المنطق ص١٦١ ، والإبدال له ص١٣٧ .

(٢) وهو مذهب الفارسي في الحلبيات ص١٢ ، ١٣ أنها أصل برأسه .

(٣) لأنهم يقولون : (يديت إليه يدًا) : إذ أصَبْتُ يده ، ويقولون في جمعها : (يديّ ، وأيدٍ ، وأيادٍ) ، انظر : سر الصناعة ٢٣٩/١ ، ٢٤٠ .

(٤) سورة النساء – من الآية ٩٢ .

(٥) رواها عنه الوقاصي ، وانظرها في : المحتسب ١٩٤/١ ، والإتحاف ص١٩٣ ، ومعجم القراءات للخطيب ١٢٨/٢ .

لم يأت إلاّ في أحرف محفوظة[١] ، ولذا فقد ذهب ابن جني إلى أنه من **الرتبة الثّالثة** ، وبيان ذلك : أنه أبدل الهمزة في (خطأ) إبدالًا كُلّيًّا حتّى ألحقها بحروف العلة ؛ فكأنه (إلاّ خطيًا) بالياء ، ونظيره : (قَرَيْته) في : (قرأته) ← ثم قلبت الياء ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت :(خطًا)[٢].

٢ – الإبدال في الألف في حديث أم معبد رضي الله عنها : " **لَا يُتَشَنَّى مِنْ طُولٍ**".

قالت أم معبد رضي الله عنها في وصفه ﷺ : " **لَا يُتَشَنَّى مِنْ طُولٍ** "[٣] ، أي : (لا يُبْغضُ لفرط طوله) ؛ إذ يُقال : (شنئته أشْنؤه شنئًا وشنآنًا) ، بالهمزة[٤] ، والألف في قوله : (**لَا يُتَشَنَّى**) من **الرتبة الثالثة** ، وهو مذهب ابن الأثير ، وذلك لأن أصلها الهمزة من الفعل (شنِئ) ← قلبت الهمزة ياء ← ثم قلبت ألفًا ؛ لوقوعها رابعة بعد فتح في الطرف[٥] .

---

(١) المحتسب ١٩٤/١ ، والمخصص ٥١/٤ .

(٢) المحتسب ١٩٤/١ ، والمخصص لابن سيده ٥١/٤ ، ومثله : لو بنيت من (قرأت) مثل (دحْرج) لقلت : (قرأى) ، وأصله : (قرأأ) ، فلما اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة قلبت الأخيرة ياء ، فصارت في التقدير : (قرأي) ثم قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فهذه الألف مبدلة من ياء من همزة ، انظر : سر الصناعة ٦٧٢/٢ .

(٣) وهي رواية ذكرها ابن الأثير في : النهاية في غريب الحديث ٥٠٣/٢ ، والهيتمي في مجمع الزوائد ٥٨/٦ ح رقم ٩٩١٠ ، أمّا الرواية المستفيضة في كتبهم فهي : (لَا تَشْنَؤُهُ مِنْ طُولٍ) ، أخرجها الطبراني في المعجم الكبير ١٠٥/٧ حديث رقم ٦٥١٠ .

(٤) انظر : تاج العروس ٢٨٨/١ .

(٥) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ٥٠٣/٢ .

٣ – الإبدال في الألف في (مَنْ را) من قول الشّاعر :

مَـنْ رَا مِثْـلَ مَعْـدانَ بـنِ يَحْيَـى ∴ إِذَا مَـا النِّـعْـعُ طَـالَ عَلَـى المَطِيَّـهْ ؟[1]

ذهب ابن جني إلى أن الألف في قوله : (مَنْ رَا) من الرتبة الثالثة ؛ إذ أصله : (رأى) فأبدلت الهمزة ياء ، كما يُقال في : (قرأتُ): (قريْتُ) ← فلما أُبدلت الهمزة التي هي عينٌ ياء ، أبدلت هذه الياء ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ← ثم حذفت الألف المنقلبة عن الياء التي هي لام الفعل ؛ لسكونها وسكون الألف التي هي عين الفعل[2] .

---

(١) وبعده قوله :

ومَـنْ رَا مثـلَ مَعْـدانَ بْـنِ يَحْيَـى ∴ إِذَا هَبَّـتْ شَـآمِيَةٌ عَرِيَّـهْ ؟

والبيتان من الوافر ، انظر : المسائل الحلبيات ص٤٧ ، وسر الصناعة ٧٩١/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٢/١ – ط/ العلمية ، ويروى : (ليلى) بدل (يحيى) .

(٢) سر الصناعة ٧٩١/٢ ، وذهب أبو عليّ الفارسي في المسائل الحلبيات ص٤٧ ، ٤٨ إلى أن أصله : (رأى) ؛ فحذف الهمزة كما حذفها من (أريْتَ) ، ونحوه ، وقلب الياء ألفًا ، وهذان إعلالان تواليا في العين واللام ، كما يقول ابن جني في سر الصناعة ٧٩٢/٢ .

(٢) إبدال الألف عن الياء المنقلبة عن واو

وهذا في موضعين ، هما :

١ – إبدال الألف من الياء المنقلبة عن الواو في نحو : (أغزى) .

إذا وقعت الواو رابعة فصاعدًا في اسم أو فعل ، نحو : (ترجَّى ، وأعطى ، وأغزى ، واستقصى ، وملهى ، ومغزى ، ومَدْعَى) فإنها تقلب ياء[١] ، ثم تقلب الياء ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وعلى هذا فهي في الرتبة الثالثة ، فالأصل فيها : (ترجَّو ، وأعطو ، وأغزو ، واستقصو ، وملهو ، ومغزو ، ومدعو) ، فلما وقعت الواو رابعة فصاعدًا قلبت ياء ، ثم ألفًا ؛ لوقوعها طرفًا في موضع الحركة ، وما قبلها مفتوح ، فالألف – كما ذكرنا – بدل بدل ، أو فرع فرع ؛ إذ هي بدل من الياء المبدلة من الواو[٢] .

ومثله نحو : (تراجى ، وتغازى) ، فأصل الألف ياء مبدلة من واو – أيضًا – وإن لم يكسر ما قبل الطرف في المضارع ؛ لأن أصله : (رجَّى يُرجِّي) ، ثم دخلت الزيادة عليه بعد استمرار الإبدال ، فلما لزم هذا القلب في الفعل قبل الزيادة ،

---

(١) وكان ذلك حملًا على المضارع فيها ، وإنما قلبت في المضارع للكسرة قبلها ، فلما قالوا : (يغزي) بالياء كرهوا أن يُقال : (أغزوت) بالواو ؛ لأن الأفعال جنس واحد ، فأرادوا المماثلة ، وأن يكون لفظ الماضي والمضارع واحدًا ؛ فأعلوا الماضي لإعلال المضارع ، وحملوا الباب كُلّه على ذلك ، انظر : اللباب ٣٩٨/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٠٣/٥ .

(٢) الكتاب ٣٩٣/٤ ، والتكملة ص٢٧٠ ، والمنصف ١٦٤/١ ، ١٦٥ ، وسر الصناعة ٦٧٢/٢ ، وشرح التصريف ص٢٨٥-٢٨٧ ، والتبصرة ٨٣٩/٢ ، والمقتصد ١٦٠١/٢ ، ١٦٠٢ ، والتتمة لابن القبيصي ص١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٨ ، واللباب ٣٩٨/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١٤/٣ ، ٥٠٣/٥ ، ٥٠٤ ، والممتع ٥٣٩/٢ ، ٥٤٠ ، وشرح الشافية للرضي ١٦٠/٣ ، والارتشاف ٢٧٩/١ ، وشفاء العليل ١٠٨٩/٣ .

بقي الحكم بعدها طردًا للباب ، ومراعاة للمشاكلة[1] .

٢ – إبدال الألف من الياء المنقلبة عن الواو في قولهم : (**ضرب فلان عليّ سايةً**) ، **عند الفراء** .

تقول العرب : (ضرب فلان عليّ سايةً) ، وللصرفيين في تخريجها وبيان معناها قولان :

الأوّل : أن (السايةَ) : (فَعْلة) من (السوء) ؛ فيُترك الهمز فيها[2] ، والمعنى : فعل هذا بي ما يؤدي إلى الإساءة إليّ .

الثّاني : أنها على وزن (فَعْلة) من (سَوْيت) ، وهذا هو مذهب الفراء ، والمعنى : أنه هيأ لي كلمة سوَّاها عليَّ ليخدعني ، فالألف في (سايةَ) على هذا من **الرتبة الثالثة** ؛ إذ أصلها : (سَوْية) اجتمعت الواو والياء ، والسابق منهما ساكن ؛ فقلبت الواو ياء ← ثم صارت : (سيَّة) ← فاستثقل التشديد فيها ؛ فقلبت الياء ألفًا ، وهذه الألف – كما ترى – منقلبة عن ياء عن واو[3] .

(**٣**) **إبدال الألف من الياء المنقلبة عن اللام في** قوله تعالى : ﴿فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ﴾[4]

ذكر أبو منصور الأزهري ، وغيره أن قوله : ﴿فَدَلَّاهُمَا﴾ **على معنيين** :

---

(١) شرح السيرافي ١٠٧/١٨ ، ١٠٨ ، والمقتصد ١٥٦٠/٢ ، واللباب ٣٩٨/٢ ، وشرح ابن يعيش ٥٠٣/٥ ، وأما (يشأيان) فقد قلبت واوه ياء مع عدم قلبها في الماضي ؛ لأنها عوملت على الأصل فيها ، وجرت مجرى (رضي ، وشقي) ، انظر : المقتصد ١٥٦٢/٢ ، ١٥٦٣ .

(٢) انظر : تاج العروس ٢٧٧/١ .

(٣) سر الصناعة ٦٦٩/٢ ، ٦٧٠ ، وانظر أيضًا : التمام ص٢٣٣ .

(٤) سورة الأعراف – من الآية ٢٢ .

الأوّل : أنه بمعنى : جرَّأهما إبليس على أكل الشجرة بغرور ، والأصل فيه : (دللهما) ، من (الدالِّ ، والدالَّة) ، وهي الجرأة[١] ، وعلى هذا فإن الألف في (دَلَّاهما) من **الرتبة الثّالثة** ؛ إذ هي بدل من بدل ؛ لأن هذه الألف بدل من ياء مبدلة من لام ← فالأصل : (دلَّلهما) ← أبدلت اللام ياء ، وجاز هذا الإبدال لما صار في الكلمة ثلاثة لامات ← ثم أبدلت الياء ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فصارت (دَلاهما) ، وهو مذهب أبي البقاء العكبري[٢] .

الثّاني : أن معنى : (دلَّاه) : أطمعه ؛ وأصل هذا : أن الرجل العطشان يدلي رجليه في البئر ؛ ليأخذ الماء ؛ فلا يجد فيها ماءً ؛ فوضعت (التدلية) موضع الطمع فيما لا فائدة فيه[٣] ؛ فهي ياء أبدلت ألفًا .

(٤) **إبدال الألف من الياء المنقلبة عن النون في** قوله تعالى : ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾[٤] **عند أبي عمرو**

قرأ حمزة والكسائي من السبعة قوله تعالى : ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾ بالهاء وقفًا ، وبحذفها وصلًا ، وقرأ الباقون بإثبات الهاء وقفًا ووصلًا[٥] .

وفي أصل الفعل (لم يتسنه) ، أو (لم يتسنَّ) على هاتين القراءتين ثلاثة أوجه :

الوجه الأوّل : أن يكون أصله : (يتسنن) على وزن (يتفعل) بثلاثة نونات،

---

(١) تهذيب اللّغة ١٤/١٢٢ ، وتفسير الرازي ١٤/٥٢ .

(٢) إملاء ما مَنّ به الرحمن ١/٢٧٠ ، وهو أيضًا : التبيان ١/٥٦١ – ط/ الحلبي .

(٣) تفسير الرازي ١٤/٥٢ ، وتهذيب اللّغة ١٤/١٢١ .

(٤) سورة البقرة – من الآية ٢٥٩ .

(٥) انظر : السبعة ص١٨٨ ، ١٨٩ ، والتيسير ص٨٢ .

كقولـه تعالى : ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾[1] ، أي : متغير ، ويكون معناه – هنا – : (لم يتغير ريحه) ؛ فهو من قولهم : (تسنَّى الطعام) : إذا تغير ريحه ، أو طعمه؛ فاستثقل توالي الأمثال في الفعل (يتسنن) فقلبت النون الثّالثة ياء ، كما قالوا في (تظننت) : (تظنيت) ، ثم قلبت الياء ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار: (يتسنَّ) ، وأدخلت عليه هاء السكت ؛ لبيان حركة النون في الوقف .

وهذه الألف المحذوفة – كما نرى – في الرتبة الثّالثة ؛ إذ أصلها : النون التي قلبت ياء ، وممن ذهب إلى هذا : أبو عمرو بن العلاء ، والمبرد ، وأجازه الباقولي[2] .

وذهب الزجاج إلى أن هذا لا يصح من جهة المعنى ؛ لأن المسنون هو : المصبوب على سنن الطريق ، وهذا معنى غير مراد في هذه الآية[3] .

وأرى أنه يُرَدُّ على ما ذكره الزجاج بأن كونها بمعنى : المتغير مرويّ – أيضًا – عن أهل اللّغة ، كما ذكر العلماء آنفًا .

الوجه الثّاني : أن يكون من (تسنَّه ، وسانهت) وهو (يتفعل) من (السنة)؛ فيكون المعنى : (لم يتغير بمر السنين عليه ، بل بقي على حاله ، كما كان ، وكأنه لم يلبث مائة سنة) ؛ فالهاء لام الفعل ، وسكنت للجزم ، ولا يجوز حذفها في وصل ولا وقف ؛ لأنها أصلية ، ويجوز أن تكون الهاء للسكت على القول

---

(١) سورة الحجر – من الآية ٣٣ .

(٢) وينسب أيضًا إلى أبي عمرو الشيباني ، انظر : الإبدال لابن السكيت ص١٣٤ ، وإصلاح المنطق له ص٣٠٢ ، والمقتضب ٢٠٠/١ ، وشرح السيرافي ٧٠/١٨ ، وسر الصناعة ٧٥٨/٢ ، وكشف المشكلات ١٩٨/١ ، ١٩٩ ، والبيان للأنباري ١٧١/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧٤/٥ .

(٣) معاني القرآن للزجاج ٣٤٤/١ ، وانظر : الدر المصون ٥١٣/٢ .

بأن لامها واو[١] ، وهذا هو مذهب الجمهور ، كأبي عبيدة ، والنحاس ، وغيرهما من المفسرين[٢] ، ويحتمل – عند الفارسي – أن يكون من (السنة) بمعنى (الجدب) ، أي : (لم يغير طعامك الجدب والقحط)[٣] .

الوجه الثّالث : أنه مأخوذ من (أسِن الماء) : إذا تغير ، وقد حكى ذلك النقاش[٤] ، وهذا القول وإن كان معناه صحيحًا ، فهو مردود لفساده من جهة الاشتقاق ؛ إذ يجب أن يُقال فيه : (لم يتأسن) ؛ لأن الهمزة فيه هي فاؤه ، والسين عينه ، والنون لامه[٥] .

ولذلك فإني أرى أن الصحيح هو ما ذهب إليه الجمهور ، يليه في القوة مذهب أبي عمرو ، والمبرد .

---

(١) أصل (سنة) : سنهة ، كالجبهة ، من (سنهت النخلة) وتسنهت : إذا أتت عليها السنون ، ويجوز أن يكون أصله : (سنوة) من الواو ، بدليل قولهم : (سنوات) ؛ فيقال في تصغيرها : (سُنيهة ، وسُنيَّة) ، تاج العروس ٤٠٩/٣٦ ، ٤١٠ .

(٢) انظر : مجاز القرآن ٨٠/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٢/١ ، والحجة لابن خالويه ١٠٠/١ ، وكشف مشكل القرآن ٣٠٨/١ ، وحجة القراءات ٤٣/١ ، وشرح ابن يعيش ٣٧٤/٥ .

(٣) الحجة ٣٧٠/٢ .

(٤) انظر : الحجة للفارسي ٣٧٤/٢ ، وكشف مشكل القرآن لمكي ٣٠٩/١ ، وفتح القدير ٤٢١/١ ، والنقاش هو مُحمّد بن الحسن ، روى عنه مجاهد (ت ٣٥١هـ) ، انظر ترجمته في : طبقات القراء ١١٩/٢ .

(٥) انظر : مجاز القرآن ٨٠/١ ، والحجة لابن خالويه ١٠٠/١ ، والجليس الصالح ٣٨٤/٣ ، وانظر : الدر المصون ٥٦٤/٢ .

ثالثًا : الرتبة الثالثة في إبدال الياء من غيرها

(١) إبدال الياء من التاء المبدلة من الواو في قول الشّاعر[١] :

وَايتَصَـــلَتْ بِمِثْـــلِ ضَـــوْءِ الْفَرْقَـــدِ

أصل الياء في قوله : (وَٱبۡنَصَلَتۡ) واو ساكنة مكسور ما قبلها ؛ إذ أصله : (واتصلت) من " الوصل " ؛ فقلبت الواو تاء على القياس فيها ؛ لأن فاء (الافتعال) إذا كانت واوًا قلبت تاء ، وهذه لغة بني تميم ، ثم أبدل الشّاعر الياء من التاء وإن لم تكن بينهما مناسبة ، إلاّ أن التاء لما أبدلت من الواو ، وبينهما مناسبة ، فكأن المناسبة حاصلة بين الياء والتاء ، فجاز الإبدال منها[٢]، والياء هذه من **الرتبة الثالثة** عند الخوارزمي[٣] ؛ لأنها مبدلة من التاء المبدلة من الواو .

وأما أهل الحجاز فيقلبون الواو ياء ؛ لانكسار ما قبلها ، ويتركون الياء على حالها[٤] ؛ ولهذا فإن ابن جني ، والزمخشري ، وغيرهما كابن يعيش ، وابن عصفور يحملون قول الشّاعر : (**وَايتَصَلَتْ**) على أن الياء أبدلت من التاء ؛

---

(١) البيت من الرجز ، وقبله قوله : * **قَامَ بِهَا يُنْشِدُ كُلَّ مُنْشَدِ** * ، انظر : سر الصناعة ٧٦٤/٢ ، والتخمير ٣٤١/٤ ، وشرح الملوكي ص٢٤٨ ، وشرح المفصل له ٣٧٢/٥ – ط/ إميل ، والضرائر لابن عصفور ص٢٢٨ ، والممتع ص٣٧٨ ، ٣٧٩ ، والمقرب ص٥٣٠ ، وشرح مراح الأرواح لديكنقوز ص١٥٠ ، ويروى أيضًا : (قام بها ينشد) ، و(فايتصلت) .

(٢) شرح مراح الأرواح لشمس الدّين ديكنقوز ص١٥٠ .

(٣) التخمير ٣٤١/٤ .

(٤) شرح مراح الأرواح ص١٥٠ .

لكونها إحدى حرفي التضعيف ؛ فهي عندهم في الرتبة الثانية ، لا الثالثة[١] .

(٢) أصل الياء في (لبيك) عند يونس

اللّبُّ في اللّغة : الطاعة ، وأصله من (الإقامة) ، وقولهم : (لبيك) : اللب مفرد ، فإذا ثنيت قلت في الرفع : (لبَّان) ، وفي النصب والجر : (لبَّيْن) ، وكان في الأصل : (لبَّيْنك) ، أي : أطعتك مرتين ، ثم حذفت النون للإضافة ، أي : أطعتك مقيمًا عندك إقامة بعد إقامة[٢] .

وذهب يونس بن حبيب إلى أن (لبيك) اسم مفرد أصله : (لبَّبٌ) على وزن (فعْلل) ؛ فقلبت الباء الثالثة ياء للتضعيف ؛ فقيل : (لبَّيٌ) ، ثم قلبت الياء ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فصار : (لبَّى) ، فقلبت الألف ياء مع (كاف) المخاطب ، كما تقلب ألف (لدى ، وكِلا)[٣] .

وقد جعل ابن جني هذه الياء في **الرتبة الرابعة** ؛ لأنها بدل من الألف المبدلة من الياء المبدلة من الياء الثالثة في (لبَّبٌ)[٤] ، وكأنه نظر إلى صورة الكلمة التي هي عليها الآن ، ولعل ذلك لملازمة (لبَّى) للإضافة ، فكأنهما كلمة واحدة ، **ولكن يمكن – في رأيي – أن تُجعل** –

---

(١) انظر : سر الصناعة ٧٦٤/٢ ، وشرح الملوكي لابن يعيش ص٢٤٨ ، وشرح المفصل له ٣٧٨/٥ ، والمقرب ص٥٣٠ ، والممتع ص٣٧٨ .

(٢) تاج العروس ١٨٦/٤ .

(٣) ووزنه عنده : (فعْللك) ، ولم يجعله على وزن (فعَّل) لقلّته في الأسماء ، وفي الكلام ، انظر : الكتاب ١٧٦/١ ، وسر الصناعة ٦٤٥/٢ ، ٧٤٦ ، ٧٤٨ ، والمحكم ٣٦٨/١٠ ، وشرح الملوكي ص٢٤٧ ، وتاج العروس ١٨٧/٤ .

(٤) سر الصناعة ٧٤٨/٢ .

أيضًا – من الرتبة الثالثة ؛ لأن قلب الألف ياء إنما حدث لإضافة الكاف أو الهاء إليها ، وهو شيء خارج عن بنية الكلمة ، ثم طرأت الإضافة عليها بعد ذلك .

وهذا المذهب ضعيف ؛ إذ لو كانت مثل (لدى) ، و(كلا) لثبتت الألف مع الاسم الظاهر ، وقلبت مع الضمير ، فلما كانت ياء لازمة مع الظاهر والضمير معًا دل ذلك على ضعف هذا القول(١) .

ولذلك فإن الصحيح هو مذهب الخليل ، وسيبويه ، والجمهور أن (لبيك) مثنى ، كـ (سعديك) ، فالياء عندهم عَلَمٌ على التثنية ، ووزن (لبيك) : (فعْليك) ، وهو مشتق من (ألبَّ بالمكان) : إذا أقام به ، ومعناه – كما ذكرنا – هو إقامة بعد إقامة على الطاعة(٢) .

رابعاً : الرتبة الثالثة في إبدال التاء من غيرها

(١) إبدال التاء من الواو أو الياء المبدلتين من الهمزة

إذا كانت فاء الافتعال حرف لين ، واوًا أو ياءً ، وجب في اللّغة الفصحى إبدالها تاءً ، وإدغامها في تاء (الافتعال) ، وفروعه ، أي : في الفعل ، واسمي الفاعل والمفعول ، فمثال ذلك في الواو من (الوعد) : (اتعد يتعد اتعادًا فهو متعد)، ومثاله في الياء من (اليسر) : (اتَّسر يتسر اتسارًا فهو متسر)(٣) .

---

(١) سر الصناعة ٧٤٧/٢ ، وشرح الملوكي ص٢٤٧ ، ٢٤٨ .

(٢) الكتاب ١٧٥/١ ، ١٧٦ ، وسر الصناعة ٧٤٥/٢ ، ٧٤٨ ، وشرح الملوكي ص٢٤٨ .

(٣) و(اتَّسر) من قولهم : (يَسَر القوم الجزور) : إذا نحروه ، واقتسموه بينهم ، انظر : المقتصد ١٣٦٢/٢ ، ١٣٦٣ ، والتخمير ٣٨٠/٤ ، والممتع ص٣٨٧ ، وتوضيح المقاصد ١٦١٨/٣ ، وعنقود الزواهر ص٣١١ .

فإذا كانت فاء الافتعال همزة فالقياس فيه ألاّ تبدل تاء ، وإنما تقلب الهمزة ياء وتبقى على حالها ، وذلك نحو : (ايتكل ياتكل ايتكالًا) ؛ لأنه (افتعل) ، من (الأكل)[١] ؛ ولذلك شذّ – عند الجمهور – إبدال الياء أو الواو (تاء) فيما أصله الهمزة ، ومن ذلك :

١ – قولهم : (اتَّزر) ، أي : لبس الإزار ، فالتاء على هذا في الرتبة الثالثة ؛ لأنها بدل من الياء المبدلة من الهمزة .

٢ – ومنه – أيضًا – : (اتَّمن) ، وأصله : (ائتمن) ؛ فالتاء – هنا – بدل من الواو المبدلة من الهمزة ، مع أن اللّغة الفصيحة في ذلك عدم الإبدال[٢] .

٣ – وأما الفعل (اتخذ) ؛ كقوله تعالى : ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ﴾[٣] ، فللنحويين في أصله ثلاثة مذاهب ؛ لأن القياس – كما قلنا – ألاّ تبدل همزته إلاّ ياء ، فتقول : (ايتخذ) ، وهذه المذاهب هي :

١ – المذهب الأوّل : أنه على وزن (افتعل) ، من (الأخذ) ، والتاء الأولى بدل من بدل ؛ إذ هي بدل من الواو ، والواو بدل من الهمزة ، ثم قلبت الواو تاء ، وأدغمت في التاء[٤] ؛ وهذا هو مذهب الأخفش ، واختاره المهدوي[٥] ، وحكى

---

(١) ولم تبدل تاء ؛ لأنها ليست بأصل ؛ فهي بدل من همزة ، والهمزة لا تدغم ، ولأن إبدالها وهو بدل من الفاء يؤدي إلى توالي إعلالين ، انظر : توضيح المقاصد ١٦١٩/٣ .

(٢) البحر المحيط ١٩٦/١ ، وانظر : المقتصد ١٣٧٣/٢ ، والتخمير ٣٨٠/٤ ، وأجاز البغداديون الإبدال في ذي الهمزة ، وحكوا من ذلك ألفاظًا ، وهي : (اتزر ، واتمن) ، من الإزار ، والأمانة ، و(اتهل) من الأهل ، و(اتخذ) من الأخذ ، انظر : توضيح المقاصد ١٦١٩/٣ .

(٣) سورة البقرة – من الآية ٥١ .

(٤) كشف مشكل القرآن لمكي ٤٧/٢ ، والكتاب الفريد ١٩٧/١ .

(٥) كشف مشكل القرآن ٤٧/٢ ، والبحر المحيط ١٩٧/١ .

ابن كيسان عن الأخفش أيضًا : أنها بدل من ياء ، والياء بدل من الهمزة[١] ، وأصله : (ائتخذ) ، اجتمعت همزتان فقلبت الثّانية منهما ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ؛ فصارت : (ايتخذ) ، ثم أبدل من الياء تاء، وأدغمت التاء في التاء[٢].

ولا يجيز البصريون هذا – كما ذكرنا – إذ لا يقولون في (افتعل) من (الأكل) : (اتكل) على تقدير قلب الهمزة ياء ، وقلب الياء تاء ، بخلاف مَن أجازه[٣] .

٢ – **المذهب الثّاني** : أن التاء بدل من واو أصلية على اللّغة الفصحى ، وأصله : (اوتخذ) ؛ فأبدل من الواو تاء ، كما قالوا : (اتعد) ، وأصله : (اوتعد)؛ فأبدل من واوه تاء ، وذلك لأن فيه لغة واردة عن العرب ؛ إذ يُقال في (أخذ) : (وخذ) بالواو ؛ فجاء هذا على الأصل في البدل[٤] .

وذهب أبو حيان والمرادي إلى أن هذه اللّغة وإن كانت قليلة إلاّ أن بناءه عليها أحسن ؛ لأنهم نصوا على أن نحو : (اتمن) لغة رديئة[٥] .

وضعفه أبو البركات الأنباري؛ لمجيئه في أحرف يسيرة ، وفي أكثرها خلاف[٦].

٣ – **المذهب الثّالث** : أن التاء الأولى في (اتخذ) أصلية ؛ إذ ليس الفعل من (أخذ) ، وإنما هو من (تَخِذ) بكسر الخاء ، بمعنى (أخذ) ؛ فيقولون : (تخِذ

---

(١) كشف المشكل ٤٧/٢ ، وإملاء ما منَّ به الرحمن للعكبري ٥٩/٢ ، التاج ٣٧٩/٩ (أ خ ذ) .

(٢) الكشف عن وجوه القراءات لمكي ٧٠/٢ ، وحجة القراءات ص٤٢٦ ، والبيان للأنباري ١١٥/٢ .

(٣) البيان ١١٥/٢ .

(٤) المقتصد ١٣٧٣/٢ ، والبيان ١١٤/٢ ، ١١٥ .

(٥) البحر المحيط ١٩٧/١ ، وتوضيح المقاصد ١٦٢٠/٣ .

(٦) مثل : أحد ووحد ، وأناة ووناة ، انظر : البيان ١١٤/٢ ، ١١٥ .

يتْخذ) ، كـ (علم يعلم) ، وهي لغة برأسها حكاها أبو زيد وغيره[١] .

فبنيت منه (افتعل) ، فقالوا : (اتخذ) ، كما تقول : (اتّبع) مبنيًّا من (تبع)[٢].

قال الجوهري : " وَ(الِاتِّخَاذُ) : افْتِعَالٌ مِنَ (الْأَخْذِ) إِلَّا أَنَّهُ أُدْغِمَ بَعْدَ تَلْيِينِ الْهَمْزَةِ وَإِبْدَالِ التَّاءِ ، ثُمَّ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى لَفْظِ (الِافْتِعَالِ) تَوَهَّمُوا أَنَّ التَّاءَ أَصْلِيَّةٌ ، فَبَنَوْا مِنْهُ : (فَعِلَ يَفْعَلُ) ؛ فَقَالُوا : (تَخِذَ يَتْخَذُ) "[٣] .

وهذا هو مذهب الفارسي ، والسيرافي ، وصححه أبو حيان – أيضًا –[٤] ، ورده الزجاجي ؛ لأن أصله عنده : (اتَّخذ) بالتشديد ، لكن حذف منه ، كما حذف في (اتقى) ، فقالوا : (تقي) ، واستدل على ذلك بقولهم : (تخِذ) مخففة ، كما قالوا : (يتَقي ويتَسع) بحذف التاء التي هي بدل من فاء الكلمة[٥] .

وما ذكره الزجاجي مردود بأنه بناء أصلي على حدة ؛ لثبوت ذلك عن العرب ، ولا سبيل إلى رد السماع الوارد عنهم ، كما أن السيرافي ردَّه

---

(١) انظر : النوادر لأبي زيد ١٤٧-١٤٨ ، ومنه قراءة : ﴿ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ (الكهف : من ٧٧) ، انظر : كشف مكي ٤٧/٢ ، والكشف عن وجوه القراءات ٧٠/٢ ، وحجة القراءات ص٤٢٦ ، والكتاب الفريد ٢٥٧/١ ، ٢٥٨ ، والبحر المحيط ١٩٨/١ ، وعنقود الزواهر ص٣١٢ .

(٢) حجة القراءات ص٤٢٦ ، والمقتصد ١٣٧٤/٢ ، والبحر المحيط ١٩٧/١ .

(٣) الصحاح ٥٥٩/٢ (أ خ ذ) ، ونظيره : (اتقى يتّقى) من الوقاية ، فلما كثر استعمالهما خففَا ، فقيل : (تقي يتقي) بفتح التاء فيهما مخففًا ، ثم توهم أن التاء من الكلمة نفسها فقالوا في الأمر منه : (تِقِ) ، ثم رد إلى ما له نظير من كلامهم فقيل : (تقِي يتقي) ، مثل : (قضى يقضي) ، انظر : عنقود الزواهر ص٣١٢ .

(٤) البحر المحيط ١٩٧/١ ، وتوضيح المقاصد ١٦١٩/٣ .

(٥) السابق نفسه .

– أيضًا – بأنه لو كان محذوفًا منه ما كسرت الخاء ، بل تكون مفتوحة ، كقاف (تقى) ، وأما (يتخذ) فمحذوف مثل : (يتسع) حذف من المضارع دون الماضي ، و(تخذ) بناء أصلي[١] .

(٢) إبدال التاء من الياء المبدلة من الواو في (أسنتوا)

يقول أهل اللّغة : (أسْنت القومُ فهم مُسْنتون) : إذا أصابتهم سنة وقحط ، وأجدبوا ، وَفِي الحَدِيث : " **وَكَانَ القَوْمُ مُسْنِتِينَ** " ، أَي : مُجْدِبين أَصابتْهم السَّنَةُ ، وَهِي القَحْطُ . و(أَسْنَتَ فَهُوَ مُسْنِتٌ) : إذا أَجْدَبَ . وَفِي حَدِيث أَبي تَمِيمَةَ: " **اللَّهُ الَّذِي إِذا أَسْنَتَّ أَنْبَتَ لَكَ** " ، أَي : إِذا أَجدَبْتَ أَخْصَبَك[٢] .

والتاء في (أسنتوا) من **الرتبة الثالثة** عند سيبويه ، والجمهور ؛ إذ هي بدل من بدل ، وفرع فرعٍ[٣] ؛ لأن هذه التاء فيه بدل من الياء التي أصلها الواو ؛ فإنها من لفظ (السنة) ، ولامها واو[٤] ، فهي بدل من الياء ؛ لأن الواو في (أسنووا) وقعت رابعة ، فقلبت ياء ، كما في :

---

(١) انظر : البحر المحيط ١٩٧/١ .

(٢) تاج العروس ٥٦٩/٤ ، وانظر : التخمير ٣٥٢/٤ .

(٣) الكتاب ٢٣٩/٤-٢٤١ ، ٣١٤/٢ ، ٤٠١ ، والتهذيب للأزهري ٧٦/٦ ، ٧٧ ، ١٢٧/١٣-١٢٩ ، والتعليقة للفارسي ١٥٠/٥ ، وشرح السيرافي ٧٠/١٨ ، وسر الصناعة ٥٤٧/٢ ، وشرح التصريف ص٣٥٤ ، والنكت ص٢٨٦ ، والبديع ٥٤٥/٢ ، ٥٤٦ ، والممتع ٣٥٠/١ ، والكافي ٨٠١/١ ، ٨٣٢ ، وشرح التسهيل للمرادي ١٠٦٨/٢ .

(٤) لقولهم في جمعها : (سنوات) ، واللام عند قومٍ آخرين هاء ، لقولهم : (ليست بسنهاء) ، انظر : التبصرة ٨٥٠/٢ ، والوجيز في الصرف ص٥٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٩٨/٥ ، وذهب الفراء إلى أن التاء بدل من الهاء ، حيث توهموا أن الهاء أصلية لما وجدوها ثالثة ؛ فقلبوها تاء ، انظر : التخمير ٣٥٢/٤ ، وتاج العروس ٥٦٩/٤ .

(أغزيت)[١] ، ثم قلبت الياء تاء ، وهو الأقيس عند أبي البقاء العكبري ، وغيره[٢] .

ولا يجوز عند الخوارزمي أن تكون التاء بدلًا من الواو بغير واسطة؛ لأن (السنة) بمعنى (القحط) لا تكون إلاّ واوية ، وأما (السنة) التي هي في تقدير : (سنْهة) فقد انصرفت إلى غيرها[٣] .

أثر الرتبة الثالثة فيها :

كان القياس أن يُقال فيها : (أسنى القوم) ؛ فتكون الياء بدلًا من واو ، كما في : (أغزيت) ، ولكنهم أبدلوا التاء من الياء ؛ فقالوا : (أسنتوا) ؛ ليفرقوا بينه وبين (أسنى القوم) ، و(أقاموا سنة)[٤] ؛ ولأنه فرع فرع ، أو بدل من بدل استعملوا (أسنتوا) في الجدب خاصة دون الخصب[٥] ، ولا يُقال ذلك في معنى :

---

(١) قال الثمانيني : " فقالوا : (أسنيوا) انقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف لسكونها وسكون الواو التي بعدها " ، انظر : شرح التصريف ص٣٥٤ ، ولا يكاد يذكر النحويون هذه الواسطة في أصل الكلمة .

(٢) انظر في ذلك : الأصول ٢٧٠/٣ ، والأبدال لأبي الطيب ٥٢٨/٢ ، والمسائل العسكرية ص١٧٢ ، والمخصص ٨٨/١٧ ، والمقتصد ١٢٩٣/٢ ، واللباب ٣٣٥/٢ ، ٣٧٩ ، والتتمة لابن القبيصي ص١٢٧ ، وعنقود الزواهر ص٣١٣ .

(٣) التخمير ٣٥٣/٤ ، وأجاز ذلك سيبويه ، وابن الأثير ؛ لأن أصل (سنة) : (سنْوة) ، الكتاب ٢٣٩/٤-٢٤١ ، والبديع ٥٤٥/٢ .

(٤) النكت ص٢٨٦ ، والبديع ٥٤٥/٢ ، ٥٤٦ ، والتخمير ٣٥٢/٤ ، ٣٥٣ ، وتاج العروس ٥٦٩/٤ .

(٥) كما قالوا : (تالله) فخصوا بالتاء هذا الاسم الشريف دون غيره من أسمائه الحسنى ؛ لأن التاء بدل من بدل ، ينظر : شرح التصريف ص٣٥٤ .

(دخلوا في السنة)[١] ، وهو عند عبد القاهر من باب (تغيير المعنى لتغيير اللفظ بالزيادة) ، وهو نوع من التصرف لا يوجب القياس التزامه[٢] .

(٣) **إبدال التاء من الياء المبدلة من الباء في (ربَّته) بمعنى : رباه**

(الربُّ) من (التربية) ، وهي : تبليغ الشيء إلى كماله على التدريج[٣] .

وفي الفعل منه أقوال ، هي :

١ – **الأوّل** : (ربَّ الشيءَ يربُّه) ، فهو رابٌّ ، والشيء مربوبٌ[٤] .

٢ – **الثّاني** : (ربَّاه تربية) ، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا﴾[٥] ، ويقال هذا على التكثير في المعنى[٦] .

٣ – **الثّالث** : (ربَّبه تربيبًا) ، وأصله : (ربَّى) ، فقلبت الياء باء .

٤ – **الرّابع** : (ربَّت تربيتًا) ، وهو بمعنى : التربية ؛ إذ يُقال في اللّغة : (ربَتَ الصبي وربَّته) ، أي : (رباه)[٧] .

---

(١) الأصول ٢٧٠/٣ .

(٢) المقتصد ١٢٧٦/٢ ، ١٢٧٧ ، ١٣٢٥ ، ومما يجب التنبُّه له : أن (أسْنت) في الارتشاف ٣٢١/١ صُحفت إلى (اسْتٍ) ، ومن عجيب ما وقع لمحققه أنه بعد أن صحَّف الكلمة شرحها ، ووثقها على غير المعنى الذي أراده أبو حيان .

(٣) غرائب التفسير للكرماني ٩٧/١ .

(٤) انظر : تهذيب اللّغة ١٢٨/١٥ ، والصحاح ١٣٠/١ ، والمحكم ٢٣٣/١٠ .

(٥) سورة الشعراء – من الآية ١٨ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس ١٧١/١ .

(٧) تاج العروس ٥٢٤/٤ .

وجعله أبو جعفر النحاس ، والكرماني من **الرتبة الثالثة** ، وذلك أن الأصل : (ربَّبه) ، قلبت الباء الثالثة ياء ، كما يُقال : (قصَّيتُ أظفاري) ، ثم قلبت الياء تاء ، كما تبدل من (الواو) في (تالله)[١] .

(٤) إبدال التاء من الهاء المبدلة من الألف

إذا كان الاسم منتهيًا بتاء التأنيث ، نحو : (طلحة ، وحمزة ، وقائمة ، وقاعدة) فإن الوقف على هذه التاء بإبدالها هاء رفعًا ، ونصبًا ، وجرًّا[٢] ، وذلك للفرق بينها وبين التاء الأصلية ، نحو : (وقت ، وموت)[٣] .

ومن العرب من يُجري الوقف مجرى الوصل ؛ فيقول : (هذا طلحتْ) ، وهي لغة فاشية حكاها أبو الخطاب الأخفش[٤] ، ومنه قول أبي النجم العجلي[٥]:

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١٧١/١ ، وغرائب التفسير ٩٨/١ .

(٢) والدليل على أن الهاء بدل من التاء : صيرورتها تاء عند الوصل ، وهو مما يرد الأشياء إلى أصولها ، كما أن الوقف من مواضع التغيير ، انظر : سر الصناعة ١٥٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥٣/٣ ، ٢٣٠/٥ – تح/ إميل .

(٣) وهذا هو مذهب سيبويه في الكتاب ١٦٦/٤ ، ويرى الجاربردي في شرح الشافية ٢٧٧/٢ إلى أن ذلك للفرق بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل ، نحو : (ضربتْ) ، ولم يعكسوا لأنهم لو قالوا : (ضربه) في : (ضربتْ) لالتبس بالضمير المفعول ، انظر : التصريح ٦٣١/٢ ، تح/ بحيري ٢٦١/٥ ، ٢٦٢ .

(٤) سر الصناعة ١٥٩/١ ، وشرح ابن يعيش ٢٣٠/٥ ، ٢٣١ .

(٥) البيتان من مشطور الرجز ، انظر : ديوانه ص٢٧٦ ، ومجالس ثعلب ٣٢٦/١ ، والخصائص ٣٠٤/١ ، ٣٠٤/١ ، وسر الصناعة ١٦٠/١ ، ١٦٣ ، وشرح ابن يعيش ٣٥٣/٣ ، ٢٣١/٥ ، وشرح التعريف بضروري التصريف ص٨٢ ، وتح/ د. البغدادي ص١٠٩ ، وأوضح المسالك ٣٢٨/٤ ، والخزانة ١٧٧/٤ ، ٣٣٣/٧ ، وشرح شواهد الشافية ص٢١٨ ، ٢١٩ ، وتاج العروس ٥٠٧/٤٠ ، ٥٠٨ .

اللَـــهُ نَجّـــاكَ بِكَفّـــيْ مَســـلَمَتْ ∴ مِـــن بَعـــدِما وَبَعـــدما وَبَعـــدِمَتْ

فالشاهد في قوله : (مَسلَمَتْ) حيث لم تبدل التاء فيها هاء ، وإنما أجريت مجرى الوصل ؛ فأبقاها على حالها .

وأما قوله : (بَعـــدِمَتْ) فالمراد به : (بعد ما) ، وهو غير مختوم بتاء التأنيث، ولكن الشّاعر وقف عليها بالتاء ، وذلك بعد إبدال الألف هاء ؛ فأشبهت هاء التأنيث ، وعلى هذا فهي من الرتبة الثالثة ، وبيان ذلك : أنه أبدل الألف في (بعد ما) هاء في التقدير ؛ فصارت : (بعْدِمَهْ) ← ثم قلبت الهاء تاء ؛ لتوافق بقية القوافي[1] .

خامساً : الرتبة الثالثة في إبدال الهاء ، والدال

وذلك في مسألتين :

(١) الهاء بدل من ألف أو همزة منقلبة من الواو في : (يا هناهُ)

(يا هناه) كناية يراد بها الذم ، وهي من الأسماء الملازمة للنداء ، فلا تستعمل في غيره إلاّ لضرورة شِعْرِيّة[2] .

---

(١) وهو تعليل ابن جني في سر الصناعة ١٦٣/١، ١٦٤، والجاربردي، وذكر ابن جني في الخاطريات = أن العلة فيها هي تشبيهها بهاء التأنيث ، انظر : شرح ابن يعيش ٦٣١/٥ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٩٦/٤ ، والتصريح ٦٣١/٢ – ط/ العلمية ، وفي ط/ بحيري ٢٦١/٥ ، ٢٦٢ .

(٢) ومن ملازمتها للنداء : قول امرئ القيس : [من المتقارب]

وَقَـــد رابَـــني قَولُهـــا يـــا هَنـــا ه وَيحَـــكَ ألحَقـــتَ شَـــرا بِشَـــر

انظره في : ديوانه ص١٦٠ ، والمنصف ١٣٩/٣ ، ورصف المباني ص٤٦٤ ، والخزانة ٧٥/١ ، ٢٧٥/٧ .

وذهب الجمهور إلى أن أصل مادتها (هـ ن و)[١] ، وللنحويين القائلين بهذا مذاهب في الهاء الأخيرة ، منها :

١ – **القول الأوّل** : أنه على وزن (فَعَال) من (هنوات) ، والهاء من **الرتبة الثالثة أو الرابعة** ، وبيان ذلك كما يأتي :

أ – أن هذه الهاء بدل من الهمزة ، والهمزة بدل من الألف ، والألف بدل من الواو الأصلية ، فأصل الكلمة : (هناو) بواو مضمومة ، قلبت الواو ألفًا ؛ لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، ولم يعتد بالألف لسكونها وزيادتها ، ثم قلبت الألف همزة ؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة ، ثم قلبت الهمزة هاء، فصارت : (يا هناه) . فالهاء – على هذا – في **الرتبة الرابعة**[٢] .

وأجازه ابن جني ، وابن الشجري ، وهو أجود الأقوال عند ابن الفخار ؛ لأن كُلّ واحد من هذه المراتب جارٍ على القياس ، وكثير في الاستعمال ، ولقرب الهاء من الألف أكثر من قربها إلى الواو[٣] .

ب – أن هذه الهاء في **الرتبة الثالثة** [بدل من بدل] ، ولهم في ذلك طريقان :

الأوّل : أنها مبدلة من الألف المنقلبة من الواو[٤] ، حيث أبدلت الواو ألفًا

---

(١) وذهب أبو زيد إلى أن أصل مادتها : (هن ه) من باب (سِلس) ، وأجاز أبو حيان أن يكون أصلها : (هن ن) ؛ إذ حكى أبو الخطاب : (يا هنانان) في التثنية ، انظر : الارتشاف ص٢٢١٠ ، وتوضيح المقاصد ١١٠٣/٣ .

(٢) سر الصناعة ٢١٣/٢ ، ٢١٤ ، ٥١٦ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٧١٣/٣ .

(٣) سر الصناعة ٢١٤/٢ ، والأمالي الشجرية ١٠١/٢ ، ١٠٢ ، وشرح ابن الفخار ٧١٣/٣ .

(٤) كما أبدلت من ألف (هنا) فقالوا : (هُنّه) ، انظر : سر الصناعة ٥٥٥/٢ ، والمقتصد١٣٣٠/٢، =

لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة ، ثم أبدلت الألف هاء ؛ لمشابهتها إياها في الخفاء وقربها منها في المخرج[١] ، وإنما لم تقلب الألف همزة ؛ لئلا يظن أنه (فعال) من التهنئة[٢] ، وهذا هو مذهب الزمخشري[٣] ، وضعفه ابن الفخار ؛ لأنه وإن كان له نظير فليس في طبقة القول السابق ؛ لقلّته[٤] ، وأرى أنه لا وجه لتضعيفه ؛ إذ لست أدري أين هي هذه القلّة مادام له نظير ؟

الثّاني : أن هذه الهاء مبدلة من همزة مبدلة من الواو[٥] ، وأجازه ابن جني أيضًا ، واختاره الثمانيني[٦] ، وضعفه ابن الفخار ؛ لأنه وإن كان جاريًا على ألسنة المعربين فإنه على وجه المسامحة في إسقاط رتبة منها ، فكان فيه بعض تحريف عن القول بأنه في الرتبة الرابعة ؛ فكان مرجوحًا لذلك[٧] .

٢ – القول الثّاني : أن هذه الهاء في الرتبة الثانية ؛ إذ هي مبدلة من الواو التي هي أصل الكلمة، فالتقدير: (هناو) ، وهو قول أكثر البصريين[٨]،

=

والبديع ٥٥٣/٢ ، والتخمير ٣٦٠/٤ ، ٣٦١ ، والتاج ٣٢١/٤٠ .

(١) اللباب ٣٤٥/٢ .

(٢) التخمير ٣٦١/٤ .

(٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٠٢/٥ .

(٤) شرح ابن الفخار ٧١٣/٣ .

(٥) كما أبدلت في كساء ، ورداء ؛ لوقوع الواو لامًا بعد ألف زائدة ، فتقلب الواو همزة ، ثم هاء ، انظر : اللباب ٣٤٥/٢ ، وتوضيح المقاصد ١١٠٣/٣ .

(٦) سر الصناعة ٥٥٥/٢ ، وشرح التصريف ص٣٣٦ ، وشرح الملوكي ص٣١١ .

(٧) شرح الجمل ٧١٣/٣ .

(٨) كابن يعيش ، وابن إياز ، وأجازه ابن جني أيضًا ، انظر : سر الصناعة ٢١٣/٢ ، ٥٦١ ، والبديع =

وأرى أن الصحيح مما سبق أن الهاء من الرتبة الثالثة ، وذلك لجريانه على القياس – كما ذكرنا – وليس ثمة ما يمنع من أن تكون – أيضًا – من الرتبة الرابعة ، ويكفي أن ابن جني وهو مَن هو في براعة الاستدلال ، وحسن القياس ، قد أجازهما جميعًا على الوجه الذي تقدم .

=

٥٥٣/٢ ، واللباب ٣٤٥/٢ ، والتخمير ٣٦١/٤ ، وشرح الملوكي ص٣٠٩ ، وشرح المفصل له ٤٠٢/٥ ، والممتع ص٤٠١ ، وشرح التعريف لابن إياز ص٨٧ ، وط/ د. البغدادي ص١١٧ ، ١١٨ ، والمنهاج للعلوي ٥٦١/١ ، وتوضيح المقاصد ١١٠٣/٣ ، وغوامض الصحاح ص٦٢ ، وضعفه ابن الفخار في شرح الجمل ٧١٤/٣ لعدم النظائر ، وانظر : المناهج الكافية ص٥١٦ .

وفي المسألة مذاهب أخرى ، هي :

١ – أن هذه الهاء لام الكلمة أصل بنفسها ، وضعفه الجمهور ؛ لقلة باب (سلس ، وقلق) وهو ما كانت فاؤه ولامه من جنس واحد ، انظر : الأمالي الشجرية ١٠٢/٢ ، وشرح الملوكي ص٣١٠ ، ٣١١ ، وشرح المفصل له ٤٠٣/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٥/٢ .

٢ – أنها هاء السكت ، ولام الكلمة محذوفة ، والألف مزيدة قبل الهاء لتدل على المنادى البعيد والمندوب ، وهو قول الكوفيين ، والأخفش ، وابن عصفور في الممتع ، انظر : الأمالي الشجرية ١٠٢/٢ ، واللباب ٣٤٥/٢ ، والتخمير ٣٦١/٤ ، والممتع ص٤٠٢ ، وتوضيح المقاصد ١١٠٣/٣ ، والتاج ٣٤١/٤٠ ، وضعفه ابن جني وغيره ؛ لأن هاء السكت لا يجوز تحركها ، انظر : سر الصناعة ٢١٤/٢ ، ٥٦٢ ، وشرح التصريف ٢١٤/٢ ، والمنهاج ٥٦٠/١ ، ٥٦١ ، وانظر: رد ابن الفخار على هذا في : شرح الجمل ٧١٥/٣ .

٣ – ذهب العكبري إلى رأي تفرد به ، وهو أن الكلمة أصلها : (هن) أضيف إلى ياء المتكلم فصارت (هني) ، ثم دخلها النداء ، فأبدل من الكسرة فتحة ، وأبدل الياء ألفًا لالتقاء الساكنين أو لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ينظر : اللباب ٣٤٥/٢ .

(٢) إبدال الدال من التاء المبدلة من الواو في (دَوْلج)

التَّوْلَجُ : كِنَاسُ الظَّبْيِ ، أَو الْوَحْشِ الَّذِي يَلِجُ فِيهِ[١] ، أو هو البيت الذي يتخذه الثور من أصول الشجر[٢] ، والتاء فيه مبدلة من الواو ، و(الدولج) لغة فيه ؛ فهو على هذا بدل من بدل[٣] ، وسنبين ذلك فيما يأتي :

١ – الأصل في الكلمة هو (وَوْلج) ؛ لأنه من (الولوج) ، بمعنى : الدخول[٤] ، وهو على وزن (فَوْعل) عند الخليل وسيبويه ، وليس على (تَفْعل)؛ لقلتها في الأسماء ، وكثرة (فوعل)[٥] ، اجتمعت واوان في أوّل الكلمة ، ففروا من من اجتماعهما بقلب أولاهما تاء ؛ لكثرة دخولها على الواو في باب (ولج) حين قالوا : (أتلج) ، و(متلج) ، وليس ذلك بمطرد ؛ إذ لو لم تبدل تاء للزم أن تقلب همزة لاجتماع الواوين على حد (أواصل) جمع (واصلة)[٦] . وذهب الفارسي إلى

---

(١) تاج العروس ٢٦٢/٦ .

(٢) ومنه قول جرير يهجو البعيث المجاشعي : [من الرجز]

مُتَّخِذًا فِي ضَعَوَاتٍ تَوْلَجَا

انظر : دقائق التصريف ص٣٩٦ ، والمحكم ٥٥٤/٧ ، ٢٣٤ – ط/ هنداوي ، والتخمير ٣٥١/٤ ، وشرح ابن يعيش ٣٣٩/٥ ، ٣٩٦ .

(٣) التهذيب ٦٥٥/١٠ ، والتاج ٦٢٦/٦ .

(٤) انظر : سر الصناعة ١٤٦/١ ، والمقتصد ١٢٧٢/٢ ، والأمالي الشجرية ٢٦٦/٢، واللباب ٢٣٦/٢ ، والتخمير ٣١٩/٤ ، والتتمة ص١٢٦ ، والممتع ٣٥٨/١ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، والتاج ٥٧٤/٥ .

(٥) الكتاب ٣٥٦/٢ ، والأصول ٢٦٩/٣ ، والمنصف ٢٢٦/١ ، والمحكم ٥٥٤/٧ ، ٢٣٥ ، والتخمير ٣٥١/٤ ، ٣٥١/٤ ، وشرح الشافية للرضي ٨٢/٣ ، والارتشاف ٣٢٠/١ .

(٦) انظر : الأصول ٢٦٩/٣ ، والمنصف ٢٢٦/١ ، وشرح الملوكي ص٢٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٣٩/٥ ، والبسيط ٩٢٧/٢ ، وشرح الشافية ٨٠/٣ .

أن الواو الأولى لم تبدل همزة ؛ لأن الثانية فيها غير لازمة[١] ، وهذا الأصل (وَوْلج) غير مستعمل البتة كراهة اجتماع الواوين في أوّل الكلمة[٢] .

٢ – ثم تأتي في الرتبة الثانية (تولج) ؛ إذ التاء فيه بدل من الواو[٣] ، كما أبدلت في (تراث ، وتجاه ، وتُخَمة ، وتالله)[٤] ، وذلك لأن التاء قريبة من الواو في في المخرج ؛ لكون التاء من أصول الثنايا ، والواو من الشفتين ، ويجمعهما الهمس؛ فتقع التاء بدلًا منها كثيرًا – كما قلنا – لكنه مع ذلك غير مطرد إلاّ في باب (افتعل)[٥] .

٣ – وفي **الرتبة الثالثة** : (دولج) ؛ فهو بدل من بدل حيث قلبت الواو تاء ، ثم دالًا ، وهو مذهب سيبويه ، والجمهور[٦] ، وذلك لأن الدال الدال أقوى صوتًا من التاء للجهر الذي فيها[٧] ، وإبدال الدال من التاء في غير (افتعل) غير مطرد[٨] ، ومع ذلك أبدلت منها ؛ لتقاربهما في

---

(١) المسائل العسكريات ص٢٣٤ .

(٢) سر الصناعة ١٠٥/١ .

(٣) انظر : شرح التصريف ص٣٦٧ ، والمقرب ص٥٣٢ ، والارتشاف ٢١٥/١٠ ، ٣٢٠ .

(٤) الأمالي الشجرية ٢٦٦/٢ .

(٥) شرح الشافية ٨٠/٣ ، ٨١ ، وانظر : شرح التصريف ص٣٤٩ .

(٦) الكتاب ٣٥٦/٢ ، ٣٤٨ ، والأصول ٢٤٢/٣ ، ٢٦٩ ، وسر الصناعة ١٨٧/١ ، والمحكم ٥٥٤/٧ ، ٢٣٤ ، ، واللباب ٣٤٩/٢ ، والتتمة ص١٢٦ ، وشرح ابن يعيش ٣٣٩/٥ ، والممتع ٣٥٨/١ ، والمقرب ص٥٢٣ ، والمناهج الكافية ص٥١٨ ، والتاج ٥٧٤/٥ ، ٢٦٢/٦ .

(٧) شرح التصريف ص٣٦٧ .

(٨) وذلك لأن إبدال التاء دالًا لا يكون إلاّ في (افتعل) مما فاؤه دال ، أو زاي ، أو دال ، نحو : (اذدكر (اذدكر ، وازدجر ، وادَّهن) ، أو جيم شذوذًا ، نحو : (اجدمع) في (اجتمع) ، وفي (تولج) و(دولج) =

المخرج[1] ؛ فحملهم طلب التجانس ، وتقريب الصوت بعضه من بعض على ذلك الإبدال ؛ لتحصل المجانسة في الصوت ، وهذا – كما يقول ابن يعيش – قليل في الاستعمال ، وإن كان حسنًا في القياس ، ولقلّة استعماله لا يقاس عليه[2] .

لماذا كانت (دولج) من الرتبة الثالثة ؟

لا يجوز أن تجعل الدال بدلًا من الواو مباشرة ؛ لأنه قد ثبت إبدال الدال من التاء في (افتعل) – كما ذكرنا – ولم يثبت إبدالها من الواو في موضع من المواضع ؛ لبعدها منها[3] .

* * *

وبعد الانتهاء من دراسة هذه المواضع التي دخلت فيها " الرتبة الثالثة " في " التركيب النحوي ، أو البنية الصرفية " أود أن أشير إلى عدة أمور ، هي :

الأوّل : أن الظاهر من كلام ابن عصفور ، وابن أبي الربيع ، وغيرهما أن " الرتبة الثالثة " ، أو " فرع الفرع " يختص بشيء يميزه عن

=

، انظر : سر الصناعة ١٨٧/١ ، وشرح ابن يعيش ٤١٠/٥ ، والبحر المحيط ٢١/٧ ، ولغلبة الدال عليه ، ولعدم استعمال الأصل فيه فقد ذكره ابن سيده ، وغيره في (دلج) ؛ انظر : المحكم ٢٣٤/٧ ، والتاج ٥٧٤/٥ .

(١) المقتصد ١٢٧٢/٢ ، والأمالي الشجرية ٢٦٦/٢ .

(٢) شرح ابن يعيش ٤١٠/٥ ، وشرح الملوكي ص٣٢٦ .

(٣) اللباب ٣٤٩/٢ ، والممتع ٣٥٨/١ .

غيره ، وأنه لابد من وجود أثر لهذه " **الرتبة الثالثة** " في كُلّ موضع تَرِدُ فيه ، يقول ابن أبي الربيع : " وما هو في " الدرجة الثالثة " فعمله يكون مختصًّا "[١] ؛ أي : يكون عمله مقيدًا بشروط ؛ لكونه في الرتبة الثالثة ، وقال ابن عصفور – أيضًا – : " والعرب تجعل اللفظ الذي فيه بدل من بدل مختصًّا بشيء بعينه ؛ لأنه فرع فرع ، والفروع لا يُتَصَرَّفُ فيها تصرف الأصل ، فكيف فرع الفرع ؟ "[٢] . ولكن ظهر لنا بعد البحث أنْ ليس الأمر فيها ضربة لازب ، كما يدلّ على ذلك كلامهما السابق .

الثّاني : أن أثر " **الرتبة الثالثة** " قد ظهر لنا في مسائل ، كان أكثرها في " الجانب التركيبي " ، الذي يتعلق بالعمل ، مثل :

١ – (ما) المشبهة بـ (ليس) جاء عملها مقيدًا ، فلم تعمل عند الجمهور إلاّ بشروط[٣] ، وكذلك (لا) العاملة عمل (ليس) تختص بالنكرات وحدها[٤] ، ومثلها (لات) اختصت بالعمل عند العرب في لفظ (الحين) وحده[٥] .

٢ – (لا) النافية للجنس لا تعمل إلاّ بشروط مذكورة في كتب النحويين[٦] ، ومثلها : القول المشبه بالظن لا يعمل إلاّ بشروط أيضًا[٧] .

---

(١) الكافي ٨٠٤/١ ، وانظر : ٣١٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ .

(٢) الممتع ص٣٥٠ .

(٣) انظر : الجنى الداني ص٣٢٥ ، ٣٢٦ .

(٤) فاتحة الإعراب ٥٥٢/٢ .

(٥) الكافي ٨٢٧/١ .

(٦) التصريح ٢٣٦/١ مع حاشية يس .

(٧) شرح الجمل لابن الفخار ٤٢٣/٢ .

٣ – " الصفة المشبهة " لا تعمل إلاّ في السببي المعرف بـ (أل) ، أو المضاف إلى ما تعرف بهما ، نحو : (زيدٌ حسنٌ وجهه)[١] .

وكذلك " اسم التفضيل " الذي جاء في " **الرتبة الرابعة** " لا يعمل في الاسم الظاهر إلاّ في مسألة " الكحل " كما بيّنا[٢] .

٤ – اختصاص (نِعْمَ ، وبئس) بالعمل في المعارف غير الأجناس ، واختصاص (عسى) بالعمل في بعض الأسماء دون بعض ؛ لكونهما من الرتبة الثالثة[٣] .

٥ – اختصاص (تاء القسم) بالدخول على اسم الله تعالى وحده؛ لشرفه[٤].

كما ظهر لنا أثر " الرتبة الثالثة " في الجانب الصرفي في مسائل قليلة ، هي :

١ – اختصاص (آل) بأنه لا يستعمل إلاّ في الأشراف[٥] .

٢ – استعمال (أسنتوا) في الجدب خاصة دون الخصب[٦] .

٣ – (الأفناء) بمعنى : الأخلاط من النّاس ، ألزمها العرب البدل في هذا

---

(١) الكافي ٨٠١/١ ، ١١٥٣ .

(٢) شرح الرضي ٧٩٠/٢ ، ٧٩١ ، وكذلك عمل أسماء المقادير ونحوها في باب التمييز ؛ إذ اختصت بالعمل في النكرة وحدها ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٢ .

(٣) علل النحو ص٢٥٣ .

(٤) انظر : أسرار العربيّة ص٢٧٦ .

(٥) اللباب ٢٢٩/٢ .

(٦) المقتصد ١٢٧٦/٢ ، ١٢٧٧ .

الموضع دون غيره ، وهو مذهب الفارسي[١] .

ولم يظهر أثر " الرتبة الثالثة " في مسائل كثيرة مما سبقت دراسته ، وقد ظهر ذلك من خلال البحث .

الثّالث : أن " الرتبة الثالثة " كانت ألصق في الاستعمال عند النحويين وغيرهم بما يدخل في التراكيب ونحوها ، ومثلها : الدرجة الثالثة ، والمرتبة الثالثة، أمّا بدل البدل فكان جل استعمالهم إياه في المسائل الصرفية ، ونلحظ أن " فرع الفرع " قد تجاذبته الجهتان : " البنية ، والتركيب " .

---

(١) العضديات ص١٥٨ ، ١٥٩ .

الخاتمة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على مَن لا نبي بعده ، المصطفى من خلقه سيدنا **مُحمّد** ، وعلى آله ، وصحبه ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد ؛

فبعد أن انتهيت – بحوله ، ومنِّه تعالى – من هذه الدراسة ، يمكن الإشارة إلى أهم النتائج التي توصل إليها البحث ، وهي :

١ – أن " **الرتبة الثالثة** " يُقصد بها : أن يكون اللفظ مفردًا أو مركبًا متفرعًا بعد الأصل الأوّل ، والفرع ؛ ليكون في درجة ثالثة بعدهما . والأصل – كما ذكرنا – هو الحال الأوّل الذي لم يسبقه شيءٌ من صور هذا اللفظ .

٢ – كانت للنحويين والصرفيين عبارات متنوعة في الإبانة عن هذا المفهوم ، وكان أكثر هذه المصطلحات – كما بيّن البحث – هو (بدل البدل ، وفرع الفرع) ، وكذلك (الرتبة الثالثة) .

٣ – عبَّر النحاة بـ (الرتبة الثالثة ، أو الدرجة الثالثة) ، عما يدخل في هذا المفهوم السابق ، من التراكيب النحوية ، والأساليب العربيّة ، أمّا (بدل البدل) فقد كان التعبير به عندهم مقصورًا على (البنية) في الحرف ، ومنحصرًا فيه – كما ذكرنا – .

٤ – قد تحدث في بعض حروف الكلمة تغييرات ناشئة عن الجمع ، أو التصغير ، أو النسب تجعل هذا الحرف في الرتبة الثالثة ، كما بيّن البحث ذلك .

٥ – ردَّ البحث ما ذهب إليه ابن عصفور ، وابن أبي الربيع أن ما كان في " الرتبة الثالثة " فلابد أن يختص بشيء معين ؛ إذ يقصر عن غيره ، وهو كثير

في الصنعة النحوية يحافظون عليه[١] ، وذلك لأن هناك مسائل كثيرة صرفية من " الرتبة الثالثة " لم يظهر فيها هذا الأثر للاختصاص – كما ذكرنا في الدراسة – .

٦ – اختصاص " الرتبة الثالثة " بشيء بعينه جاء واضحًا جليًّا في مجال التراكيب النحوية ، وخصوصًا فيما يتعلق بالعامل النحوي ، كما جاء – أيضًا – في بعض المسائل الصرفية الأخرى ، فيما عبروا عنه بـ (بدل البدل) أحيانًا – كما بيّنه البحث – .

٧ – تباينت مسائل " الرتبة الثالثة " قوة وضعفًا ، كما كان بعضها مجمعًا عليه من النحويين ، على حين كان بعضها الآخر مُخْتَلَفًا فيه بين النحويين ، ومن ذلك :

أ – العلم المنقول من اسم العين من الرتبة الثالثة عند ابن مالك وحده[٢] .

ب – جواب (لو) المشربة معنى التمني فرع فرع عند الزمخشري ، وأبي حيان[٣] .

ج – ومنه – أيضًا – : إبدال الهمزة من الياء ثم النون في (الأفناء) بمعنى : (الأخلاط من النّاس) ، وهو مذهب أبي عليّ الفارسي وحده[٤] . وكذلك الألف في (آديته) بمعنى : (قويته) ، فإنها عند المبرد

---

(١) انظر : الممتع ص٣٥٠ ، والكافي ٦٢/١ .

(٢) شرح التسهيل ١٨٠/١ .

(٣) المفصل ص٢٢٣ ، والتذييل والتكميل ١٦١/٣ ، والبحر المحيط ٦٤٨/١ – ط/ العلمية .

(٤) المسائل العضديات ص١٥٧ ، ١٥٨ .

مبدلة من الهمزة المنقلبة من العين[١] .

د – مذهب الفراء في الألف المبدلة من الياء المنقلبة عن الواو في (ساية)[٢] ، ومنه : أصل الياء في (لبيك) عند يونس بن حبيب وحده[٣] .

هذه هي أهم النتائج التي وفقني الله – تعالى – إليها ، وفي الختام أسأله وحده التوفيق ، والسداد ؛ إنه نعم المولى ، ونعم النصير ، لا ربَّ سواه ، ولا إله غيره ، وهو – تعالى – ولي التوفيق ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

---

(١) المسائل الحلبيات ص١٢ .

(٢) انظر : التمام ص٢٣٣ .

(٣) الكتاب ١٧٦/١ .

ثبتٌ بأهم المصادر والمراجع

الإبدال لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) ، تحقيق حسين مُحمّد شرف ، ط/ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٧٨م .

الإبدال والمعاقبة والنظائر لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق عز الدِّين التنوخي ، مجمع اللّغة العربيّة – دمشق ١٩٦٢م .

إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي (ت ٦٦٥هـ) ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

ابن النحوية (ت ٧١٨هـ) ، وحاشيته على كافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، رسالة ماجستير لحسن مُحمّد عبد الرحمن في جامعة أم القرى ١٩٨٨م .

أبو عبد الله الفخار (ت ٧٥٤هـ) ، وجهوده في الدراسات النحوية ، مع تحقيق كتابه شرح الجمل ، لحماد بن مُحمّد الثمالي ، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى ١٤١٠هـ .

إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لأحمد بن مُحمّد البنا (ت ١١١٧هـ) ، تحقيق شعبان مُحمّد إسماعيل ، ط/ عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية ، ط/ ١ ، ١٤٠٧هـ .

الاختيار لتعليل المختار لابن مودود الموصلي (ت ٦٨٣هـ) ، تعليق محمود أبو دقيقة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، د.ت .

ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق رجب عثمان مُحمّد ، مكتبة الخانجي ، ط/ ١ ، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م .

الأزهية في علم الحروف للهروي (ت ٤١٥هـ) ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ١٤١٣هـ .

الاستصحاب في النحو العربيّ لتامر عبد الحميد محيي الدِّين أنيس ، رسالة ماجستير في دار العلوم ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .

أسرار العربيّة لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق مُحمّد بهجة البيطار ، المجمع العلمي بدمشق ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م .

إصلاح المنطق لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) ، تحقيق أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف بالقاهرة .

الأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط/ ٣ ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

إعراب الجمل وأشباه الجمل لفخر الدِّين قباوة ، دار القلم العربيّ بحلب، سوريا ، ط/ ٥ ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .

إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربيّة ، ط/ ٢ ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدِّين الدرويش (ت ١٤٠٢هـ) ، دار اليمامة ، ودار ابن كثير دمشق ، بيروت ، ط/ ٩ ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .

إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، دار ومكتبة الهلال ١٩٨٥م .

الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) ، تحقيق مصطفى السقا ، وحامد عبد المجيد ، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١م .

الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش (ت ٥٤٠هـ) ، تحقيق عبد المجيد قطامش ، جامعة أم القرى ١٤٠٣هـ .

ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في النحو والصرف ، ط/ مكتبة مُحمّد عليّ صبيح بالقاهرة ، د.ت .

الأمالي الشجرية لابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق د. محمود مُحمّد الطناحي ، ط/ الخانجي ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .

إملاء ما مَنّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، ط/ المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق مُحمّد محيي الدِّين عبد الحميد ، ط/ المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان .

إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكية ومؤسسة الريان ، ط/ ١ ،

١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م .

إيضاح شواهد الإيضاح لأبي عليّ الحسن بن عبد الله القيسي (ت ق ٦هـ) ، تحقيق مُحمّد بن حمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م .

الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، ط/ ٦ ، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .

باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن لمحمود بن أبي الحسن النيسابوري (ت نحو ٥٥٣هـ) تحقيق سعاد بنت صالح بابقي ، جامعة أم القرى ١٤١٧هـ .

البحر المحيط لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق عادل عبد الموجود ، وعلي معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/ ١ ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

البديع في علم العربيّة لمجد الدِّين ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) ، تحقيق فتحي أحمد عليّ الدِّين ، وصالح حسين العايد ، جامعة أم القرى ، ط/ ١ ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م .

البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ) ، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، ط/ ١ ، ١٩٨٦م .

البيان في شرح اللمع لابن جني ، للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت ٥٣٩هـ) ، تحقيق د. علاء الدِّين حمويه ، دار عمار بعمان ، ط/ ١ ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م .

البيان في غريب القرآن لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق طه عبدالحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

تاج العروس للمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، تحقيق عبد الستار فراج وآخرين ، ط/ حكومة الكويت .

تاج اللّغة وصحاح العربيّة للجوهري (ت ٣٩٣ أو ٤٠٠هـ) ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط/ ٤ ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس لمحمد بن عمار درين ، جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلامية ، ط/ ١ ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م .

تأصيل البنى في تعليل البنا للزركشي (ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق مُحمّد إبراهيم حسنين عبد الفتاح ، مجلة قطاع كليات اللّغة العربيّة ، والشعب المناظرة ، العدد الأوّل١٤٢٨/ ٢٠٠٧م .

تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار التراث بالقاهرة ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م .

التبصرة والتذكرة للصيمري (ت ٥٨٤هـ) ، تحقيق فتحي أحمد مصطفى ، دار الفكر دمشق ، ط/ ١ ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلاميّ ، ط/ ١ ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

التتمة في التصريف لابن القبيصي (ت بعد ٦١٠هـ) ، تحقيق محسن بن سالم العميري ، مطبوعات نادي مكّة الثقافي ، ط/ ١ ، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م .

التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية في المعقول والمنقول لعلي أكبر ابن محمود الكازاراني النجفي (ت ١٣١٨هـ) ، ط/ مطبعة دائرة المعارف بحيدرآباد الدكن ١٣١٢هـ .

تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق عباس الصالحي ، دار الكتاب العربيّ ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

التخمير في شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) ، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلاميّ ، ط/ ١ ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .

تذكرة النحاة لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق .

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق مُحمّد كامل بركات ، ط/ دار الكتاب العربيّ ١٩٦٧م .

التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ، ط/ عيسى البابي الحلبي ، وطبعة أخرى بتحقيق د. عبد الفتاح بحيري ،

مكتبة الزهراء ، ط/ ١ ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م ، وطبعة ثالثة بتحقيق مُحمّد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٠م .

تصريف الأسماء للدكتور عامر السعيد عبد ربه ، والدكتور أحمد نجيب ، مطبعة السعادة ، د.ت .

التعازي والمراثي لأبي العباس المبرد (ت ٢٨٦هـ) ، وضع حواشيه خليل المنصور ، منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت .

التعليقة على كتاب سيبويه لأبي عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق عوض بن حمد القوزي ، ط/ ١ ، ١٤١٠-١٤١٦هـ/١٩٩٠-١٩٩٦م ، مطبعة الأمانة .

تفسير أبي المظفر السمعاني لمنصور بن مُحمّد السمعاني (ت ٤٨٩هـ) ، تحقيق ياسر ابن إبراهيم ، وغنيم بن عباس بن غنيم ، دار الوطن بالرياض ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .

تفسير السراج المنير للخطيب الشربيني مُحمّد بن أحمد شمس الدِّين (ت ٩٧٧هـ) ، ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت .

التكملة لأبي عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق حسن شاذلي فرهود ، جامعة الرياض ، ط/ ١ ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني (ت ٣٩٢هـ) ، حققه أحمد ناجي القيسي وآخرين ، مطبعة العاني ببغداد ، ط/ ١ ، ١٣٨١هـ .

تمهيد القواعد ، شرح التسهيل لناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) ، تحقيق د.

عليّ مُحمّد فاخر وآخرين ، دار السلام ، ط/ ١ ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .

تهذيب اللّغة لمحمد بن أحمد أبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق مُحمّد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت ، ط/ ١ ، ٢٠٠١م .

توجيه اللمع لابن الخباز (ت ٦٣٧هـ) ، تحقيق د. فايز زكي دياب ، دار السلام بالقاهرة ، ط/ ٢ ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق عبد الرحمن عليّ سليمان ، دار الفكر العربيّ ، ط/ ١ ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .

التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) ، مكتبة المثنى .

الجامع المسند الصحيح للإمام البخاري (ت ١٩٤هـ) ، تحقيق مُحمّد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، ط/ ١ ، ١٤٢٢هـ .

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت ٦٧١هـ) ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، د.ت .

الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي لأبي الفرج الجريري (ت ٣٩٠هـ) ، تحقيق مُحمّد مرسي الخولي وإحسان عباس ، عالم الكتب ومحمد أمين دمج ، بيروت ، لبنان .

الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق فخر

الدِّين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة .

حاشيتا قليوبي أحمد سلامة القليوبي (ت ١٠٦٩هـ) ، وأحمد البرلسي عميرة (ت ٩٥٧هـ) على شرح المحلي على منهاج الطالبين في الفقه الشافعي ، ط/ دار الفكر ، بيروت ١٤١٥هـ/١٩٩٥م .

حاشية البجيرمي (ت ١٢٢١هـ) على الخطيب في الفقه الشافعي ، واسمه : تحفة الحبيب على شرح الخطيب لسليمان بن مُحمّد البجيرمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤١٧هـ/١٩٩٦م .

حاشية الجمل (ت ١٢٠٤هـ) على شرح منهج الطلاب ، ويسمى : فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب ، ط/ دار الفكر ، د.ت .

حاشية الشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) المسماة : عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي ، دار صادر ، بيروت ، مصورة عن ط/ الخديوية ١٢٨٣هـ .

حجة القراءات لابن زنجلة (ت ٤٠٣هـ تقريبًا) ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط/ ٥ ، ١٤١٨هـ .

الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ١٩٧٧م .

الحجة للقراء السبعة لأبي عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق بدر الدِّين قهوجي ، وبشير حويجاتي ، دار المأمون للتراث ، ط/ ١ ، ١٤١٣هـ .

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ، تحقيق

عبدالسلام مُحمّد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٩م .

الخصائص لابن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق مُحمّد عليّ النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط/ ٣ ، ١٩٨٦م .

درة الغواص للحريري (ت ٥١٦هـ) ، تحقيق عبد الحفيظ القرني ، دار الجيل ومكتبة التراث الإسلاميّ ، ط/ ١ ، ١٩٩٦م .

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) ، تحقيق أحمد مُحمّد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط/ ١ ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

الدرر في شرح الإيجاز لقطب الدِّين الكيذري (ت ٦١٠هـ تقريبًا) ، تحقيق محسن ابن سالم العميري ، ط/ نادي مكّة الثقافي الأدبي ١٤٢٥هـ.

دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للقاضي عبد رب النّبيّ بن عبد رب الرسول الأحمد نكري (ت ق ١٢هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .

دقائق التصريف لمحمد بن سعيد المؤدب (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، دار البشائر ، ط/ ١ ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م .

ديوان أبي النجم العجلي (ت ١٣٠هـ) ، جمعه مُحمّد أديب جمران ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م .

ديوان ليلى الأخيلية (ت ٨٠هـ تقريبًا) ، عني بجمعه وتحقيقه خليل إبراهيم العطية وجليل العطية ، وزارة الثقافة والإرشاد ، بغداد ، د.ت .

ديوان امرئ القيس (ت ٨٠ق هـ) ، تحقيق مُحمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط/ ٥ .

رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (ت ٧٠٢هـ) ، تحقيق أحمد مُحمّد الخراط ، دار القلم بدمشق ، ط/ ٢ ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة ، ط/ ٢ ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

سر صناعة الإعراب لابن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ١٩٨٥م .

شذا العرف في فن الصرف لأحمد بن مُحمّد الحملاوي (ت١٣٥١هـ)، تحقيق نصر الله عبد الرحمن ، مكتبة الرشد بالرياض ، د.ت .

شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث ، ط/ ١ .

شرح الأشموني (ت ٩٢٩هـ) على ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) وبهامشه حاشية الصبان (ت ١٢٠٧هـ) ، ط/ دار إحياء الكتب العربيّة ، عيسى البابي الحلبي بالقاهرة .

شرح الألفية لابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق د. عبد الحميد السيد مُحمّد ، دار الجيل ، بيروت ، د.ت .

شرح ألفية ابن معط لابن القواس (ت ٦٩٦هـ) ، تحقيق عليّ موسى

الشوملي ، مكتبة الخريجي ، ط/ ١ ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

شرح ألفية ابن معط لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني الغرناطي (ت ٧٧٩هـ) السفر السابع ، تحقيق ودراسة ، رسالة دكتوراه لعبد الله بن عمر حاج إبراهيم في جامعة أم القرى ، بإشراف د. حسن الشّاعر ١٤١٧هـ/١٩٩٧م .

شرح التسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .

شرح التسهيل للمرادي (ت ٧٤٩هـ) ، القسم الصرفي ، تحقيق ناصر حسين عليّ ، دار سعد الدِّين بسوريا ، ط/ ١ ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٦م.

شرح التصريف للثمانيني (ت ٤٤٢هـ) ، تحقيق إبراهيم بن سليمان البعيمي ، مكتبة الرشد بالرياض ، ط/ ١ ، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م .

شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز (ت ٦٨١هـ) ، تحقيق هادي نهر وهلال ناجي ، دار الفكر ، عمان ، ط/ ١ ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

شرح التعريف في ضروري التصريف لأبي حفص عمر بن أحمد المقدسي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق مُحمّد بن عبد الحي السالم ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط/ ١ ، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م .

شرح الجمل لابن العريف الحسين بن الوليد (ت ٣٩٠هـ) ، رسالة دكتوراه في دار العلوم بالقاهرة لمرتضى مُحمّد تقي الإيراني ١٩٨٣م .

شرح السنة للحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ) ، تحقيق شعيب

الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلاميّ ، دمشق ، بيروت ، ط/ ٢ ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

شرح الشافية للجاربردي (ت ٧٤٦هـ) ، في مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط ، تحقيق مُحمّد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، ط/ ١ ، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م .

شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق عبد المنعم هريدي ، نشر مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

شرح الكتاب للسيرافي (ت ٣٦٨هـ) ، تحقيق محمود فهمي حجازي وآخرين ، ط/ ١ ، دار الكتب المصرية بالقاهرة .

شرح اللمع للباقولي (ت ٥٤٣هـ) ، تحقيق د. إبراهيم بن مُحمّد أبو عباة ، ط/ جامعة الإمام مُحمّد بن سعود ١٤١١هـ/١٩٩٠م .

شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، نشر إدارة الطباعة المنيرية ، د.ت ، وطبعة أخرى بتحقيق إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ط/ ١ ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .

شرح المقدمة الجزولية لأبي عليّ الشلوبين (ت ٦٤٥هـ) ، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

شرح المقرب المسمى : بالتعليقة لمحمد بن إبراهيم ابن النحاس (ت ٦٩٨هـ) ، تحقيق خيري عبد الراضي عبد اللطيف ، مكتبة دار الزمان ، المدينة المنورة ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م .

شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق فخر الدِّين قباوة ، ط/ المكتبة العربيّة ، حلب ، ط/ ١ ، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م .

شرح كافية ابن الحاجب للرضي (ت ٦٨٦هـ) لكافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق حسن الحفظي ، ط/ السعودية ، جامعة الإمام مُحمّد ابن سعود ، ط/ ١ ، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م ، وطبعة أخرى بتحقيق د. يوسف حسن عمر ط/ جامعة قار يونس بليبيا .

شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس (ت ٦٩٤هـ) ، تحقيق عليّ الشوملي ، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، الأردن ، دار الأمل .

شرح مراح الأرواح لديكقنوز (ت ٨٥٥هـ) ، مطبوع في كتاب : شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ، ط/ البابي الحلبي بمصر ، ط/ ٣ ، ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م ، والكتاب الثاني بهامشه هو : الفلاح في شرح المراح لابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ) .

شعر ابن هرمة القرشي (ت ١٧٦هـ) ، تحقيق مُحمّد نفاع وحسين عطوان ، مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ١٩٦٩م .

شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي (ت ٧٧٠هـ) ، تحقيق الشريف عبدالله عليّ الحسيني البركاتي ، مكّة المكرمة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت ٥٧٣هـ) ، تحقيق حسين بن عبد الله العمري وآخرين ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ودار الفكر بدمشق ، ط/ ١ ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .

الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربيّة لأبي الربيع الصرصري (ت ٧١٦هـ) ، تحقيق مُحمّد بن خالد الفاضل ، مكتبة العبيكان بالسعودية ، ط/ ١، ١٩٩٧م .

الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي (من علماء ق ٧هـ) ، تحقيق محسن ابن سالم العميري ، جامعة أم القرى ، مكّة المكرمة ١٤١٩هـ.

ضرائر الشِّعْر لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق السيد إبراهيم مُحمّد ، دار الأندلس ، ط/ ١ ، ١٩٨٠م .

ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم للدكتور مُحمّد عبد الفتاح الخطيب ، دار البصائر للطباعة والنشر بالقاهرة ، ط/ ١ ، ٢٠٠٦م .

العقد النضيد في شرح القصيد ، من أوّل الكتاب إلى باب الفتح والإمالة للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) ، تحقيق أيمن رشدي سويد ، دار نور المكتبات ، جدة ، ط/ ١ ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .

علل النحو لأبي الحسن الوراق (ت ٣٨١هـ) ، تحقيق محمود جاسم الدرويش ، مكتبة الرشد بالرياض ، ط/ ١ ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .

عنقود الزواهر في الصرف لعلاء الدِّين عليّ بن مُحمّد القوشجي (ت ٨٧٩هـ) ، تحقيق د. أحمد عفيفي ، دار الكتب المصرية ، ط/ ١ ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .

غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة عبد العزيز بن إبراهيم

(ت ٦٦٢هـ) ، دراسة وتحقيق مُحمّد غالب عبد الرحمن ، رسالة دكتوراه في دار العلوم بالقاهرة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، تحقيق براجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م .

غرائب التفسير وعجائب التأويل لمحمود بن حمزة الكرماني (ت نحو ٥٠٥هـ) ، دار القبلة بجدة ، ومؤسسة علوم القرآن ببيروت ، د.ت .

غوامض الصحاح للصفدي (ت ٧٦٤هـ) ، قدم له وحققه د. نور حامد الشاذلي ، ط/ ١ ، د.ت .

فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة لتاج الدِّين الإسفراييني (ت ٦٨٤هـ) ، تحقيق محسن بن سالم العميري الهذلي ، جامعة أم القرى ، مكّة المكرمة ، ط/ ١ ، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م .

فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، رقم كتبه مُحمّد فؤاد عبد الباقي ، دار المعرفة ، بيروت ١٣٧٩هـ .

فتح الوصيد في شرح القصيد لعلم الدِّين السخاوي (ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق مولاي مُحمّد الإدريسي ، مكتبة الرشد ، ط/ ١ ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م .

الفصول الخمسون ليحيى بن معط (ت ٦٢٨هـ) ، تحقيق محمود مُحمّد الطناحي ، ط/ عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧م .

الفوائد والقواعد لأبي القاسم الثمانيني (ت ٤٤٢هـ) ، تحقيق عبد الوهاب محمود كحلة ، مؤسسة الرسالة ، ط/ ١ ، ١٤٢٢هـ .

القيـــاس فـــي النحـــو لمنـــى إليـــاس ، ط/ دار الفكـــر بدمشـــق ، ط/ ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

الكـافي فـي الإفصـاح عن مسـائل كتـاب الإيضـاح لابـن أبـي الربيـع (ت ٦٨٨هـ) ، تحقيق فيصل الحفيان ، مكتبة الرشد بالسعودية ٢٠٠١م .

الكامل لأبي العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق مُحمّد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٠٦هـ .

الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط/ ١ ، دار الجيل، بيروت .

الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمداني (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق مُحمّد نظام الدِّين الفتيح ، مكتبة دار الزمان بالمدينة المنورة ، ط/ ١ ، ١٤٢٨هـ .

كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد بن عليّ التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ) ، تحقيق عليّ دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط/ ١ ، ١٩٩٦م .

كشـف المشـكلات وإيضـاح المعضـلات فـي إعـراب القـرآن وعلـل القـراءات للبـاقولي (ت ٥٤٣هـ) ، تحقيـق عبـد القـادر السـعدي ، دار عمار بالأردن ، ط/ ١ ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .

كشف مشكل القرآن لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق ياسين مُحمّد السواس ، دار المأمون بدمشق ، ط/ ٢ ، د.ت .

الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق محيي الدِّين رمضان ، مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ١٣٩٤هـ .

الكليات لأبي البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ببيروت .

اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق غازي مختار وعبدالإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ط/ ١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م .

اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي (ت بعد ٧٧٥هـ) ، تحقيق عادل عبدالموجود وعلي معوض ، دار الكتب العلمية ، ط/ ١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .

اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) ، تحقيق إبراهيم ابن سالم الصاعدي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط/ ١ ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .

لمسات بيانية في نصوص التنزيل لفاضل صالح السامرائي ، دار عمار بعمان ، ط/ ٣ ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م .

ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق هدى قراعة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للأندلسي (ت ٦٦١هـ) ،

تحقيق شعبان عبد الوهاب مُحمّد ، رسالة دكتوراه في دار العلوم بالقاهرة ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .

مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١١هـ) ، تحقيق فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي بمصر ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م .

مجالس ثعلب (ت ٢٩١هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٦٠م .

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق عليّ النجدي ناصف وآخرين، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة .

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (ت ٥٤١هـ) ، دار ابن حزم ، بيروت .

المحصول في شرح الفصول لابن إياز (ت ٦٨١هـ) ، تحقيق شريف عبد الكريم النجار ، دار عمار بالأردن ، ط/ ١ ، ١٤٣٠هـ/٢٠١٠م .

المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .

المخصص لابن سيده (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق محمود مُحمّد الشنقيطي ، ط/ بولاق ١٣٢١هـ .

مسألة الكحل من الكافية لمحمد بن إبراهيم النكساري (ت ٩٠١هـ) ، تحقيق شريف النجار ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث

(العلوم الإنسانية) ، المجلد ١٨ ، العدد (٢) ٢٠٠٤م .

المسائل الحلبيات لأبي عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ، ط/ ١ ، ١٩٨٧م .

المسائل الشيرازيات لأبي عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق حسن هنداوي ، مكتبة كنوز إشبيليا ، ط/ ١ ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .

المسائل العسكرية للفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق د. مُحمّد الشاطر ، مطبعة المدني ، مصر ، ط/ ١ ، ١٩٨٢م .

المسائل العضديات لأبي عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق د. عليّ جابر المنصوري ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربيّة ، ط/ ١ ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق صلاح الدِّين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد، د.ت .

مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، ط/ ٢ ، ١٩٨٧م .

معاني القرآن للأخفش (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق هدى قراعة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط/ ١ ، ١٤١١هـ/١٩٩٠م .

معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد عليّ النجار ، دار السرور ، ط/ مصورة عن دار الكتب المصرية .

معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق عبد الجليل شلبي ، دار الحديث بالقاهرة ، ط/ ٢ ، ١٩٩٧م .

معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدِّين للطباعة والنشر بدمشق ، ط/ ١ ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م .

المعجم المفصل في النحو العربيّ لعزيزة فوال بابتي، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط/ ١ ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق عبد اللطيف الخطيب ، السلسلة التراثية ، الكويت ، ط/ ١ ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م .

مفاتيح الغيب ، وهو التفسير الكبير للفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، ط/ دار الفكر ، بيروت ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

المفصل في علوم العربيّة للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق مُحمّد بدر الدِّين النعساني ، دار الجيل ، بيروت ، ط/ ٢ .

مقاييس المقصور والممدود لأبي عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق حسن هنداوي ، دار إشبيليا ، ط/ ١ ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .

المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق أحمد بن عبد الله الدويش ، جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلامية ، ط/ ١ ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .

المقتضب للمبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق الشيخ مُحمّد عبد الخالق

عضيمة ، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة .

المقرب لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري ، ط/ العناني ، بغداد ١٩٧١م .

الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق فخر الدِّين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط/ ١ ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

المناهج الكافية في شرح الشافية لزكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) ، تحقيق رزان يحيى خدام ، إصدارات الحكمة ١٤، ط/ ١ ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

من أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب للدكتور مُحمّد حسين عبد العزيز حسن المحرصاوي ، ط/ الجريسي للكمبيوتر ، ط/ ١ ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .

المنصف شرح تصريف المازني لابن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، ط/ مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م .

المنهاج في شرح جمل الزجاجي ليحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٠٥هـ) ، تحقيق هادي بن عبد الله ناجي ، مكتبة الرشد ، ط/ ١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

النبيل إلى نحو التسهيل لخالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ، الجزء الثاني ، رسالة دكتوراه للدكتور مُحمّد حسين عبد العزيز المحرصاوي في كُلّيّة اللّغة العربيّة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .

النشر في القراءات العشر لأبي الخير ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤١٨هـ .

نظرية الأصل والفرع في النحو العربيّ للدكتور حسن خميس الملخ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط/ ١ ، ٢٠٠١م .

نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي (ت ٨٨٥هـ) ، ط/ دار الكتاب الإسلاميّ بالقاهرة ، ط/ ٢ .

النكت في القرآن لابن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ) ، تحقيق إبراهيم محمود الحاج عليّ ، مكتبة الرشد ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م ، وطبعة أخرى بتحقيق عبد الله الطويل ، دار البدر ٢٠٠٧م .

النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدِّين ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) ، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي ، مطبعة البابي الحلبي ، ط/ ١ ، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م .

النوادر في اللّغة لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق مُحمّد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، ط/ ١ ، ١٤٠١هـ/١٩٨٠م .

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق أحمد شمس الدِّين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/ ١ ، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م .

الوجيز في التصريف لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق د. عليّ حسين البواب ، ط/ دار العلوم للطباعة والنشر ، د.ت .

الوظيفة الإبلاغية لأسلوبية الرتبة وأثرها في تشكيل المعنى القرآني لأحمد عليّ حنيحن ، بحث منشور في مجلة كُلّيّة التربية للعلوم الإنسانية ،

جامعة ذي قار ، المجلد الخامس ، العدد (١) آذار ٢٠١٥م .

محتويات البحث

الموضـــــــــــــــوع

المقدمـــــــــــة

التمهيد (مفهوم الرتبة الثالثة لغة واصطلاحًا)

الفصل الأوّل : الرتبة الثالثة – دراسة تاريخية تأصيلية

الفصـــل الثـــاني : الرتبـة الثالثـة فـي التقسـيمات والأنـواع ، وهـو فـي ثماني مسائل :

١ – الحروف في الرتبة الثالثة بعد الأسماء والأفعال

– أثر الرتبة الثالثة في الحروف

٢ – الاسم المبني في الرتبة الثالثة

– المركب المزجي المختوم بـ (ويه) في الرتبة الثالثة

– بنـاء (فَعـالِ) علمًـا للمؤنـث ، نحـو : (حـذامِ) فـي الرتبـة الثالثـة عنـد سيبويه

٣ – المؤنث غير العاقل فرع الفرع

٤ – الاسم الجامد المؤول بالمشتق فرع على الفعل ، والمشتق

الموضـــــــــــــــــوع

٥ – العلم المنقول من اسم العين في الرتبة الثالثة عند ابن مالك

٦ – الأفصح في الرفع على الاستثناء المنفي هو البدل ، كما في إعراب ﴿غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ (النساء : من الآية ٩٥)

٧ – الحال الجملة في الرتبة الثالثة عند اجتماعه مع الحال المفرد، وشبه الجملة

٨ – بناء (فُعِل) في الأسماء من الرتبة الثالثة

الفصل الثالث : **الرتبة الثالثة في التركيب النحوي ، وفيه مبحثان :**

المبحث الأوّل : الرتبة الثالثة في العامل ، وما يتصل به ، وهو في تسع مسائل :

١ – نحو : (أين زيدٌ ؟) في الرتبة الثالثة

٢ – (ما) و(لا) و(لات) المشبهات بـ (ليس)

أثر الفرعية والرتبة الثالثة فيها

٣ – (لا) النافية للجنس في الرتبة الثالثة

أثر الرتبة الثالثة فيها

٤ – القول المشبه بالظن

الموضـــــــــــــــــوع

أثر الرتبة الثالثة فيه

٥ – الصفة المشبهة باسم الفاعل

أثر الرتبة الثالثة فيها

اسم التفضيل في الرتبة الرابعة

أثر الرتبة الرابعة فيها

٦ – أسماء العدد والمقادير ونحوها تنصب التمييز

أثر الرتبة في التمييز

٧ – عمل المنسوب عمل الصفة المشبهة

٨ – (نعم ، وبئس) و(عسى) و(فعل التعجب) في الرتبة الثالثة

٩ – جواب (لو) المشربة معنى التمني عند الزمخشري وأبي حيان

أثر الرتبة الثالثة فيه .....

المبحث الثاني : الرتبة الثالثة في حروف القسم ، وهو في أربع مسائل :

– الدليل على أصالة (باء القسم)

الموضـــــــــــــــــوع

– الواو في الرتبة الثانية ، وأثر الفرعية فيها

١ – (تاء) القسم في الرتبة الثالثة

أثر الرتبة الثالثة فيها

٢ – (ها) التنبيه في الرتبة الثالثة

٣ – همزة الاستفهام في الرتبة الثالثة

٤ – قطع همزة الوصل في الرتبة الثالثة

أثر الرتبة الثالثة في هذه الأحرف السابقة

الفصل الرابع : الرتبة الثالثة في بنية الكلمة ، وأصلها ، وفيه مبحثان :

المبحث الأوّل : الرتبة الثالثة في الجمع ، والتصغير ، والنسب ، وهو في ثماني مسائل :

١ – جمع نحو (آدم) ، وتصغيره على (أوادم ، وأويدم)

٢ – جمع نحو (صحراء) على (صحاريّ) ، و(صحارَى)

٣ – تصغير نحو (كتاب) عند المحققين

٤ – تصغير نحو (سماء) على (سُمَية)

الموضـــــــــــــــــوع

٥ – تصغير نحو (ضيراب) بعد التسمية به

٦ – تصغير نحو (هَنَةٍ) على (هُنَيهة)

٧ – إبدال النون من الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث في نحو (صنعاني) عند الخليل

٨ – قلب الواو أو الياء ألفًا ثم واوًا في النسب

المبحث الثّاني : الرتبة الثالثة في الإعلال والإبدال ، وفيه مطلبان :

المطلب الأوّل : الرتبة الثالثة في قلب الواو أو الياء ألفًا ثم همزة ، وذلك في ثلاث مسائل :

١ – إبدال الواو أو الياء ألفًا ثم همزة في نحو : (كساء ، وسماء)

٢ – إبدال الواو أو الياء ألفًا ، ثم همزة في نحو : (قائل ، وبائع)

٣ – الإبدال في نحو (عجائز ، وصحائف)

المطلب الثّاني : الرتبة الثالثة في إبدال حرف من آخر

أوّلاً : الرتبة الثالثة في إبدال الهمزة من الألف وغيرها

١ – الهمزة بدل من الألف المنقلبة عن الياء في قراءة ابن عباس : ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦۖ﴾ (يونس : من الآية ١٦)

الموضـــــــــــــــــوع

٢ – إبـدال الهمـزة المتحركـة ألفًـا ثـم همـزة سـاكنة أو متحركـة ، وذلـك في موضعين :

أ – توجيــه قــراءة ابــن ذكــوان ﴿تَأۡكُلُ مِنسَـَٔتَهُۥ﴾ (سـبأ : مــن ١٤) بهمزة ساكنة

ب – مذهب ابن جني في قول الشّاعر :

☆ أَيْوَمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ ☆

٣ – إبدال الهمزة من الألف المنقلبة عن الواو في موضعين :

الأوّل : قولهم : (رجل مَئِلٌ) ، أي : كثير المال

الثّاني : همزة (المشتئق) في قول الشّاعر : ☆ صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجْتِ شَوقَ المُشْتَئِقْ ☆

٤ – إبـدال الهمـزة مـن اليـاء المنقلبـة عـن الـدال أو النـون ، وذلـك فـي مسألتين :

١ – إبدال الهمزة من الياء المبدلة من الدال

٢ – إبـدال الهمـزة مـن اليـاء ثـم مـن النـون فـي (أفنـاء) جمـع (فـن) عنـد الفارسي

– أثر الرتبة فيها

الموضـــــــــــــــــوع

ثانيًا : الرتبة الثالثة في إبدال الألف من غيرها

أ – إبدال الألف من الهمزة المنقلبة عن غيرها ، وهو في مسألتين :

١ – إبدال الألف من الهمزة المنقلبة عن الهاء في (آل)

– أثر الرتبة الثالثة في (آل)

٢ – الألف المبدلة من الهمزة المنقلبة عن العين في (آديته) بمعنى : (قوّيته) عند المبرد

ب – إبدال الألف من الياء

١ – إبدال الألف من الياء المنقلبة عن همزة في ثلاثة مواضع :

– إبدال الألف المنقلبة عن الياء عن الهمزة في قراءة : ﴿إِلَّاخَطَّا﴾ (النساء : من ٩٢)

– الإبدال في الألف في حديث أم معبد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : " لَا يُتَشَنَّى مِنْ طُولٍ "

– الإبدال في الألف في (مَنْ را) من قوله :

☆ مَنْ رَا مِثْلَ مَعْدانَ بنِ يَحْيَى ☆

٢ – إبدال الألف عن الياء المنقلبة عن واو ، في موضعين :

الموضـــــــــــــــــوع

- إبدال الألف من الياء المنقلبة عن الواو في نحو (أغزى)

- إبدال الألف من الياء المنقلبة عن الواو في قولهم : (ضرب فلان عليّ سايةً) في مذهب الفراء

٣ – إبدال الألف من الياء المنقلبة عن اللام في قوله تعالى : ﴿فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ﴾ (الأعراف : من الآية ٢٢)

٤ – إبدال الألف من الياء المنقلبة عن النون في قوله تعالى : ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ (البقرة : من الآية ٢٥٩)

ثالثًا : الرتبة الثالثة في إبدال الياء من غيرها

١ – إبدال الياء من التاء المبدلة من الواو في قول الشّاعر : ☆ **وَايتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ** ☆

٢ – أصل الياء في (لبيك) عند يونس

رابعًا : الرتبة الثالثة في إبدال التاء من غيرها

١ – إبدال التاء من الواو أو الياء المبدلتين من الهمزة

٢ – إبدال التاء من الياء المبدلة من الواو في (أسنتوا)

- أثر الرتبة الثالثة في (أسنتوا)

الموضـــــــــــــــــوع

٣ – إبدال التاء من الياء المبدلة من الياء في (ربّته) بمعنى : رباه

٤ – إبدال التاء من الهاء المبدلة من الألف

خامسًـــا : الرتبـــة الثالثـــة فـــي إبـــدال الهـــاء ، والـــدال ، وذلـــك فـــي مسألتين:

١ – الهاء بدل من ألف أو همزة منقلبة عن الواو في (يا هناهُ)

٢ – إبدال الدال من التاء المبدلة من الواو في (دولج)

الخاتمـــــــــــة

ثبت بأهم المصادر والمراجع

محتويات البحث